

سلسلة العلوم الإجتماعية

الطَّرِيقُ الثَّالِثُ

تجديدُ الدِّيمقراطيَّة الاجتماعيَّة

أنتوني جيدنز

ترجمة
أحمد زايد محمد محيي الدين

مراجعة وتقديم
محمد الجوهري


الطريق الثالث
تجديد الديمقراطية الاجتماعية



برعاية السيدة

سوزان مبارك

المشرف العام

د. محمد صابر عرب

تصميم الغلاف

د. مدحت متولى

الإشراف الفنى

ماجدة عبد العليم

على أبو الخير

صبرى عبد الواحد

التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الجهات المشاركة

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

المجلس القومى للشباب

وزارة التنمية الإقتصادية

الطريق الثالث

تجديد الديمقراطية الاجتماعية

أنتونى جيدنز

ترجمة

أحمد زايد   محمد محيى الدين

مراجعة وتقديم

محمد الجوهرى

٢٠١٠

الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية

لوحة الغلاف من أعمال الفنان: عبدالسلام عيد

جيدنز ، انتونى .

الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية /

انتونى جيدنز؛ ترجمة: احمد زيد؛ محمد محى

الدين؛ مراجعة وتقديم: محمد الجوهرى . -

القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠.

٢٢٨ ص ؛ ٢٤ سم . (سلسلة علوم اجتماعية)

تدمك ١ - ٧٣٦ - ٤٢١ - ٩٧٧ - ٩٧٨

١ - الديمقراطية

أ - زايد، آحمد (مراجع)

ب - محيى الدين، محمد (مراجع مشارك)

جـ - الجوهرى، محمد (مراجع ومقدم)

د - العنوان

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٤٤٠٩ / ٢٠١٠

I.S.B.N 978-977-421-736 -1

ديوى ٣٢١,٨

توطئـة

مثل كل الأحلام الكبرى التى بزغت منها مشاريع عملاقة أدت إلى تطور مجتمعاتها، ولهذا أرسى **مهرجان القراءة للجميع** جذوره الراسخة فى الأرض المصرية منذ عشرين عامًا.. لقد انطلق أهم مشروع ثقافى فى العالم العربى عام ١٩٩٠ تحقيقًا لحلم السيدة الفاضلة **سوزان مبارك** راعية المهرجان، وصاحبة فكرته والتى دشنته آنذاك بافتتاح عشرات المكتبات فى جميع ربوع الوطن، وأطلقته فى سماء الواقع برؤية واضحة ومحددة تستند على الإيمان بأن الثقافة هى وسيلة الشعوب لتحقيق التقدم والتنمية بما لها من قدرة على تحويل المعارف المختلفة إلى سلوك متحضر، وإعلاء المُثل العليا، وقيم العمل والإنجاز، وإشاعة روح التسامح والحرية والسلام التى دعت إليها جميع الأديان، بهدف أن تُكوِّن ثقافة المجتمع بتأصيل عادة القراءة وحب المعرفة، لذا فإن وسيلة المعرفة الخالدة ستظل هى الكتاب الذى يسهم فى إرساء دعائم التنمية، وتحقيق التقدم العلمى المنشود.

لقد اتسعت روافد الحملة القومية **للقراءة للجميع** طوال الأعوام العشرين الماضية، وأصبحت تشكل فى مجملها دعوة حضارية للبناء الروحى والفكرى والوجدانى للإنسان المصرى نابعة من الإيمان العميق بأن الثقافة هى بكل المقاييس أفضل استثمار لبناء مجتمع المستقبل، وهى الجسر الرئيسى للشباب للحاق بركب الحضارة المعاصرة، بل تكاد تكون هى الوسيلة الوحيدة لنشر قيم العلم والتسامح والديمقراطية والسلام الاجتماعى والتطور الحضارى، وترسيخ قيم المواطنة وقيمة دور المرأة، وتعزيز قيمة التجدد الثقافى والتفكير النقدى

والحوار ومعرفة الآخر والتبادل والتواصل المجتمعى والدولى، وأيضًا إبراز تواصل الإبداع المصرى من خلال نشر الآثار الأدبية لـ «مختلف أجيال المبدعين».

ومنذ العام الرابع لمهرجان **القراءة للجميع**؛ أصبحت **مكتبة الأسرة** من أهم روافده، وقدمت طوال ستة عشر عامًا دون توقف ملايين النسخ بأسعار رمزية لإبداعات عظيمة لشباب المبدعين وكبار الكتاب الذين أثروا المشروع فكريًا وثقافيًا وعلميًا ودينيًا وتراثيًا وأدبيًا، كما قدمت الموسوعات الكبرى التى تُعتبر أعمدة هذه المكتبة، والتى شكلت مسيرة فكر النهضة فبعثت فى نفوس الشباب من جديد الإحساس بالفخر بما قدمته أمتهم من كنوز إبداعية ومعرفية وفكرية للبشرية، وأقامت جسرًا يصل بين ماضيهم وحاضرهم، ويصل بين حاضرهم ومستقبلهم، كما بعثت فيهم روح الانتماء القوى لهويتهم المصرية والعربية، ولما لا وقد أطلت عليهم مكتبة باذخة الثراء تتكئ على مؤلفات حضارة مصرية قديمة ما زالت قادرة على إدهاش العالم حتى هذه اللحظة بما احتوته من تقدم فنى وفكرى وعلمى وفلسفى وأدبى شكَّل فجر «ضمير الإنسانية» وحضارة إسلامية أنارت ظلمات أفلاك البشرية لحقب طويلة من الزمان، ووضع أعلامها بعض أعمدة الحضارة المعاصرة فى مجالات الطب والفلك والرياضيات والآداب!.

لهذا كله ستواصل **مكتبة الأسرة** هذا العام نشر رسالتها بالسعى قدمًا نحو تطوير أدائها، وتحقيق حلمها الأكبر بتكوين ثقافة المجتمع كله بأيسر السبل، والتأكد من اطلاعه على جميع ما أنتجته عبقرية الأمم ممثلة فى تراثها الأدبى والعلمى والفكرى المستنير.

مكتبة الأسرة

٢٠١٠

تقــديم

بقــلم

محمد الجوهري

الطريق الثالث :

هذا الكتاب الصغير الحجم العظيم الشأن يقدم لقارئه صـــــورة علميـــة متكاملة، بأسلوب يسير قريب لكل قارئ، عن مشكلات المجتمع الصنـــــاعي المعاصر. وهي في جوهرها بعض الأسباب التي وجهت إلى تبنـــي فلســفة الطريق الثالث، علاجًا لتلك المشكلات وسعيًا نحو خلق مجتمع أفضل.

والحقيقة أن الطريق الثالث ليس بالرؤية الاجتماعية الخاصـــة بشــعب معين، أو مجتمع بذاته، ولكنه محاولة للبحث عـــن طريـــق جديـــد للتنميـــة الاجتماعية ذات آفاق عالمية. وتأخذ هذه المحاولة في اعتبارها – كما يقـــول المؤلف – " موت الاشتراكية " واندحار النظام السوفييتي. وهي تجربـــة لـــم تعرفها بريطانيا ولم تعان منها بالمعنى المباشر. كذلك ينطلق المؤلـــف مـــن إفلاس النزعة المحافظة الكلاسيكية والحديثة أيضًا، ونهاية المرحلة التاتشرية والريجانية. وهذه تجارب بعضها بريطاني حقـــاً ، ولكنها أيضًا تجربة كونية في بعض جوانبها.

وتطرح الكتابات النقدية التي تناولت هذا الكتاب، وتناولت المحـــاولات الأخرى لبلورة رؤية الطريق الثالث اتهاماً يأخذ شكل التساؤل : هل الطريـــق

الثالث محاولة فكرية براجماتية (عملية نفعية) تستهدف تفسير الموقف الراهن والتنظير لواقع ماثل لم تتبلور ملامحه بعد، ولـــم يؤســس لحدوثــه أحــد. فالأحداث قادت بعض مجتمعات العالم إلى هذا السبيل دون سابق قصـــد أو تدبير ثم جاء البعض يحاولون تفسير ما لا يقبل التفسير ؟ هل هو محاولـــة براجماتية، أم هو بناء فكري متكامل يمكن أن يكون جديرًا باسم النظريـــة أو الفلسفة ؟

وسوف يصل القارئ معي، كما وصل إلى ذلك نقاد كثيرون، إلـــى أن الطريق الثالث رؤية متكاملة يمكن أن تصنع بناء نظريًا متماسكًا. إن فلســفة الطريق الثالث تسعى إلى تحقيق التواؤم بين بعض القيم التقدمية العريقة التي لازمت الإنسان وأرقته زمنا طويلاً – من ناحية – والتحديات الجديدة لعصر المعلومات وتراكم القوة والثروة واللامساواة .. الخ من جهة أخرى. وتســتند هذه الفلسفة إلى ثلاثة دعائم أساسية، هي :

*التزام الحكومات بأن تكفل تكافؤ الفرص أمـــام جميـــع مواطنيـــها وترسخه، ولا تسمح لأحد بأي امتيازات خاصة من أي نوع.

*مبدأ أخلاقي يقوم على المسئولية المتبادلة التي ترفـــض سياســـات التمييز بنفس القدر الذي ترفض به سياسات النبذ (الذي أسماه جيدنز في هذا الكتاب : الاستبعاد) الاجتماعي.

*توجه جديد لعملية الحكم يقوم على " تمكين " المواطنين ليتصرفـــوا بأنفسهم بما يحقق مصالحهم.

ورغم تعدد الاجتهادات التي حاولت بلورة فلسفة الطريق الثـــالث، إلا أنها تلتقي على حقيقة مهمة، أن الطريق الثالث لا يبدأ من الصفر، باعتبـــاره خلقا جديدًا، وليست له أي مقدمات أو إرهاصات. ولكن المـــهم فـــي كتـــاب جيدنز هذا أنه ينظر إلى الطريق الثـــالث بوصفـــه تجديـــدًا للديموقراطيـــة الاجتماعية، وليس اختراعًا جديدًا.

تحديات أمام الطريق الثالث :

ورغم وضوح رؤية المؤلف لمعالم الطريق الثالث، وثوابته ومفاهيمه، وأدواته، إلا أن ذلك كله لا يمنع وجود طائفة من التحديات المهمة، التي ربما يحسن أن نشير إليها فيما يلي بكلمات سريعة .. وهي تحديات أمام وضوح الرؤية والمفهوم، وليست تحديات أمام السياسة والتنفيذ.

* يرى جيدنز أنه من القيم المحورية للسياسة الجديدة ألا تكون هناك سلطة بلا ديموقراطية. ولكن بحوث علم الاجتماع السياسي وعلم اجتماع التنظيم علمتنا أن مجتمعنا المعاصر يقوم على أعداد لا حصر لها من التنظيمات والمنظمات، وأن هذا المجتمع بحكم طبيعته تلك مجتمع لا ديموقراطي. فمعظم الهيئات الحكومية لا تستشعر مسئولية تجاه رجال السياسة المنتخبين (أعضاء المجالس النيابية)، وأن أولئك النواب لهم جدول أعمالهم الخاص، الذي لا يراعون فيه – عند حسن الظن بهم – إلا ناخبيهم.

ليست الهيئات الحكومية فحسب، بل إن معظم الشركات الكبرى كيانات أوتوقراطية لا تستشعر التزامًا تجاه أحد، حتى ولا تجاه حملة أسهم تلك الشركات.

*ونلاحظ أن المنظمات ذات بناء السلطة الهرمي المتدرج تكاد تخنق الهيئات الطوعية (أو المنظمات غير الحكومية)، وتعمل على تهميشها أو تضييق نطاق نشاطها. ويذهب بول هيرست P. Hirst في حديثه عن قادة التنظيمات الحديثة إلى القول بأن مشكلتنا معهم لا تقتصر على التسلط، وإسقاطهم المصلحة العامة من الاعتبار، ولكن هذا القدر الهائل من القوة يدفعهم إلى الاستئثار بقدر هائل أيضًا من الثروة. وينتهي هيرست إلى القول: " إن القطط السمان " (هكذا !) ليست ظاهرة عارضة أو نادرة، ولكنها نتيجة مباشرة لسوء توزيع القوة الذي يزداد باضطراد في مجتمع التنظيمات

المعاصر"[1].

وهكذا ينبهنا هيرست إلى أن محاولة إضفاء الطابع الديموقراطي على مؤسسات المجتمع الحديث لن تكون بالأمر السهل، لأنها تتحدى قوة وثروة طبقة جديدة من أصحاب الأعمال والمديرين والمستشارين وكبار المهنيين وغيرهم. ثم أن تلك الشركات هي اليوم أقوى مؤسسات المجتمعات الصناعية المتقدمة، ناهيك عن الشركات العابرة للقوميات.

* يرى البعض أن سياسة الطريق الثالث سوف تواجه صعوبات على المستوى الدولي أيضًا لتفاوت حظوظ الدول من القوة والثروة. فالعالم يقسم اليوم إلى فقراء وأغنياء، وهذا التقسيم نلحظه بين الدول، كما نلحظه داخل كل دولة. وينبه أصحاب هذا الرأي إلى أن الديموقراطية لن تستطيع أن تجمع في رحابها بين هذه النقائض بالسهولة التي يبشر بها أصحاب الطريق الثالث.

* ولا تقتصر تحديات الطريق الثالث على الصعيد القومي الداخلي، ولكنها تواجه تحديات من نوع خاص على الصعيد الدولي. ويلاحظ هيرست أننا نواجه لدى المؤسسات الدولية القائمة تناقضًا حادًا بين الكفاءة والديموقراطية. فالمؤسسات التكنوقراطية كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي تضارع مؤسسات الجماعة الأوروبية في الكفاءة، ولكنها لا تجيد التعامل بنفس الكفاءة مع الدول الفقيرة التي وجدت أصلاً لتخدمها.

أما مؤسسات الأمم المتحدة فتتسم بعدم الكفاءة والقصور، وهي سمات

---

(1) كتب هيرست هذه الكلمات فى آخر عام ١٩٩٨ ، ولا بد أن تذكر هذه العبارة القارئ الحصيف بالتعبير الذى أطلقه المرحوم الدكتور رفعت المحجوب (رئيس مجلس الشعب السابق) رغبة منه فى لفت نظر المجتمع المصرى إلى القطط السمان الذين ولدوا من رحم سياسة الانفتاح غير المنضبط (السداح مداح) . وعاتبه على تلك العبارة مسئولون كبار وقتها ، واتهموه بانغلاق الفكر ، ثم ها نحن نجد كاتبا بريطانيا يردد نفس العبارة مطلقا نفس التحذير فى بريطانيا فى آخر أعوام القرن العشرين .

آخذة في التفاقم بشكل ملحوظ، خاصة خلال العقد المنصرم. ويلاحظ هيرست أن مشكلة مؤسسات الأمم المتحدة عمومًا تمكن في أن أغلبية أعضائها من الفقراء، وأنهم يستخدمون كافة الآليات الديموقراطية داخلها، بينما هم أنفسهم لا يعرفون الديموقراطية ولا يطيقونها، ويضرب مثلاً بكل من إيران والسودان. وقد دفع هذا الموقف حكومة الولايات المتحدة إلى الانسحاب من منظمة اليونسكو استجابة لعمليات التصويت والإدانة لكثير من سياساتها. أما في حالة المؤسسات الأخرى كالجمعية العامة أو مجلس الأمن، فلم تشأ أن تفعل، ولكننا نجد أن آليات التصويت هنا والفيتو هناك قد حملتها على تجاهل الأمم المتحدة مؤخراً.

ولو أريد للمنظمات الدولية - عند أصحاب الطريق الثالث - أن تضطلع بمهمة ضبط الأسواق المالية العالمية، واحتواء الاضطرابات هنا وهناك، فمعنى ذلك أنها سوف تعتمد اعتمادًا كبيرًا على المؤسسات التي أنشأتها وتتحكم فيها الدول الغنية. من هنا يكاد يصدق القول بأن كل الحلول المقترحة لتحسين الحكم على الصعيد الدولي سوف تكون من الوجهة الكونية غير ديموقراطية.

الخلاصة أن الطريق الثالث طريق صعب، وأي طريق يتصدى لمواجهة التراكمات الحديثة للقوة والثروة لن يكون السير فيه مريحًا ولا آمنًا. ولكن البعض يرى أن تحقيق الديموقراطية الاجتماعية الجديدة يستحق ركوب هذه الصعاب.

العولمة والطريق الثالث :

يلفت النظر أن هذا التحول الواسع النطاق إلى الأخذ بالطريق الثالث، وهذا الازدهار الواضح لتطبيقات الديموقراطية الاجتماعية هو نموذج حي متجسد لفعل قوى العولمة. فهذه الفلسفة الجديدة تدين بنشأتها وتبلورها لانفتاح

الرؤية وعبورها من الأفق القومي إلى الآفاق العالمية. ثم أن النجاح العملي الذي حققه الطريق الثالث حتى الآن، وتولي الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية مسئوليات الحكم في عدد كبير من دول العالم، ثم اتساع كتابات الطريق الثالث لتحتوي في رؤاها للمستقبل وفي صياغتها لفلسفة هذا الطريق الجديد التغيرات الاجتماعية الشاملة التي تشهدها أغلب بلاد العالم، هذا الموقف يمثل ثمرة مباشرة لقوى العولمة الجديدة. ولن أستطرد في شرح هذه النقطة، فقد خصص لها الأستاذ السيد يس كتابًا مستقلاً أسماه " العولمة والطريق الثالث [٢]. ولكن الأمر الذي يحتاج إلى تاكيد خاص أنه برغم أن تيارات التغيير - الاجتماعي والاقتصادي والسياسي - تجتاح العالم برمته، إلا أن الاستجابات سوف تتباين وتتنوع حسب بنية كل مجتمع وتاريخه وسائر ظروفه وقدراته. والمهم أن كل مجتمع يستجيب في نفس الآن - تقريبًا - بتعديل قائمة ثوابته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، آخذًا في الاعتبار ظروفه الخاصة التي أشرنا إليها وأكدناها.

ففلسفة الطريق الثالث - كما سترد الإشارة أكثر من مرة - لا ترسم طريقًا محددًا صارم المعالم، وإلا تحولت إلى نسخة من الفكر القطعي العقيدي الجامد، ولكن أثمن منجزاتها وأعز مطالبها هو الدعوة إلى إعادة النظر ومراجعة الثوابت وتوجيه النظر إلى المستقبل.

جيدنز عالم الاجتماع :

إن إسهام جيدنز في هذا الكتاب يجسد في نظري رسالة العالم الاجتماعي الحق : أن يدرس، ويحلل، ويتأمل، ثم يخلص إلى نتائج ومواقف، أبعد ما تكون عن القطعية أو الإلزام أو إدعاء الصواب المطلق، يقدمها للناس جميعًا، حاكمين ومحكومين، كبار وصغار، على اليمين منه وعلى اليسار،

---

(٢) انظر السيد يس، العولمة والطريق الثالث ، مريت للنشر والمعلومات ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

ساعيًا إلى الحوار، لا يملك إلى منطقه. وهو في أثناء ذلك لا يلوح بعقيدة، أو بإيديولوجية، ولا حتى بقوة الحقيقة العلمية وإلزامها. وإنما هو عقل يخاطب عقولاً يحترمها، يسألها أن تتأمل بنفسها، وتقرر لنفسها، دون تخويف من أحد أو ادعاء بشئ.

وطبيعي أن نجد جيدنز، الذي يجلس على رأس مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، يتبنى نظرة عصرية، حديثة كل الحداثة، تؤمن بوحدة العلوم الاجتماعية. وهذا الشعار تحول إلى مبدأ وحقيقة في المؤتمر الدولي الرابع عشر لعلم الاجتماع الذي عقد في مدينة مونتريال في يوليو ١٩٩٨. ويتولى جيدنز تطبيق هذا المبدأ عمليا في كتابه هذا. فعلوم السياسة والاقتصاد والاجتماع وغيرها (التاريخ وعلم النفس ... الخ) تتحد الآن جميعا تحت مسمى العلوم الاجتماعية لكي تتضافر لتكوين صورة أدق وأوضح لحياتنا، بعيدة عن سفاسف التعصب للتخصص الدقيق، وادعاءات الاستقلال المزعوم لكل حقل من حقول المعرفة.

وقد أفاد جيدنز من تخصصه في علم الاجتماع أعظم الفائدة في عرض موضوعه، فتطرق لمشكلات الشيخوخة وارتفاع نسبة كبار السن في المجتمع، ومأزق عدم القدرة على الوفاء بالتزامات المعاشات، والتضحية بقدرات كبار السن الذين مازالوا قادرين على العطاء. كما قدم لنا نظرات عميقة في تطور الأسرة المعاصرة، وواجه التيارات التي تبشر بتفكك الأسرة وزوالها، كما تصدى للاتجاهات التي تدعو إلى إحياء كامل لتقاليد الماضي، وبعثها إلى الحياة بحذافيرها في عصر لم يعد يتسق معها. وهو في ذلك يؤكد مدى الحاجة إلى نماذج ورؤى جديدة يسهم كل مجتمع في ابتكارها، وفق ظروفه وأحواله، والتزاما بإطار تقدمي مستقبلي.

وأشار جيدنز إلى سياسات ونظم مواجهة عمليات التهميش أو الاستبعاد التي أخذت تتزايد في جميع أنواع المجتمعات، فقيرها وغنيها، وتتخذ أبعادا

خطيرة، خاصة استبعاد الفقراء في بلادنا[٣].

وفي عالم السياسة حلق بنا في حديثه مشرّحًا ظواهر القوة في المجتمع المعاصر، خاصة مشكلات تركيزها، ونشرها وتفويضها إلى المستويات الأدنى، والفصل بين مراكز القوة السياسية، وآليات ضبط القوة والتحكم فيها، والأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية على المستويات الكونية والقومية والمحلية. ولاحظ المؤلف أن انتقال أمور إدارة الناس إلى أيديهم، من شأنه أن يخلق أوضاعًا جديدة، وأن هذه الأوضاع الجديدة تثير بدورها مشكلات من نوع جديد، وتواجهنا بتحديات لم نكن نعرفها، كالفروق بين المدن والأحياء في الموارد، وفي النوعية البشرية، وديناميكية السكان، وطبيعة المواقف التي يواجهونها ... الخ.

أما الاقتصاد فهو بمثابة القلب من المجتمع الحديث، هو الذي يرفع أممًا أو يهبط بها، وهو الذي يرفع بشرًا أو يسقطهم، وهو الذي يحيي قيمًا أو يتجاهلها ... الخ. ولكن لأن الطريق الثالث هو رد فعل واستجابة إيجابية لتجربتين اقتصاديتين اجتماعيتين عالميتين (التجربة الاشتراكية السوفيتية وتجربة الرأسمالية الحرة) فمن الطبيعي أن يتطرق لمناقشة نظام السوق، وآليات تنظيم التجارة، ودور النقابات في المجتمع المعاصر، وسياسات الأجور، ومشكلات البطالة وغير ذلك. ولجيدنز عبارة شهيرة تدلنا أبلغ الدلالة على حقيقة موقفه من السوق ودوره في مجتمع اليوم وفي مجتمع الغد أيضًا : " إنك لا تستطيع أن تقول للسوق لا، والممكن الوحيد أن تجعل الأسواق تعمل لصالح الناس من الوجهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية " (في حديث معه حول الكتاب بمجلة النيوزويك عدد ١٩٩٨/٩/٢٨).

---

(٣) انظر محمد الجوهرى ، الدرس السوسيولوجى للفقر ، تأملات فى الحالة المصرية ، ورقة مقدمة إلى الندوة العلمية السادسة لقسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة، مايو ١٩٩٩ عن : الفقر فى مصر .

خلاصة القول أن تمسك جيدنز بوحدة العلوم الاجتماعية وتطبيقها بهذه البراعة مكنه أن ينفذ إلى حقيقة التطور الذي حدث في رؤية هذه العلوم – على اختلاف تراثها – لمستقبل الانسان، ولهدف الحركة الاجتماعية، ولطبيعة الغاية التي تسعى كل تنمية إلى تحقيقها. لقد أدرك المؤلف – بحق – أن معيار الزيادة الكمية في الناتج الإجمالي القومي، أو في دخول الأفراد، لم يعد هو الغاية، كما أن معيار الطبقة قد تراجع، ويقول البعض أنه قد انتهى، لأن الخريطة الاجتماعية – كما سيعرف القارئ ذلك – قد اتخذت أبعادًا جديدة وخلقت تكوينات مستحدثة، جعلت البناء الاجتماعي في المجتمع المعاصر أكثر سيولة، بل هو دائب السيولة، وأن من يقولب هذا البناء في فئات طبقية ذات ملامح محددة تتسم بقدر من الثبات، هو انسان واهم، فقد القدرة على رصد الحركة الاجتماعية المعاصرة.

لقد أصبح المجتمع المعاصر يسعى في كل مجال من مجالات نشاطه إلى تحسين نوعية حياة الانسان الذي نتعامل معه ونعمل من أجله. نجد ذلك في خدمة المسنين ورعايتهم، وفي سياسات مواجهة الفقر وتحسين ظروف الفقراء، وفي حماية الطفولة ... الخ ليس الهدف هو تكديس الخدمات، وإغداق الأموال – إذا تيسر لنا ذلك – ولكن مدار الأمر هو الارتقاء بنوعية حياة هؤلاء البشر، أملاً في أن يجدوا فرصة لحياة أكثر سعادة. وهذا هو الذي تعبر عنه تدابير تمكين الفقراء والضعفاء والمهمشين وغيرهم .. لكي يتولوا أمورهم بأيديهم. فقد كان أحد الدروس المستفادة من موت الاشتراكية ألا يحارب أحد معركة أحد، ولا يناضل أحد بالنيابة عن أحد، سواء كان هذا الأحد طليعة الطبقة العاملة، أو صفوة القوة أوغيرهم. إن مجتمع الغد هو في جوهره مجتمع إيجابي، لا يحيا ولا يتقدم إلا بإيجابية مواطنيه، الذين يملكون مستقبلهم، ويعون معالم الطريق الذي يريدون أن يسيروه. ومن هنا فلا مكان في مجتمع الغد للجاهل، أو الغافل، أو السلبي .. تلك دروس لكل البشر، ونحن في مقدمة المحتاجين إليها. وبناء على هذا أصبحت نوعية الحياة

بمؤشراتها وملامحها هي المعيار الفاصل في تحديد المستوى الذي أحرزته الجماعة البشرية من التقدم، وفي الحكم على برامج الأحزاب التي تتقدم للتنافس على أصوات المواطنين، وفي تقويم إنجاز الحكومات التي تتولى السلطة وتقدير مدى نجاحها أو فشلها.

جيدنز تحت سهام النقد

لم يسلم جيدنز، رغم مكانته الأكاديمية السامية، وانتاجه العلمي المتميز المجدد، واسهاماته الفكرية على الصعيد السياسي والاجتماعي العام ... لم يسلم من النقد، والتجريح أحيانًا، والتهوين من شأن ما يطرحه من رؤى وأفكار. فمن عبارات السخرية أنه الكاهن الأعظم لفلسفة الطريق الثالث. وأن كتابه مليئ بالشعارات عديمة الملامح. وهذا نقد لا بد من أن يثار لأنه ينتقد اليمين، كما ينتقد اليسار، فمن الطبيعي أن تنطلق نحوه سهام النقد من المعسكرين. فالرأسمالية يرون أنه (على حد تعبير ويل هاتون (W.Hutton): " يريد أن يدفع بلير – رئيس الوزراء البريطاني – وجماعته إلى اليسار ". ويرى الاشتراكيون أن محاولته عبارة عن إضفاء نوع من التنظيم على الرأسمالية، والتمكين لها ضمانًا لاستقرارها، ومحاولة إضفاء وجه إنساني عليها. أما أعداء التنظير فيرون أن فلسفة الطريق الثالث بناء خاو متهالك، وأن جيدنز بحديثه هذا " يجعل الوزراء يتوهمون أنهم ينطلقون من بناء إيديولوجي متماسك، بينما هم في الحقيقة يحفرون في السياسة بأظافرهم ".

ولكن الانتقادات لم تتوقف عند هذه الملاحظات والمآخذ العامة، ولكننا نجد بعضها يتطرق إلى كفاءة جيدنز كعالم اجتماع، ويرون أن جيدنز لم يبرز في هذا الكتاب كعالم اجتماع، وبالتالي لم يقدم تحليلات سوسيولوجية على ذات القدر من الأصالة. ويرى أصحاب هذا الرأي أنه قد اكتفى بالتأكيد على سيولة البناء الاجتماعي، الأمر الذي دفعه إلى تجاهل أبنية القوة ومصادر الصراع التي ظهرت على مسرح الحياة الاجتماعية–في أوروبا وفي

غيرها- منذ الستينات، ومازالت تتفاعل حتى اليوم. وهذه الأمور من شأنها - عند هؤلاء - أن تجعل تطبيق الديموقراطية الاجتماعية الجديدة يتسم بنفس الصعوبة التي واجهها تطبيق الديموقراطية الاجتماعية الكلاسيكية.

لقد حرصت على أن أعرض للآراء الناقدة التي تقدح في المؤلف، أو في الكتاب، أو في فكرة الطريق الثالث نفسها، لكي لا يقتصر التقديم على المديح وإبراز عناصر القوة فقط. فنحن أمام جهد يريد منا صاحبه أن نعمل فكرنا فيه، ونحدد أهدافنا لأنفسنا بأنفسنا، فلا أقل من أن نمارس ذلك التدريب الفكري في أثناء قراءتنا لهذا العمل والحكم عليه.

نحن والطريق الثالث :

قد يقول قائل : وما حاجتنا إلى أن نشغل أنفسنا بقضايا ومشكلات التطور الاجتماعي عند أقوام أخرين ؟ يكفي ما نحن فيه، وعلينا أن نتأمله، وندرسه، ونبحث لأنفسنا عن طريق جديد. وأقول لهؤلاء : نحن في بلاد العالم النامي، وفي القلب منه مصر، نحيا اليوم في خضم عمليات تطوير وتنمية اجتماعية. ونحن سائرون مع السائرين - شئنا أم أبينا - في ظلال تيارات العولمة، ولن يغضب منا أحد من الكبار إن تركنا الركب، واتخذنا سبيل النكوص، أو ضربنا عرض الحائط بتجارب من سبقونا ومن حولنا. العكس هو الصحيح تمامًا، وأكاد أقول إنهم سوف يصفقون لنا. نعم الحضارة الإنسانية المعاصرة حضارة كونية. والباب مفتوح أمام الجميع ليسهم فيها، ومفتوح بنفس القدر أمام كل طرف ليفيد منها، وأؤكد - ثالثًا - أنه مفتوح أيضًا لمن يريد أن ينشق عنها، ويلقيها وراء ظهره ويتجاهلها.

النكوص ممكن، والتخلف مباح لنا، ولكن الجهاد من أجل مستقبل أفضل لمجتمعنا، يفيد من تجارب البشر الآخرين هو ميدان التضحية الحقيقية. وإذا كان هناك من يريد تحت دعاوي : الخصوصية، والحفاظ على الهوية،

وحماية تقاليدنا .. أن ينكر وجود الآخرين، أو يتجاهله، ومـــن ثــم يجـرم الاستفادة من تجاربهم، فذلك صوت يجدر بنا ألا نصغى إليه، لأن تبني مثـل هذا الموقف هو إنكار فاضح للعلم الاجتماعي. وهو العلم الذي يقــوم علـــي صياغة التعميمات - ولا أقول قوانين - التـــي تحكــم الســلوك الإنســاني والتفاعل بين الناس، وتخضع لها حركة المجتمعات الإنسانية.

ولا بد أن نتذكر - هنا - أن مثل هذا الصوت كان يتردد حولنا دائمًــا، منذ أواخر القرن الماضي (فجر النهضة الحديثة) وعلـــى امتــداد القــرن العشرين بأكمله، وربما سيظل يتردد إلى ما شاء الله، يدين التنمية وينــــاوئ التقدم ويتصدى حتى للتطور الطبيعي بحجة الدفاع عن مفاهيم مغلوطة.

وقد يكون من المفارقات المبكية أن نذكر أصحاب هذا الصوت أن هــذا العلم الاجتماعي، الذي يجتهد لتقنين حركة المجتمع الانساني هو في الأصــل بعض علم باحث عربي مسلم، كتبه صاحبه - عبدالرحمن بن خلدون - على أرض مصرية، من واقع تأمل الأحوال الاجتماعية للعالم العربي والإســلامي من حوله.

إنه لم يعد حتى بوسع طفل غر أن يطالب بنقـــل تجــارب الآخريــن، ونسخها نسخًا، فلا يوجد مجتمع يتطابق مع الآخر، ولا مجتمع يمكن أن ينقل عن آخر. وأرجو أن يتأمل القارئ تشريح المؤلف أنتوني جيدنز لتضــــاريس التباين داخل بلاد " المعسكر " الديموقراطي الاجتماعي الحديث، من خــــلال تمييزه وتأكيده على خصوصية تجارب التطور الاجتماعي الحديث في كـــل من أمريكا، وبريطانيا، ودول الشمال الأوروبي، ومجتمعات آسيا، وأمريكـــا الجنوبية .. الخ.

ولكننا في علم الاجتماع لا نملك إجراء التجـــارب علـــى الأفــراد، أو الجماعات، وبالطبع المجتمعات. فكيف نتحقق من صدق بعض المقــولات أو

"القوانين " الاجتماعية ؟ وما هو البديل إذن عن التجربة المعملية عند أهل العلوم الطبيعية ؟ لقد علمنا دوركايم – أحد الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع الحديث – أن التاريخ البعيد والقريب والمعاصر، هو معمل عالم الاجتماع. فوقائع هذا التاريخ الاجتماعي متاحة لدارس المجتمع يدرسها، ويحللها، ويفيد منها بعض النتائج التي تعادل فوائد التجربة المعملية، دون أن يتحمل أعباء التجربة على البشر ومخاطرها وآثارها. فلتكن رؤيتنا للظروف الاجتماعية الاقتصادية السياسية التي أفرزت الديموقراطية الاجتماعية الجديدة (الطريق الثالث)، لتكن بمثابة تجربة لنا، نتحقق من ظروفها المصاحبة، ونقارنها بظروفنا نحن، ونحاول أن نتبين معالم الطريق الذي يمكن أن تأخذه الأحداث عندنا.

ولكن القضية لا تتوقف عند هذا الحد فقط، فتطور الأدوات المنهجية الذي استطاع أن يكشف لنا بعض ملامح التغير المقبلة علينا، ينقلنا إلى ضرورة العمل الإيجابي. إذ ماذا عساها تفيد هذه الرؤية – أو قل هذا التنبؤ الاجتماعي – إذا لم يساعدنا في صياغة السياسة الاجتماعية الملائمة. إننا نؤمن إيمانًا ثابتًا أن العلم الاجتماعي المستنير، المستند إلى بحوث إمبيريقية دقيقة وأمينة، قادر على أن يخفف من حدة التغيرات الاجتماعية التي شهدها ويشهدها المجتمع المصري على امتداد نصف القرن الأخير. وهذا الفهم المستنير للتغير الاجتماعي يجب ألا يعتمد في نظرنا على سلسلة بسيطة من الأسباب والنتائج. فمحاولة تفسير التغير الاجتماعي بهذه الطريقة قد ثبت خطؤها علميًا[٤].

ونؤكد أنه من الضرورى الإشارة إلى أن تدخل الباحث الاجتماعى

---

(٤) أنظر محمد الجوهرى : " ملامح التغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى المعاصر . محاولة لتشخيص المشكلات"، فصل فى عدلى السمرى وآخرون ، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، ١٩٩٨، ص ص ٣٧٣ – ٣٩٦.

المعاصر فى مسار التغير الاجتماعى يستهدف بالنسبة للتغيرات الاعتيادية النمطية الهادئة التخفيف من تكلفتها الاجتماعية أو الإسراع بحدوثها بدون ثمن باهظ يدفعه المجتمع . ثم يستهدف هذا التدخل الاجتماعى العلمى بالنسبة للتغيرات العنيفة والمفاجئة والحادة التقليل من شدتها ،و علاج بعض آثارها السلبية ، وعدم تحولها إلى معوق للحركة الاجتماعية أحيانا .

وهذا الموقف منا تأكيد لرأى سديد بسطه الدكتور أحمد خليفة فى تقديمه للمسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ - ١٩٨٠ ، حيث قال : "إن العلم الاجتماعى من بدايات الطريق لتطوير المجتمع ، وإذا كنا نتحدث عن مصر فى بداية القرن القادم ، فليست هذه دعوة لكى نحلم ، بل دعوة لكى نتعلم . ومصر فى بداية القرن الحادى والعشرين سوف تأتى إما عشوائيا وبغير تخطيط ، وإما فى صورة أقرب إلى ما نريد نتيجة ما نبذله من جهد فى التصور والتنبؤ والتوقع والتوجيه آخذين فى الاعتبار ما لا نستطيع أن نغيره وما نستطيع أن نطوره ونحوره " (٥).

فخلاصة الأمر أننا نرجو أن ندرس تجارب الآخرين ، ونحللها ، ونقارنها بظروفنا ، ونستخلص الدروس التى تفيدنا ، ونصوغ ذلك فى رؤية مستنيرة لسياسة اجتماعية شاملة .

الطريق الثالث : دروس للداخل

إلى جانب هذه الفائدة العامة للاطلاع على هذه الرؤية ، والتى بسطناها فى الفقرة السابقة، هناك فى تقديرى دروس محددة يمكن أن نخرج بها ، ونريد هنا أن نلفت النظر إليها :

---

(٥) أنظر أحمد خليفة ، تقديم فى : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ، ١٩٥٢ - ١٩٨٠ ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٩ .

* الرؤية التى يبسطها هذا الكتاب درس فى المرونة ودعوة إلى إدراك متغيرات العصر. وفحوى هذا الدرس أن نتصدى لمراجعة موقعنا على خريطة التطور الاجتماعى ، وإعادة النظر فى بعض الثوابت . فيبدو واضحاً لمن يطالع هذا العمل أنه لا يوجد موقع اجتماعى دائم، ولا توجد ثوابت فى السياسة والاقتصاد . ولكن السياسة والاقتصاد لا يقفان وحدهما، بل هما من صميم نسيج المجتمع ، يتغيران به ، ويغيران فيه .

* لعل هذا الكتاب يرد – من خلال إشارات متعددة – على دعاوى ، بل أقول أوهام ، بعض أقطاب الرأسمالية المصريين المعاصرين ، والذين يرون أن تبنى نظام السوق ، وإطلاق العنان لآليات السوق هو صك لهم على بياض ليفعلوا ما يشاؤون . نريد أن يتدبر هؤلاء بإمعان تأكيد جيدنز على أن عدم فرض القيود Deregulation (أو عدم التنظيم) ليس مرادفاً للحرية . وقد عرض ذلك باسهاب فى سياق مناقشته لقضية تنظيم الأسواق المالية ، وكيف أنها باتت أهم القضايا إلحاحاً فى الاقتصاد العالمى.

إن البشرية لم تتخلص من قهر ديكتاتورية الفكر الواحد ، وتحكم الأفكار القطعية المسبقة فى حياة البشر ، لكى تخضع لأفكار قطعية مسبقة من نوع جديد . تلك – فى تقديرى – رسالة واضحة أرى من المفيد لغلاة الحرية – آسف الفوضى – الاقتصادية عندنا أن يتدبروها ملياً .

* هناك بعض الجوانب الفنية الخاصة التى تتصل بخطورة عدم تقليص الانفاق الاجتماعى العام. إذ يلاحظ القارئ من عرض جيدنز لسياسات الليبرالية الكلاسكية، وسيطرة حكومات تاتشر على الحكم فترة طويلة، وتمسكها بسياسات الخصخصة وتأكيد الحريات الاقتصادية، ودعم آليات السوق ، والإصرار على محو كل أثر للاشتراكية، أو حتى الجماعية ... إلخ. برغم هذا المناخ وهذه السياسات تضاعفت ميزانية الضمان الاجتماعى فى بريطانيا واقعياً – خلال الفترة من ١٩٧٣-١٩٧٤ إلى ١٩٩٥ –

١٩٩٦ ، حيث ارتفعت من ٨,٢ % من الناتج المحلى الإجمالى إلى ١١,٤%. (انظر ص ١١٣ من الأصل) .

من هنا فإن الأصوات التى تربط التوسع فى الخصخصة وتسييد نظام السوق بتجاهل الفئات الاجتماعية الهشة هى أصوات جاهلة ظالمة لمواطنيها، وآثمة فى حق هذا الوطن . وقد بسطنا هذا الموضوع بإسهاب وتدقيق فى دراستين فرغنا منهما خلال الأيام القليلية الماضية عن رعاية كبار السن فى مصر، وعن سياسات مواجهة الفقر وحماية الفقراء . وسقنا شواهد من الشرق والغرب تؤكد أن الانفاق على الفئات الهشة لا يمكن أن يتراجع ، مهما تخلت الدولة عن سلطاتها ، ومهما باعت من ممتلكاتها ، ومهما تمكنت من المجتمع سياسات السوق والحرية الاقتصادية . (٦)

والمعنى العملى لهذا الكلام هو ضرورة الاهتمام بدعم ميزانية وزارة الشئون الاجتماعية ، وتوسيع مجال عملها ، وزيادة قدراتها على المساعدة والرعاية والتخفيف عمن لا يملكون القدرة على تحقيق ذلك لأنفسهم . إن رعاية الفئات الهشة باتت واجباً قومياً أكدته وحرصت عليه التقارير الأخيرة عن التنمية البشرية ، مثل ذلك الصادر عن معهد التخطيط القومى والخاص بمصر (١٩٩٦) . والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائى والخاص بالعالم (١٩٩٧). ولا تغفل كل تلك التطورات والتوصيات تفعيل دور القطاع الثالث، المنظمات التى لا تهدف إلى الربح ، فى تأمين هذه الرعاية .

*وأرانى سعيدا بالإشارة إلى مبادرة مصرية طيبة، يحتضنها المجلس الأعلى للثقافة أيضاً، من خلال لجنة الدراسات الاجتماعية به، وتتخذ صورة

---

(٦) أنظر محمد الجوهرى ، " احتياجات كبار السن فى الوطن العربى ومواجهتها بالاستفادة من التجارب العالمية " ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر منسقى اللجان الوطنية العربية للمسنين الذى نظمته وزارة الشئون الاجتماعية وجامعة الدول العربية بالقاهرة فى الفترة من ٢-٥ مايو ١٩٩٩.

مشروع بحثى بعنوان : " الطريق الثالث : الأبعاد الاجتماعية والثقافية " . ويتناول المشروع موضوعات تجمع بين شمول الرؤية ، وخصوصية الواقع المصرى ، فتتأمل - بعد النشأة - الطريق الثالث بين الاشتراكية والرأسمالية، والطريق الثالث فى إطار العولمة ، والطريق الثالث والمجتمعات المتخلفة، والطريق الثالث والمجتمع المدنى ، والجوانب التطبيقية للطريق الثالث ، وهو قسم سادس وأخير يركز النظر على حالة المجتمع المصرى .

وفى تقديرى أن هذا المشروع يخدم أكثر من هدف ، فهو وسيلة لمزيد من التعريف بأفكار ورؤى أصحاب الطريق الثالث . وهو أسلوب يأخذ بالعلم فى تقييم هذه الفلسفة عند تحليل المجتمع المعاصر . وهو - كذلك - يفتح الباب لتأمل جدوى هذا الفكر للمجتمع المصرى ، إن كانت هناك مثل هذه الجدوى .

* يقدم الكتاب درساً فى الدينامية السياسية الحزبية ، أو السياسة اليومية عموماً . فلا يصح أن نظل نردد شعارات لمدة خمسين عاماً ، ولا نراجعها أو ندققها ، بل إن بعضنا يعتبر ذلك ضرباً من الخيانة . إن ترديد الشعارات كل هذا الزمن يحملنا على الظن بأننا نخلص لها ، وأننا أمناء عليها ، مع أننا ربما نكون قد تجاوزناها بالفعل ، بل أكاد أقول ، ربما بدأنا نعمل فى الاتجاه المعاكس لها منذ زمن . وأعتقد أن بيننا من يطلب هذه المراجعة لبعض المواثيق والقوانين ، ولأبى القوانين ، وأن طلبهم يصطدم بالرفض البات فى كل مرة .

مشكلتنا هى مقاومة التغيير (والحرص - غير الصحيح - على عدم خيانة الأصل) ، وسيطرة الثقافة الشفاهية التى ترتاح إلى ترديد الشعارات ولا ترتاح إلى نقد الذات وتعديل السلوك .

المثقف والحاكم :

أطلق البعض على جيدنز لقب المرشد الروحى لحزب العمال الجديد ، أو لقب المرشد الروحى لتونى بلير. وعلاقة الصداقة الفكرية والعملية بينهما علاقة ممتدة ومطروحة ، وجيدنز طرف حاضر فى محاولات تطوير الديموقراطية الاجتماعية فى الدول الأوروبية وفى أمريكا . ولذلك يطرح عمله هذا قضية العلاقة بين المثقف والحاكم .

ورغم الكلمات التى قدمت بها هذه الفقرة ، فإننى أريد أن أوكد أن العلاقة الخاصة بين العالم الاجتماعى والحاكم ، خاصة فى مراحل سابقة على الوصول إلى الحكم ، واشتراكه معه فى بلورة أفكاره وتوجهاته السياسية والاجتماعية العامة ، هذه العلاقة لا تتخذ شكل الصداقة ، أو الاصطفاء ، أو منصب المستشار . وإنما تعيش هذه العلاقة فى أطر تنظيمية مفتوحة ، ذات سياق عام ، يضمن لها الإفادة من كل صاحب رأى ، كما يضعها دوماً على محك المناقشة المفتوحة . ثم أن نفس هذه العلاقة فى مجتمع الشفافية الحقيقى هى ملك للجميع وليست حبيسة أسلاك التليفونات أو المذكرات الخاصة . ولذلك عندما أقول مستشاراً أو صديقاً ، يجب أن نبعد عن أذهاننا الصور الشرقية التى نعرفها عن طرق المشورة ومفاهيم علاقات الصداقة بين مسئول ومفكر .

لغة هذا الكتاب :

سمة هذا الكتاب أنه ، برغم تأصيله التاريخى والنظرى لأفكاره، لا يغرق القارئ فى جدل عقيم أو يزحم عقله بتفاصيل من هنا وهناك. ولكنه يأخذ بيد قارئه فى عبارة علمية قريبة شديدة الانضباط، لا تتحرج أن تعلن عما تؤمن به من أفكار وما تتبناه من مواقف. إنه نموذج جديد للكتابة أحسب أن عربيتنا المعاصرة لم تعرفه كثيراً من قبل، اللهم إلا فى كتابات أحمد بهاء

الدين سابقاً ، وفى كتابات سلامة أحمد سلامة حالياً . يضاف إليها هذه المـرة أنها تصدر عن قلم أكاديمى يجلس على عرش العلم الاجتماعى فى بريطانيـا اليوم .

ومن السمات الأخرى المهمة لهذا العمل أنه يبنى تحليلاته ومناقشـاته على أرضية معاصرة أشد المعاصرة ، وربما لأن الفكرة نفسها حديثة العهد، قريبة المولد ، معاصرة التطبيق، فإن جسم الكتاب يتحدث عن العـالم فـى نهاية التسعينات . وهو بذلك يكشف عن أكثر من نقطة من نقاط القوة . فـهو يتحدث عن واقع نشهده جميعاً ، ونستطيع أن نحكم عليه وأن نناقش ما يقدمه له من تحليل وتقييم . ثم هو لا يحدثنا عن مشكلاتنا ومشكلات أبنائنا . فنحن أمام كتابة عصرية ، فى مضمونها وفى شكلها على السواء . وقد فكرت فـى المؤلـف بـالأمس (١٩٩٩/٥/١٢) والتلفزيـون يتـابع افتتـاح البرلمـان الاسكتلندى، (لأول مرة بعد أكثر من ثلاثمائة عاماً)، وكيف أنه ربما يأسف لأنه لم يستفد بهذه الواقعة فى تأييد فكرته عن تفويض السلطات المركزية إلى الأقاليم والمحليات ، وهو التوجه الذى بسطه بكل وضوح .

هذه الترجمة :

هذا الكتاب صدر فى أصله الانجليزى فى شـهر سـبتمبر مـن عـام ١٩٩٨، وتمت ترجمته إلى اللغة العربية فى شهر فبراير من عـام ١٩٩٩ ، وحالت ظروف طارئة دون خروجه فى ذلك الشهر .

وقد اضطلع بالترجمة اثنان من أكفأ اساتذة الاجتماع المصريين الشـبان وأكثرهم إبداعاً واجتهاداً، وأعنى أحمد زايد أستاذ علـم الاجتمـاع بجامعـة القاهرة ومحمد محيى الدين أستاذ علم الاجتماع بجامعة المنوفية . اضطلـع أحمد زايد بترجمة الفصلين الثانى والثالث ، واضطلع محمد محيـى الديـن بترجمة الفصول الأول والرابع والخامس .

وقد اقتضت عملية المراجعة توحيد المصطلح على طـــول الكتـــاب ، الأمر الذى حملنى على التدخل أحياناً فى قليل من المواضع ، ولكى نخـــرج بهذا الاجتهاد إلى العلن قدمت فى نهاية الكتاب قائمة بـــأبرز المصطلحـــات الواردة فى الترجمة . ربما يختلف البعض فى ضرورة هذه القائمة ، ولكنـــها تستمد أهميتها فى تقديرى من استخدامها المعاصر على نطاق واســـع فـــى كتابات الطريق الثالث . وهذه القائمة ، شأن أى اجتهاد قدمناه فـــى ميـــدان ترجمة المصطلحات الاجتماعية ، مفتوحة لكل استجابة ، وترحب بكل نقد أو تصحيح . لقد قدم المترجمان فى هذا العمل جهداً طيباً جديراً بكل تقديـــــر ، وإن بدت للقارئ أى مآخذ على الترجمة ، فتلك مسئولية يتحملها كاتب هـــذه السطور وحده .

ملاحظات بيوجرافية :

مؤلف هذا الكتاب أنتونى جيدنز A. Giddens أستاذ بارز فى علـــم الاجتماع على المستوى البريطانى ، ويحظى بسمعة علمية عالميـــة . تقلـــد عدداً من وظائف تدريس علم الاجتماع أبرزها اشتغاله أستاذاً وزميلاً بكليـــة كينجز بجامعة كمبردج ، وهو الآن عميد لكلية لنـــدن للاقتصـــاد والعلـــوم السياسية . ألف جيدنز أكثر من ثلاثين كتاباً ، كما شـــارك وأشـــرف علـــى تحرير عدد من الكتب ، ونشر عدداً من المقالات المهمة ، هذا فضـــلاً عـــن إسهامه البارز على الصعيد الثقافى والسياسى العام . فقد اثرت أعماله الحوار حول مستقبل الديموقراطية الاجتماعية فى العديد من دول العالم .

ومن أبرز مؤلفات جيدنز : البناء الطبقى للمجتمعات المتقدمة ، ١٩٧٣، دراسات فى النظرية الاجتماعية السياسية ، ١٩٧٨، مشكلات أساسية فـــى النظرية الاجتماعية : البناء والتناقض فى التحليل السوســـيولوجى، ١٩٧٩، نقد معاصر للمادية التاريخية : القوة والملكية والدولـــة ، ١٩٨١ ، ملامـــح النظرية والنقد فى علم الاجتماع ، ١٩٨٢ ، تأســـيس المجتمـــع ، ١٩٨٤ ،

الدولة القومية والعنف ، ١٩٨٥ ، النظرية الاجتماعية وعلم الاجتماع المعاصر ، ١٩٨٧ ، آثار الحداثة ، ١٩٩٠ ، الحداثة وهوية الذات ، ١٩٩١، الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة ، ١٩٩٢ ، تحول العلاقات الحميمة: الحب والحياة الجنسية ، ١٩٩٢ ، الحداثة الانعكاسية ، ١٩٩٣ ، قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع ، ١٩٩٣ (وقد ترجم الدكتور محمد محيى الدين – أحد مترجمى كتابنا هذا – كتاب قواعد جديدة للمنهج إلى اللغة العربية ، وهو تحت الطبع حالياً) ، ما وراء اليسار واليمين ، ١٩٩٤ .

أما المترجمان فيعمل أولهما **الدكتور أحمد زايد** أستاذاً لعلم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة . حصل على الماجستير من جامعة القاهرة ، ثم أمضى فترة عامين بجامعة إيست أنجليا بالمملكة المتحدة كإجازة دراسية ، ثم حصل على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة . سافر بعدها أستاذاً زائراً بكلية علم الاجتماع بجامعة بيلفيد بألمانيا خلال عام ١٩٨٣ . نشر عدداً كبيراً من الكتب والمقالات العلمية وتقارير البحوث تتسم بأصالة الرؤية والالمام الواسع بالتراث العالمى المعاصر فى علم الاجتماع . غطت أعماله ميادين : علم الاجتماع الريفى ، وعلم الاجتماع السياسى ، والنظرية الاجتماعية ، وعلم الاجتماع الثقافى . أسس مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بجامعة القاهرة ، وعمل مديراً له لمدة ثلاث سنوات ، عمل أستاذاً زائراً بعدد من الجامعات العربية ، ويعمل حالياً مستشاراً ثقافياً لمصر ومديراً للبعثة التعليمية بالمملكة العربية السعودية .

أما **الدكتور محمد محيى الدين** فيعمل حالياً أستاذاً مساعداً لعلم الاجتماع بكلية الآداب جامعة المنوفية . سبق له أن عمل أستاذاً زائراً بجامعة نيويورك بالولايات المتحدة ، وجامعة تور بفرنسا ، وخبيراً استشارياً بالعديد من مشروعات الأمم المتحدة . وتتركز اهتماماته فى مجالات الهجرة الدولية ، وعلم الاجتماع الحضرى . وقد نشر عدداً من الدراسات فى العديد من المجلات والكتب حول تأثير سياسات التكيف الهيكلى على الفلاحين ،

والحركات الاجتماعية ، والمهاجرين المصريين إلى الولايات المتحدة .

* * *

ولعله من الأمانة أن أسجل هنا اعتراف الفريق الذى عمل فى ترجمة هذا الكتاب بفضل المجلس الأعلى للثقافة فى مصر على بالثقافة العربية بما يتيحه من فرصة تاريخية لوصل ثقافتنا العريقة بالثقافة العالمية المعاصرة . وهى فرصة بلغت من التفوق حد الملاحقة لكل ما هو حديث وجاد ومفيد لإثراء الفكر العربى ونهضة المجتمع المصرى . لهذا نأمل أن تتقبل أمانة المجلس الأعلى للثقافة ، وفريق الإخوة الأحباء العاملين بكل إخلاص وتفان وراء نجاح هذا المشروع العملاق ، يتقبلوا منا الشكر والتحية والامتنان . ولن ينسى التاريخ جهود المخلصين .

* * *

كلمة أخيرة :

نحن بترجمتنا هذا الكتاب ، وسعادتنا لتقديمه للقارئ العربى ، لا ندعو لفكر معين ، ولكننا ندعو لنهج معين . فنحن لا نريد من القارئ أن يؤمن بموت الاشتراكية ، أو يوافق المؤلف على إفلاس الليبرالية بنوعيها الكلاسيكية والحديثة ، ولا ننتظر منه أن يشارك المؤلف حماسه للطريق الثالث .

ولكننا نناشد القارئ أن يخرج من هذا الكتاب بنتيجة مهمة: أن علينا دائماً ألا نتوقف عن مراجعة مسيرتنا الفكرية والثقافية، وتطبيقاتها فى العوالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأن تكون لدينا شجاعة مواجهة الأخطاء، كما أن وجود الأخطاء لا يحرم أصحاب الإنجازات من فضل الإيجابيات التى تحققت. وأن هذه الشجاعة لا تقتصر على كشف الأخطاء، وإنما تتجاوزها إلى اقتراح خطوط فكرية جديدة ، واقتراح سياسات مبتكرة

تتجاوز الماضى ، وتسبق حركة المجتمع . إذ من العار بعد كل هذا التقـــدم الذى أحرزته العلوم الاجتماعية أن تسبق حركة الحياة اليومية حركة الفكـــر والتنظير ، فذلك إن حدث تكون دلالته الأكيدة أن المتخصصيـــن فـــى تلـــك العلوم قد قصروا فى أداء رسالتهم ، وخانوا الأمانة التى حملت لهم .

أكرر نحن قد لا نشارك جيدنز حماسه للطريق الثالث ، وإنما نشـــاركه شجاعته فى نقد الواقع الاجتماعى ، ونأمل أن نجاريه فى جرأته فى التطلـــع إلى غد أفضل .

القاهرة فى مايو ١٩٩٩

محمد الجوهرى

تمهـــــيد

يهدف هذا الكتاب إلى الإسهام فى الحوار الدائر الآن فى العديد مـــن البلدان حول مستقبل السياسات الديموقراطية الاجتماعيـــة . وأســباب هــذا الحوار تبدو لى واضحة بدرجة كافية ، فهى ترجع إلى : تحلـــل " الاتفــاق حول الرفاهية " الذى هيمن على البلدان الصناعية حتى أواخر الســبعينيات ، وإعلان إفلاس الماركسية النهائى ، والتغـــيرات الاجتماعيـــة والاقتصاديـــة والتكنولوجية الحاسمة التى أفرزت تلك الأسباب المشار إليها . كما يرجع هذا الحوار إلى التساؤل عما ينبغى عمله إزاء ذلك ، وهل يمكن للديموقراطيـــة الاجتماعية أن تظل حية ومؤثرة كفلسفة سياسية متميزة ، إذ أصبحت تلـــك الأمور أقل وضوحاً.

وأعتقد أن الديموقراطية الاجتماعية لا يمكنها فقـــط أن تظـــل حيـــة ومؤثرة، بل إن بوسعها أن تزدهر على الصعيدين الإيديولوجى والعملى. بيـد أنها لن تستطيع أن تحقق ذلك إلا إذا كان الديموقراطيون الاجتماعيون علـــى استعداد لأن يراجعوا وجهات نظرهم المسبقة بصورة أكثر تدقيقاً وشمولاً مما يفعله أغلبيتهم حتى الآن. إن عليهم أن يعثروا على طريـــق ثـــالث . وقـــد أوضحت فى ثنايا هذا الكتاب، أن مصطلح " الطريق الثالث " لا يحمل دلالـــة خاصة فى حد ذاته. فقد استخدمه من قبل -كثيراً- عبر تاريخ الديموقراطيـــة

الاجتماعية كتاب وسياسيون ذوو مشارب سياسية مختلفة كل الاختلاف . وأنا أستخدم المصطلح هنا للإشارة إلى تجديد الديموقراطية الاجتماعية – أى للدلالة على الرؤية المعاصرة للمراجعة وإعادة التفكير التى أنجزها الديموقراطيون الاجتماعيون فى أكثر من مناسبة على امتداد القرن الماضى.

وقد ارتبط مصطلح الطريق الثالث فى بريطانيا بسياسات تونى بلير وحزب العمال الجديد . وكثيراً ما قارن البعض المعتقدات السياسية لتونى بلير بتلك التى يؤمن بها الديموقراطيون الجدد فى الولايات المتحدة ، والحقيقة أن هناك بالفعل وشائج مباشرة وصلة قربى بين حزب العمال الجديد والديموقراطيين الجدد . ولقد ذهب البعض إلى القول " بأن حكومة بلير– شأنها شأن حكومتى تاتشر وميجور – ترنو ببصرها عبر الأطلنطى وليس عبر القنال الإنجليزى بحثاً عن مصادر للإلهام . وهو إلهام تكتسى مفرداته اللغوية بطابع أمريكى ، كما أن المصادر الفكرية التى شكلت مشروعه كانت أمريكية ، والمؤثرات التى صاغت أسلوبه السياسى كانت أمريكية أيضا ".[١]

هذه العبارة ليست صادقة كل الصدق .فبرنامج حزب العمال الذى رفع شعار: من الرفاهية إلى العمل ، على سبيل المثال ، قد يكون ذا سمت أمريكى. بيد أنه يمكن القول بأنه يستلهم بقدر أكبر برامج سوق العمل الفعال الاسكندنافية أكثر من استلهام النموذج الأمريكى . وبقدر ما تعد هذه الملاحظة صادقة، فإن التأكيد –مع ذلك– يبقى فى حاجة إلى تصحيح. فالحوار حول حزب العمال الجديد ، مع كل ما كان يتسم به من إثارة وحيوية ، قد تم إلى حد بعيد دون دراية أو بمعزل عن المناقشات المشابهة التى كانت دائرة منذ فترة بين الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية الأوروبية. لقد كانت قطيعة تونى بلير مع سياسات حزب العمال القديمة إنجازا حقيقيا، ولكن قطيعة مماثلة كانت قد تمت فى كافة الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية الأوربية تقريبا .

ويحتاج الحوار الدائر فى المملكة المتحدة أن يلحق فى عدة جوانب منه بالقطاعات الأكثر تقدماً للديموقراطية الاجتماعية فى القارة الأوربية . بيد أن المملكة المتحدة قد بلغت موضعاً يمكنها من المساهمة الإيجابية فى بلورة القضايا الفكرية الجديدة . فعوضاً عن مجرد تبنى الاتجاهات والأفكار الأمريكية ، تستطيع بريطانيا أن تصبح نقطة مضيئة للتفاعل الخلاق بين الولايات المتحدة والقارة الأوربية . ذلك أن معظم بلدان القارة الأوربية لا تتوفر لها الخبرة التاريخية الطويلة بنظم الحكم الليبرالية الجديدة التى تتوفر للمملكة المتحدة . وأيا كان ما أنجزته التاتشرية أم لم تنجزه ، فالمؤكد أنها قد هزت المجتمع البريطانى . فمارجريت تاتشر ، مثلها مثل غالبية الليبراليين الآخرين، لم تكن ذات توجهات محافظة عادية . ففى ظل التلويح ببيرق السوق الحر ، هاجمت تاتشر المؤسسات وجماعات الصفوة الراسخة ، فى حين أضفت سياستها مزيداً من القوة على التغيرات التى كانت تفعل فعلها فى المجتمع ككل . وقد استجاب حزب العمال وأنصاره الفكريون فى البداية من خلال إعادة التأكيد إلى حد بعيد على رؤى اليسار القديم . إلا أن النكسات الانتخابية التى عانى منها الحزب – نتيجة تلك المواقف – دفعت بالضرورة إلى تبنى توجهات جديدة . وكنتيجة لذلك اتسمت المناقشات السياسية فى المملكة المتحدة بطريقة ما بالتحرر الفكرى بقدر أكبر مما عرفته دوائر الديموقراطيين الاجتماعيين فى القارة الأوروبية . فالأفكار التى جرى تطويرها فى بريطانيا كان يمكن أن تكون ذات تأثير مباشر على الحوارات الدائرة فى القارة الأوروبية ، وهى الحوارات التى كانت تتم فى ظل خلفية مختلفة .

وقد نبتت بذرة هذا الكتاب خلال سلسلة من الحوارات المسائية غير الرسمية التى كانت تجرى بينى وبين إيان هارجريفز ، وجيف مولجان ، واللذين أود أن أزجى لهما الشكر. وقد كانت النية منعقدة على أن نعد معاً وثيقة حول إعادة إحياء الديموقراطية الاجتماعية . ولأسباب عدة لم يتحقق

ذلك ، بيد أننى قد أفدت إفادة كبرى من لقاءاتنا . وأشعر أننى مدين بشـــكر خاص لدافيد هيلد ، الذى طالع دون كلل عدة نسخ من المخطوط . وقد كانت ملاحظاته التى تبنيتها فيما بعد ذات أثر هام فى إعادة صياغة النص. ومـــن بين من قدموا لى عوناً كبيراً : مارتن ألبرو ، وأولريـــش بـــك ، وأليســـون شيفرز، ومريام كلارك ، وأماندا جودال ، وفيونا جراهام، وجون جـــراى ، وستيف هيل ، وجوليان لوجراند ، وديفيد ميلباند ،وهنريتا مور ، وآن باور . وأنا مدين على وجه الخصوص لالينا ليدنفا ، التى لم تساهم فقـــط مســـاهمة كبيرة فى الكتاب ككل، بل ظلت تدفعنى للاستمرار كلما أصابنى الإحبـــاط ، وكثيرا ما كان يحدث .

الفصل الأول

الاشتراكية وما

فى فبراير ١٩٩٨ ، وفى أعقاب حلقة دراسية حول السياسات عقدت مع القيادة الأمريكية فى واشنطون ، تحدث تونى بلير عن طموحه فى التوصل إلى إجماع دولى ليسار الوسط فى القرن الواحد والعشرين . وسوف يطور هذا الاتجاه الجديد إطاراً مرجعياً للسياسات يستجيب للتغيرات فى النظام العالمى . " لقد قاوم اليسار القديم التغير ، ولم يرغب اليمين الجديد فى تحمل عبء إدارته . ويجب علينا أن ندير هذا التغير على النحو الذى يحقق التضامن والرخاء ."[١] وهو هدف صعب لأن الإيديولوجيات السياسية القائمة، كما تشير هذه العبارات ، قد فقدت بريقها .

فمنذ مائة وخمسين عاماً خلت كتب ماركس يقول " ثمة شبح يتلبس أوروبا ، شبح الاشتراكية أو الشيوعية " . وهو قول لا يزال صحيحاً ، ولكن لأسباب مختلفة عن تلك التى كان يقصدها ماركس . لقد انقضى عصر الاشتراكية والشيوعية ، ومع ذلك فإن شبحهما مازال يتراءى لنا وليس بوسعنا أن نتخلى تماماً عن القيم والمثل العليا التى كانت وراءهما ، ذلك أن بعضها يظل جزءاً من جوهر الحياة الطيبة ، التى يسعى إلى تحقيقها التطور الاجتماعى والاقتصادى . والتحدى هو أن تحتفظ هذه القيم بمكانتها فى ذات الوقت الذى فقد فيه البرنامج الاقتصادى للاشتراكية مصداقيته .

فالأفكار السياسية تبدو اليوم وكأنها فقدت قدرتها على الإلهام، كما فقد

القادة السياسيون قدرتهم على القيادة . وينتاب الحوارات العامة قلــق حــول تدني المعايير الأخلاقية ، والانقسام المتصاعد بيــن الأغنيــاء والفقــراء ، والضغوط التي تواجهها دولة الرفاهية . والجماعات الوحيــدة التــي تبــدو متفائلة تفاؤلاً لايتزعزع هي تلك الجماعات التي تؤمن بقــدرة التكنولوجيــا على حل مشكلاتنا. غير أن التغير التكنولوجي ينطوي على نتائج متعارضة، كما أنه لا يمكن للتكنولوجيا بأي حال أن تمدنا بأساس لبرنامج سياسي فعــال . وإذا ما كان للفكر السياسي أن يستعيد خصائصه الملهمة ، فإنه يتعيــن ألا يكون مجرد رد فعل أو مقصوراً على وقائع الحياة اليومية وما هو محــدود النطاق . فالحياة السياسية لا شئ بدون مثل عليا ، ولكن هذه المثــل العليــا ليست سوى خواء مالم ترتبط باحتمالات واقعية . ونحــن بحاجــة إلــى أن نعرف نوع المجتمع الذي نود أن نحققه والوسائل الملموسة التي تعيننا علــى الوصول إليه . ويأمل هذا الكتاب أن يوضح كيف يمكن تحقيق هذه الأهـداف وكيف يمكن إعادة الحياة إلى المثالية السياسية .

وتمثل بريطانيا المرجعية الرئيسية بالنسبة لي ، على الرغم مــن أن العديد من القضايا التي أثيرها تمتد إلى مدى أبعد من ذلك .وفي بريطانيــا ، كما هي الحال الآن في العديد من البلدان الأخرى ، تلــهث النظريــة وراء الممارسة. فبعد أن فقدت الحكومات – التي تدعي تمثيل اليسار – كل أنــواع اليقين المستقر القديمة، أصبحت تتبنى سياسات بلا سند نظري رصين . ومن ثم أصبحت تستشعر الحاجة إلى بناء نظري يبرر هيكــل السياســات التــي تتبناها، ليس فقط لكي تقر ما تفعله ، بل أن تقدم للسياســة إحساســاً أكــبر بالتوجه والهدف . وبالنسبة لليسار فقد كان من الطبيعي أن يربطوا دائماً بينه وبين الاشتراكية على الأقل باعتبارها نظاماً للإدارة الاقتصادية ، بيد أنه لــم يعد هناك اشتراكية.

موت الاشتراكية

ارتبطت أصول الاشتراكية بالبدايـــات المبكـــرة لتطـــور المجتمـــع الصناعى منذ حوالى منتصف القرن الثامن عشر وحتى أواخره . ويصـــدق الشئ ذاته على نقيضها الأساسى ، وأعنى النزعة المحافظة ، التى تشـــكلت كرد فعل للثورة الفرنسية . وقد كانت الاشتراكية فى بدايتها بمثابة بناء فكرى يعارض النزعة الفردية ، فى حين ظهر اهتمامـــها بتطويـــر نقـــد للنظـــام الرأسمالى فى فترة لاحقة . وقبل أن تدعى لنفســـها معنـــى محـــدداً شـــديد التخصيص بقيام الاتحاد السوفيتى ، اختلط مصطلح الشـــيوعية بشـــدة مـــع مصطلح الاشتراكية، حيث سعى كل منهما إلى تأكيد أولوية الاجتمـــاعى أو المشاعى (المجتمعى).

لقد كانت الاشتراكية تمثل فى المقام الأول موقفاً فلســـفياً وأخلاقيـــاً ، ولكنها أخذت قبل ماركس بوقت طويل تصطبغ بصبغة المذهب الاقتصادى. بيد أن ماركس هو الذى زود الاشتراكية بنظرية اقتصادية محكمة. هذا فضلاً عن أنه وضع الاشتراكية فى إطار تفسير شـــامل للتـــاريخ. وقـــد شـــارك الاشتراكيون جميعاً ماركس موقفه الأساسى، بغض النظر عن مـــدى حـــدة خلافاتهم الأخرى معه. فالاشتراكية تسعى إلى مواجهة نواحى القصور فـــى الرأسمالية بغرض إضفاء صبغة إنسانية عليها أو الإطاحة بها تماماً. وتنهض النظرية الاقتصادية للاشتراكية على فكرة مؤداها أن الرأسمالية إذا ما تركت وفقاً لآلياتها، فإنها -الرأسمالية- تتسم بعدم الكفاءة الاقتصادية، بسبب ميلـــها إلى خلق تمايزات اجتماعية، وعجزها عن إعادة إنتاج نفسها علـــى المـــدى الطويل.

وتمثل الفكرة القائلة بإمكانية إضفاء الطابع الإنسانى على الرأســـمالية من خلال الإدارة الاشتراكية للاقتصاد نقطة التفوق فى الاشتراكية وتميزها،

على الرغم من اختلاف التفسيرات حول كيفية تحقيق هذا الهدف . ويعتمد نجاح الاشتراكية أو فشلها فى رأى ماركس على قدرتها على بناء مجتمع قادر على إنتاج ثروة أكثر من تلك التى ينتجها المجتمع الرأسمالى ، وعلى توزيع هذه الثروة بصورة أكثر عدالة . وإذا كانت الاشتراكية قد ماتت الآن، فإن ذلك يرجع فى الحقيقة إلى انهيار هذه الادعاءات . وقد حدث هذا على شاكلة واحدة. فقد بدا لمدة ربع قرن فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، أن التخطيط الاشتراكى قد وجد ليبقى فى الشرق والغرب على السواء .وقد كتب الباحث الاقتصادى المرموق ديربن E.F.M. Durbin ، فى عام ١٩٤٩ يقول " كلنا الآن مشتغلون بالتخطيط ... لقد أخذ إيمان الناس بمبدأ الحرية الاقتصادية ينهار بسرعة فائقة ... فى كافة أنحاء العالم منذ الحرب " .[٢]

وقد هيمنت على الاشتراكية فى الغرب الديموقراطية الاجتماعية – الاشتراكية البرلمانية المعتدلة – التى تنهض على تدعيم دولة الرفاهية . وفى معظم البلدان ، بما فى ذلك بريطانيا ، كانت دولة الرفاهية ثمرة لسياسات اليمين بذات القدر الذى كانت به ثمرة لسياسات اليسار ، غير أنه فى أعقاب الحرب الثانية ، ادعى الاشتراكيون أنهم أصحاب فكرة دولة الرفاهية. فقد بدا – على الأقل إلى حين – أنه حتى التخطيط الشامل المغالى فيه الذى تبنته المجتمعات التى نهجت النهج السوفيتى ، قد بدا فعالاً وناجحاً اقتصادياً ، بالرغم من طغيانه سياسياً . وقد كانت حكومات الولايات المتحدة المتتابعة طوال الستينيات تأخذ مأخذ الجد احتمال تفوق الاتحاد السوفيتى اقتصادياً خلال الثلاثين سنة القادمة .

ويمكننا أن نفهم الآن بوضوح، وبأثر رجعى، لماذا لم يتجاوز الاتحاد السوفيتى الولايات المتحدة ، بل وتراجع خلفها بصورة درامية، ولماذا واجهت الديموقراطية الاجتماعية ما واجهته من أزمات . فقد كانت النظرية الاقتصادية للاشتراكية تتسم دائماً بالقصور وعدم الكفاءة ، من حيث تهوينها من قدرة الرأسمالية على التجديد والتكيف وزيادة الإنتاجية باضطراد. كما

أخفقت الاشتراكية أيضاً فى فهم أهمية الأسواق باعتبارها آليات للمعلومات تزود الباعة والمشترين ببيانات أساسية . ولم تتكشف هذه النقائص إلا مع تعاظم عمليات العولمة والتغير التكنولوجى التى بدأت منذ السبعينات .

فطوال الفترة منذ منتصف السبعينات ، وقبل انهيار الاتحاد السوفيتى بزمن طويل ، أخذت الديموقراطية الاجتماعية تواجه بصورة متزايدة تحدى فلسفات السوق الحر ، وعلى وجه الخصوص مع نشأة التاتشرية والريجانية، التى يمكن وصفها بشكل أدق بتعبير الليبرالية الجديدة . ولقد كانت فكرة تحرير السوق تبدو ، فى فترات سابقة ، وكأنها تنتمى إلى الماضى ، إلى عصر تم تجاوزه .وهكذا ، عادت أفكار كان ينظر إليها الكثيرون باعتبارها خارجة عن المألوف ، مثل أفكار فرريدريش فون هايك Hayek ، الداعية البارز للسوق الحر ، ونقاد آخرين للاشتراكية من دعاة السوق الحر ؛ عادت فجأة لتصبح قوة يعتد بها . وقد مارست الليبرالية الجديدة قدراً ضئيلاً من التأثير فى أغلب دول القارة الأوروبية بالقياس إلى التأثير الذى مارسته فى المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة ، واستراليا وأمريكا اللاتينية . وإن كانت فلسفات السوق الحر قد أصبحت مؤثرة فى القارة الأوروبية ، شأنها شأن أماكن أخرى.

وتتسم مقولات الديموقراطية الاجتماعية والليبرالية الجديدة باتساع نطاقها واشتمالها على جماعات وحركات وأحزاب ذات قناعات وتوجهات سياسية مختلفة . وعلى الرغم من التأثير المتبادل بينهما ، فإن حكومتى رونالد ريجان ومارجريت تاتشر –على سبيل المثال– اتبعتا سياسيات مختلفة فى بعض المواقف . ففى بداية صعودها إلى سدة السلطة، لم تكن تاتشر تمتلك إيديولوجية متكاملة – وإن كانت قد أخذت تتطور وتتبلور بمرور الوقت. وقد ألقت السياسات التاتشرية التى انتهجتها بعض الأحزاب اليسارية –فى نيوزيلندا مثلاً– أضواء مختلفة على المعتقدات السياسية الأساسية. فضلاً عن ذلك، فإن الليبرالية الجديدة تستند إلى تيارين أساسيين، أكثرهما

أهمية هو التيار المحافظ – أصل المصطلح هو " اليمين الجديد ". وقد أصبحت الليبرالية الجديدة بمثابة الرؤية الفكرية للعديد من الأحزاب المحافظة فى كافة أنحاء العالم . ومع ذلك، فإن ثمة نمطاً هاماً من التفكير يرتبط بفلسفات السوق الحر التى تتبنى ، على خلاف التوجه المحافظ، موقفاً تحررياً فيما يتعلق بالقضايا الأخلاقية والاقتصادية فى نفس الوقت . فعلى العكس من المحافظين التاتشريين يميل أنصار التحرر على سبيل المثال إلى دعم الحرية الجنسية أو عدم تجريم المخدرات .

ويتسم تعبير الديموقراطية الاجتماعية بأنه أكثر اتساعاً من ذلك ، بل وأكثر غموضاً أيضاً . وأنا أقصد به الإشارة إلى الأحزاب والجماعات الإصلاحية اليسارية الأخرى ، بما فى ذلك حزب العمال البريطانى . وفى أعقاب الحرب الثانية مباشرة ، كان الديموقراطيون الاجتماعيون من البلدان المختلفة يشتركون بصفة عامة فى رؤاهم . وهذا هو ما سوف أشير إليه بتعبير الأسلوب القديم أو الديموقراطية الاجتماعية الكلاسيكية . ومنذ الثمانينيات ، واستجابة لبزوغ نجم الليبرالية الجديدة ومشكلات الاشتراكية، بدأ الديموقراطيون الاجتماعيون فى كل مكان يتنصلون من مواقفهم السابقة .

ومن الناحية العملية ، تتباين النظم الديموقراطية الاجتماعية فيما بينهما بدرجة كبيرة ، كاختلافهم من حيث نظم الرفاهية التى تبناها كل منها . ويمكن التمييز بين أربعة نظم مؤسسية لدول الرفاهية الأوربية ، تشترك كلها فى أصولها التاريخية ، وأهدافها وبناها :

- نظام المملكة المتحدة ، الذى يؤكد على الخدمات الاجتماعية والصحة ، ولكن يميل أيضاً إلى تبنى نظام الامتيازات وفقاً لمقدار الدخل .

- نظام دول الرفاهية الاسكندنافية أو دول الشمال الأوربى ، الذى

يتسم بفرض ضرائب بالغة الارتفاع وهو ذو توجه يؤمن بالرفاهية العامة ، ويقدم مزايا سخية وخدمات تمولها الدولة تمويلاً جيـداً ، بما فى ذلك الرعاية الصحية .

- نظم دول وسط أوربا ، وهى ذات التزام متـدن نسـبياً بالنسـبة للخدمات الاجتماعية ، وإن كانت ذات مزايا ممولـة جيـداً فـى الجوانب الأخرى ، التى يتم تمويلها بصفة أساسية من العمالة، كما يستند إلى مساهمات الضمان الاجتماعى .

- النظم الجنوبية ، وهى تشبه من حيث الشكل النظم الخاصة بـدول وسط أوروبا ، ولكنها أقل شمولاً وتقدم مستويات أدنى من الدعـم المالى .[٣]

ومع أخذنا هذه التباينات فى الاعتبار ، فإن الديموقراطية الاجتماعيـة الكلاسيكية والليبرالية الجديدة يمثلان فلسفتين سياسيتين متميزتين . وألخـص الاختلافات بينهما فى المربعين الواردين أدناه . وتنطوى مثل هذه المقارنـات البالغة العمومية على مخاطر واضحة قد تنزلق إلى المسخ . ومع ذلك فـإن أوجه التعارض المشار إليها هنا واقعية وهامة ، ومـن الواضـح أن بقايـا الديموقراطية الاجتماعية الكلاسيكية ما تزال جلية فى كليهما .

الديموقراطية الاجتماعية الكلاسيكية (اليسار القديم)

*التدخل الشامل للدولة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

*هيمنة الدولة على المجتمع المدنى .

*النزعة الجمعية .

*إدارة الطلب بالأسلوب الكينزى، بالإضافة إلى النزعة المؤسسية .

*دور محدود للأسواق ، واقتصاد مختلط أو اشتراكى .

*التشغيل الكامل .

*نزوع قوى نحو المساواة.

*دولة رفاهية شاملة تحمى المواطنين " من المهد إلى اللحد ".

*مسار تحديثى تقدمى .

*وعى بيئى منخفض .

* النزعة الدولية .

*الانتماء إلى عالم ثنائى القطبية.

التاتشرية ، أو الليبرالية الجديدة (اليمين الجديد)

*- دور محدود للحكومة .

*- مجتمع مدنى مستقل ذاتياً .

*- نزعة سوقية متطرفة .

*- نزعة تسلطية أخلاقية ، بالإضافة إلى نزعة اقتصادية فردية .

*- سوق عمل حر مثل أى سوق آخر .

*- القبول بعدم المساواة .

*- نزعة قومية تقليدية .

*- دولة الرفاهية كشبكة أمان .

*- مسار تحديثى تقدمى .

*- وعى بيئى منخفض .

*- نظرية واقعية حول النظام الدولى .

*- الانتماء إلى عالم ثنائى القطبية.

الديموقراطية الاجتماعيه الكلاسيكية

كانت الديموقراطية الاجتماعية الكلاسيكية تنظر إلى رأسمالية السوق الحر باعتبارها سبباً للعديد من المشكلات التى شخصها ماركس، ولكنها كانت تعتقد أن هذه المشكلات يمكن معالجتها أو تجاوزها من خلال تدخل الدولة فى نظام السوق. فالدولة ملزمة بأن تتيح السلع والخدمات العامة التى

لا يمكن للسوق أن يقدمها ، أو لا يمكنه أن يقدمها بصورة ملائمة . ومن ثم فإن الحضور القوى للحكومة فى الاقتصاد وفى قطاعات المجتمع الأخرى، يعد أمراً طبيعياً ومرغوباً فيه ، حيث أن القوة الشعبية فى المجتمع الديموقراطى تمثل الإرادة الجمعية . ومن هنا فإن عملية صناعة القرار الجمعية التى تشترك فيها الحكومة وقطاع الأعمال والنقابات تحل جزئياً محل آليات السوق .

ويعد تدخل الحكومة فى حياة الأسرة فى رأى الديموقراطية الاجتماعية الكلاسيكية أمراً ضرورياً ينبغى تشجيعه . فالمزايا التى تقدمها الدولة ذات أهمية حيوية لمساعدة الأسر المحتاجة ، ولذلك ينبغى على الدولة أن تقدم يد العون كلما عجز الأفراد ، لسبب أو لآخر ، عن أن يعولوا أنفسهم . ومن هنا كان الديموقراطيون الاجتماعيون الكلاسيكيون – يميلون – مع بعض الاستثناءات الواضحة إلى الشك فى المنظمات الطوعية. فمثل هذه الجماعات عادة ما تضر أكثر مما تنفع ، ذلك أنه عند مقارنة ما تقدمه من خدمات بما تقدمه الدولة تبدو مفتقرة إلى الحرفية ، وغير ذات هدف ، وتميل إلى التعالى على أولئك الذين تتعامل معهم .

وعلى الرغم من أن جون مينارد كينز Keynes صاحب الرؤية الاقتصادية للإجماع على الرفاهية فى فترة ما بعد الحرب العظمى لم يكن اشتراكياً ، إلا أنه كان يتفق مع ماركس والاشتراكيين فى بعض ما ذهبوا إليه. فقد نظر كينز، شأنه فى ذلك شأن ماركس، إلى الرأسمالية باعتبارها تنطوى على بعض الخصائص غير الرشيدة، إلا أنه كان يعتقد أن هذه الخصائص يمكن السيطرة عليها ، لكى ننقذ الرأسمالية من نفسها. كما اتفق كل من ماركس وكينز فى التسليم بالإنتاجية الرأسمالية وعدم التشكك فيها. وقد صادفت فكرة أن نظرية كينز لم تبد اهتماماً كافياً بشق العرض فى الاقتصاد؛ صادفت اتفاقاً مع اهتمامات الديموقراطيين الاجتماعيين. وقد أوضح كينز كيف يمكن تثبيت رأسمالية السوق من خلال إدارة الطلب وخلق اقتصاد

مختلط. وعلى الرغم من أنه لم يكن يفضل التأميم ، إلا أن التأميم كان أحد سمات الاقتصاد المختلط فى بريطانيا. فبعض القطاعات الاقتصادية يجب أن تخرج من نطاق السوق الحر ليس فقط بسبب تشوهاته، ولكن لأن الصناعات ذات الأهمية للمصالح القومية لا ينبغى لها أن تبقى فى يد القطاع الخاص .

وكان السعى نحو المساواة يمثل أحد الاهتمامات الأساسية للديموقراطيين الاجتماعيين كافة ، بما فى ذلك حزب العمال البريطانى . وكانوا يرون أنه يمكن تحقيق قدر أكبر من المساواة من خلال تبنى العديد من استراتيجيات تحقيق التكافؤ . فالضرائب التصاعدية ، على سبيل المثال ، التى تطبقها دولة الرفاهية تأخذ من الأغنياء لكى تعطى للفقراء . وثمة هدفان تضعهما دولة الرفاهية نصب عينيها : الأول هو خلق مجتمع أكثر مساواة ، والآخر هو حماية الأفراد عبر مسيرة حياتهم . وترجع أقدم سياسات الرفاهية التى تبناها كل من الليبراليين والمحافظين إلى القرن التاسع عشر ، وهى سياسات كانت التنظيمات العمالية تعارضها عادة . ومع ذلك ، فإن دولة رفاهية مع بعد الحرب ، عادة ما تمكنت من تأسيس قاعدة قوية لها فى صفوف ذوى الأعمال اليدوية داخل الطبقة العاملة ، وهى الفئة التى ظلت حتى عشرين عاما مضت تمثل المصدر الرئيسى للدعم الانتخابى للأحزاب الديموقراطية الاجتماعية .

وقد اتبع الديموقراطيون الاجتماعيون حتى أثناء النكسات التى ابتلوا بها فى أواخر السبعينيات نموذجا خطيا للتحديث " الدرب الاشتراكى ". وربما كان أعلى منظرى نشأة دولة الرفاهية فى المملكة المتحدة كعبا هو عالم الاجتماع ت . هـ .مارشال Marshall ، والذى قدم عرضا مفحما لهذا النموذج. ففى رأيه أن دولة الرفاهية تمثل قمة عملية تطورية طويلة لحقوق المواطنة. ومثله مثل الغالبية العظمى فى فترة ما بعد الحرب، توقع مارشال أن نظم الرفاهية سوف تتوسع باضطراد، بحيث يتم التطابق بين التطور الاقتصادى والتطبيق المتعاظم لمزيد من الحقوق الاجتماعية .

ويمكن القول بصفة عامة أن الديموقراطية الاجتماعية الكلاسيكية لـم تناصب الاهتمامات الإيكولوجية العداء ، بيد أنها قد وجدت مـن الصعـب عليها أن تتوافق معها . فتأكيدها على النزعة المؤسسية ، وسعيها للتشـغيل الكامل ، وتأكيدها المتعاظم على دولة الرفاهية جعلها غير قادرة على التعامل مع القضايا الأيكولوجية بطريقة متسقة . فضلاً عن أنها كانت تفتقر – مـن الناحية العملية – إلى نظرة كونية قوية . لقد كانت الديموقراطية الاجتماعيـة ذات توجه دولى، حيث كانت تسعى إلى خلق وحدة تضامنية بين الأحـزاب السياسية ذات التوجهات المتشابهة ، عوضاً عن مجابهة مثل هذه المشـكلات الكونية . ومع ذلك ، فقد ارتبطت بقوة بنظام الثنائية القطبية – حيث احتلـت مركزاً وسطاً بين نزعة الحد الأدنى من الرفاهيـة الأمريكيـة والاقتصـاد المخطط للشيوعية .

وجهة نظر الليبرالية الجديدة

ينبع العداء " للحكومة الكبيرة الحجم " ، الذى يعد الملمح الأول للرؤية الليبرالية الجديدة، من عدة مصادر . فلقـد عـبر الأب المؤسـس للنزعـة المحافظة فى بريطانيا ، إدموند برك Burke ، عن كراهيته للدولة ، والتـى إذا ما توسعت إلى أبعد مما يلزم لابد أن تتحول إلى العداء للحرية والاعتماد على الذات . وقد كانت النزعة المحافظة الأمريكية تكن العداء منذ أمد بعيـد للحكومة المركزية . واستندت التاتشرية على هذه الأفكـار ، فضـلاً عـن الشكوك الليبرالية الكلاسيكية حول دور الدولة ، التى نهضت على مقـولات اقتصادية حول الطبيعة الأعلى تفوقاً للأسواق . وترتبط أطروحة الحد الأدنى من تدخل الدولة " الحكومة الصغيرة" (*) ارتباطاً وثيقاً برؤية مميزة للمجتمع

(*) تفسيرنا وليس فى النص . (المترجم)

المدنى بوصفه آلية مولدة ذاتياً للتضامن الاجتماعى. ومن ثم فإن الفصائل الصغيرة للمجتمع المدنى يجب أن تتاح لها فرصة النمو والازدهار ، ولن يتحقق هذا إلا إذا امتنعت الدولة عن تعويقها . ويذهب أنصار الليبرالية الجديدة إلى القول بأن من فضائل المجتمع المدنى إذا ما ترك يعمل وفقاً لآلياته ، "خلق الشخصية الصالحة ، والأمانة ، والإحساس بالواجب ، والتضحية بالذات ، والشرف ، والخدمة ، والانضباط ، والتسامح ، والاحترام، والعدل ، وتنمية الذات ، والثقة والكياسة ، والجلد ، والشجاعة ، والنزاهة ، والاجتهاد ، والوطنية ، واحترام الآخرين ، والاقتصاد ، والتوقير".[٤] ويستطرد الكاتب قائلاً إن هذه الخصال " لها فى الأذن المعاصرة وقع سحر الزمن القديم ". ولكن إعاقتها ترجع إلى أن الدولة قد كبتتها من خلال تخريب المجتمع المدنى .

فالدولة ، وعلى الأخص دولة الرفاهية ، تعمل على تدمير النظام المدنى ولكن الأسواق لا تفعل ذلك ، لأنها تنتعش بفضل المبادرة الفردية. والأسواق شأنها شأن النظام المدنى ، وإذا ما تركت لحالها فسوف تقدم للمجتمع أعظم الفائدة . فهى " آلات حركة أبدية تتطلب إطاراً قانونياً وعدم تدخل الحكومة لكى تستطيع أن تدعم نمواً غير معوق ".[٥]

ويربط الليبراليون الجدد بين قوى السوق غير المكبلة وبين الدفاع عن النظم التقليدية، وعلى الأخص الأسرة والدولة القومية. فالمبادرة الفردية تتطور فى الاقتصاد، ولكن الالتزامات والواجبات ينبغى تشجيعها فى هذه المجالات الأخرى. والأسرة التقليدية تعد ضرورة وظيفية للنظام الاجتماعى، كما هى الحال بالنسبة للدولة التقليدية . أما الأشكال الأخرى للأسرة ، مثل الأسرة ذات العائل الواحد ، أو علاقات المثلية الجنسية ، فإنها لا تؤدى إلا إلى التحلل الإجتماعى . ويصدق هذا الحكم نفسه على أى شئ يضعف من التماسك القومى. فأصداء الخوف من الأجانب تتبدى عادة بوضوح فى تصريحات الكُتاب والسياسيين الليبراليين الجدد، وهم يخصون التعددية

الثقافية بجانب من أكثر نقدهم قسوة وحدة .

ومن السمات المميزة للتاتشرية عدم المبالاة بمظاهر عدم المساواة ، أو هى تشجع عليها فعلاً . فالفكرة القائلة بأن " عدم المساواة الاجتماعية هى فى جوهرها خطأ وضارة " ، هى فى نظر التاتشرية فكرة ساذجة وغير معقولة".(٦) فالتاتشرية هى أولاً وقبل كل شئ ، معادية للمساواة . فالسياسات الهادفة إلى تحقيق المساواة ، وأكثرها وضوحاً تلك التى انتهجتها روسيا السوفيتية ، تخلق مجتمعاً من الكيانات المتماثلة الرتيبة ، ولا يمكن تحقيقها إلا من خلال استخدام القوة القاهرة . ومع ذلك فإن أولئك السياسيين الأقرب إلى الليبرالية ينظرون إلى تكافؤ الفرص باعتباره أمراً مرغوباً وضرورياً . ولقد كان هذا هو المعنى الذى ردد به جون ميجور Major – بصورة غير دقيقة – صدى ماركس ، عندما تحدث عن نيته فى خلق مجتمع لا طبقى . فالمجتمع الذى يطلق العنان لقوى السوق قد يخلق عدم مساواة اقتصادية حادة، ولكن هذا لا يهم ، طالما أن الناس الذين يتمتعون بالإصرار والقدرة بوسعهم أن يرتقوا إلى المواقع التى تتناسب مع قدراتهم .

هذا العداء لدولة الرفاهية يمثل واحدة من أبرز السمات المميزة لليبرالية الجديدة . فدولة الرفاهية تعد مصدر كل الشرور بذات القدر الذى كانت تمثله الرأسمالية ذات يوم فى أعين اليسار الثورى . وقد كتب أحد الكتاب قائلاً : " سوف يأتى يوم ننظر فيه إلى الوراء على دولة الرفاهية بنفس الدهشة المصحوبة بالازدراء التى ننظر بها الآن إلى نظام الرق كوسيلة لتنظيم العمل الفعال ذى الدافعية " . إن دولة الرفاهية " تلحق آثاراً بالغة الضرر ومدمرة للأفراد الذين يفترض أن ينتفعوا منها : كالضعفاء ، والمحرومين ، والتعساء ... إذ هى تكبل روح المغامرة والاعتماد على الذات لدى كل من الرجال والنساء ، وتغرس فى الأعماق شحنة من الكراهية القابلة للانفجار تحت أساسات مجتمعنا الحر " .(٧)

إذن ما الذى ينهض بعبء تقديم الرفاهية إذا كنا قد قمنا بتفكيك دولة الرفاهية ؟ الإجابة هى النمو الاقتصادى الذى يقوده السوق . فالرفاهية لا ينبغى أن تفهم على أنها منحة تقدم من الدولة بل بأنها تعظيم للتقدم الاقتصادى، ومن ثم لمجمل الثروة، من خلال السماح للأسواق بأن تحقق معجزاتها .

وعادة ما يصاحب هذا التوجه استبعاد للمشكلات الإيكولوجية باعتبارها قصصاً مرعبة. وقد أبدت تاتشر شيئاً من الترحيب باتجاه "الرأسمالية الخضراء" ، ولكن الاتجاه السائد آنذاك كان معادياً . فلقد ذهب البعض إلى القول بأن المخاطر الإيكولوجية إما مبالغ فيها أو أنه لا وجود لها على الإطلاق ، فما هى إلا اختراع محترفى إشاعة التشاؤم . فالدلائل تشير – على العكس من هذا – إلى عصر يسوده مزيد من الرخاء العميم على نحو يفوق ما عرفته البشرية من قبل. وهذه هى النظرة التقدمية الخطية للتحديث التى تستبعد كلية – تقريباً – أى حدود للنمو الاقتصادى .

وعلى عكس الديموقراطية الاجتماعية الكلاسيكية، فإن الليبرالية الجديدة نظرية كونية ، وقد أسهمت بصورة مباشرة فى قوى العولمة . فالليبراليون الجدد يطبقون على الصعيد العالمى فلسفة تفضى بهم إلى المزيد من الانخراط على المستوى المحلى . وسوف يكون العالم فى أفضل وضع ، إذا ما تركت الأسواق تعمل بأدنى قدر من التدخل ، أو دون تدخل على الإطلاق . ومع ذلك يتبنى الليبراليون الجدد فى دفاعهم عن الدولة التقليدية نظرية واقعية فى العلاقات الدولية ، فالمجتمع العالمى ما يزال عالماً مكوناً من دول قومية . وفى عالم الدولة القومية تكون القوة هى العنصر الحاسم . ومن ثم فإن الاستعداد للحرب ، والحفاظ على القوة العسكرية ، تعد عناصر ضرورية لدور الدول فى النظام الدولى . ومثلها مثل الديموقراطية الاجتماعية الكلاسيكية ، تطورت الليبرالية الجديدة فى ظل النظام الثنائى القطبية الذى صبغ ظروف نشأتها .

مقارنة المذهبين

قد يبدو أن الليبرالية الجديدة استطاعت أن تحرز الانتصار فى شتى أنحاء العالم . فالديموقراطية الاشتراكية تعانى – فى نهاية المطاف – من أزمة إيديولوجية ، وفى الوقت الذى كان فيه كل فرد يدعى من خمسين سنة مضت أنه خبير فى التخطيط ، لا تجد اليوم من يدعى ذلك . وهذا ارتداد عظيم ، حيث ظل الاشتراكيون على مدار القرن المنصرم يعدون أنفسهم طليعة التاريخ .

ولا يقتصر الأمر الآن على أن الليبرالية الجديدة تواجه التحديات ، بل هى تواجه مصاعب ، ومن المهم أن نتعرف على أسباب ذلك . ولعل العلة الرئيسية لذلك أن شقيها وهما: النزعة المتطرفة فى الإيمان بالسوق والنزعة المحافظة تجمعهما علاقة يسودها التوتر .فالنزعة المحافظة كانت تعنى دوماً الحرص ، والتوجه العملى نحو التغير الاجتماعى والاقتصادى، وهو الاتجاه الذى تبناه بيرك فى مواجهة ادعاءات الخلاص التى رفعتها الثورة الفرنسية . ومن ثم فإن استمرارية التقاليد تحظى بمكانة مركزية فى الفكر المحافظ . والتقاليد تنطوى على الحكمة المتراكمة من الماضى ، وهى لذلك تقدم مرشداً هادياً للمستقبل . أما فلسفة السوق الحر فإنها تأخذ منحى مختلفاً جد الاختلاف، حيث تضع آمالها المستقبلية على النمو الاقتصادى غير المحدود الناتج عن تحرير قوى السوق .

هذا التعلق الشديد بكل من السوق الحر من ناحية ، والأسرة التقليدية والدولة القومية من ناحية أخرى ، ينطوى فى داخله على تناقض . فالفردية والاختيار يفترض أن يتوقفا دون سابق إنذار عند حدود الأسرة والهوية القومية ، حيث يتعين الحفاظ على تماسك التقاليد . بيد أن لا شئ يعمل على

تحلل التقاليد أكثر من " الثورة الدائمة " الناجمة عن قوى السوق. فمن شأن ديناميكية مجتمعات السوق أن تقوض البنى التقليدية للسلطة، وتمزق المجتمعات المحلية، أى أن الليبرالية الجديدة تفضى إلى مخاطر جديدة وزعزعة لليقين ، ثم تطلب من المواطنين ببساطة أن يتجاهلوها . فضلا عن ذلك فإنها تهمل الأسس الاجتماعية للأسواق ذاتها ، التى تعتمد على نفس الأشكال المجتمعية التى توصف بها النزعة المتطرفة فى الإيمان بالسوق .

ولكن ماذا عن الديموقراطية الاجتماعية الكلاسيكية ؟. يمكننا هنا أن نميز مجموعة من الخصائص الاجتماعية التى سلم بها الإجماع الكينزى ، والتى تحللت جميعها فيما بعد :

- نظام اجتماعى ، وعلى الأخص شكل من الأسرة يضطلع فيه الزوج بمهمة تدبير لقمة العيش ، بينما تضطلع فيه الزوجة بدور ربة المنزل والأم . وقد سمح هذا النظام بتعريف لا خلاف عليه للتشغيل الكامل .

- سوق عمل متجانس، حيث يكون العمال الرجال المعرضون لخطر البطالة من أصحاب العمل اليدوى أساسا ؛ ويكونون على استعداد للقيام بأى عمل لقاء أجور تضمن بقاءهم وأسرهم على قيد الحياة (حد الكفاف) .

- هيمنة الإنتاج السلعى الكبير أو الواسع النطاق على القطاعات الأساسية للاقتصاد ، التى تميل إلى خلق ظروف عمل مستقرة ،وإن كانت غير مجزية ، لقطاعات واسعة من قوة العمل .

- دولة تحكمها جماعات الصفوة ، تتسم بوجود جماعات صغيرة من الخبراء ذوى الاهتمامات العامة داخل بيروقراطية الدولة يتولون متابعة السياسات المالية والنقدية التى ينبغى إتباعها .

● اقتصاديات قومية تستمد مقوماتها - إلى حد كبير - من داخل إطار حدود الدولة ، حيث تفترض الكينزية هيمنة الاقتصاد المحلى على التجارة الخارجية فى السلع والخدمات.(٨)

لقد كانت مقاصد نزعة المساواة عند اليسار القديم تتسم بالنبل ، ولكن - كما ذهب بعض نقادها اليمينيين - أفضت أحياناً إلى نتائج عكسية ، يقف شاهداً عليها ، على سبيل المثال ، التخطيط الاجتماعى الذى خلق ميراثاً من مشروعات الإسكان التى تعانى التدهور والتصرفات الإجرامية . إن دولة الرفاهية التى تعتبرها الغالبية لب السياسات الديموقراطية الاجتماعية ، تخلق اليوم من المشكلات قدر ما تحله تقريباً.

الحوارات الراهنة

كانت الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية الأوروبية وغيرها على وعى تام بهذه القضايا ، وقد حاولت منذ بواكير الثمانينيات أن تتعامل معها بصورة فعالة . ولقد تلقت الحاجة إلى التخلص من أثقال الماضى دفعة إضافية فعالة نتيجة انهيار الشيوعية فى شرق أوروبا عام ١٩٨٩ ، فغيرت معظم الأحزاب الشيوعية الغربية أسماءها، وتحولت باتجاه الاقتراب من الديموقراطية الاجتماعية ، فى حين تشكلت فى بلدان أوربا الشرقية أحزاب ديموقراطية اجتماعية جديدة .

وفى المملكة اله دة انطوت عملية مراجعة سياسة حزب العمال التى تمت فى مؤتمره المنعقد ى أكتوبر ١٩٨٧، على أول محاولة منظمة للابتعاد عن مبادئ الديموقراطية لاجتماعية الكلاسيكية . وقد تم آنذاك تشكيل سبع جماعات تتولى كل جماء منها مراجعة مجال من مجالات السياسة . وكان

من المفترض أن تشهد هذه المراجعة مشاركة جماهيرية ، ولكن اللقاءات الجماهيرية لم تحظ إلا بحضور ضعيف ، ولم تلعب فى النهاية دوراً هاماً فى عملية المراجعة . وفى مواجهة الجاذبية الشعبية للتاتشرية ، توصلت الجماعات السبع إلى اتفاق عام على أنه يتعين على حزب العمال أن يوجه مزيداً من الاهتمام للحرية الفردية والاختيار الشخصى . وتقرر استبعاد الالتزامات السابقة بتوسيع نطاق الملكية العامة للصناعة ، ورؤى صراحة ، هجر فكرة إدارة الطلب الكينزية ،وتم تحجيم سياسة الاعتماد على النقابات . وتبنى المؤتمر بعض القضايا الإيكولوجية ، وإن كان هذا التبنى قد تم على استحياء كما لم يتم استيعابها بصورة فعالة مع بقية القضايا فى الإطار المرجعى للسياسة .

وقد شهدت معظم الأحزاب الأوروبية عمليات إصلاح مماثلة ، بدأ بعضها مبكراً عن إنجلترا ، كما أفضى ذلك فى بعض الأحيان إلى تغيرات أكثر جذرية فى الإيديولوجيا . وقد بدأت الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية تهتم بقضايا مثل الإنتاجية الاقتصادية ، وسياسات المشاركة ، وتنمية المجتمع المحلى ، والاهتمام الخاص بقضايا البيئة . " وتجاوزت الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية مجال توزيع الموارد ، لتهتم بالتنظيم الفيزيقى والاجتماعى للإنتاج والشروط الثقافية للاستهلاك فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة " . (٩)

وفى النرويج على سبيل المثال ، نظم حزب العمال ما سمى " حوار الحرية " فيما بين عامى ١٩٨٦-١٩٨٨ ، فى أعقاب فترة حكم شبيهة بالحكومة التاتشرية . وقد دار الحوار فى جماعات دراسية محلية منتشرة فى أرجاء البلاد حول ستة قضايا هى : التوازن بين العام والخاص ، المرونة فى تنظيم يوم العمل ، الفرص التعليمية ، البيئة ، الإسكان ، والديموقراطية الاقتصادية . ولم يعد الحديث عن المصالح الشخصية يعد أمراً ذميماً ، كما تقرر أن يصبح الحزب " حزباً مفتوحاً " يمكن من خلاله للجماعات المختلفة

أن تدافع عن مطالبها . وقد لاحظ الوفد الكولومبي إلى مؤتمر الدولية الاشتراكية فى عام ١٩٨٩ هذا التحول فى السياسات : "إن حزبي يسمى ليبرالى بيد أنه فى الأساس إشتراكى فعلاً . والأمر بالنسبة لهؤلاء الأوروبيين هو على العكس من ذلك " . (١٠)

وقد أنجزت بعض الأحزاب الشيوعية الرائدة في أوربا الغربية تغييرات مماثلة خلال عقد الثمانينيات . فالحزب الشيوعى الايطالى أعيد بعثه تحت اسم الحزب الديموقراطى اليسارى عام ١٩٩١ .ومع ذلك ، وقبله بوقت طويل ، كان الحزب قد بدأ الاهتمام بالقضايا التى كانت الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية مشغولة بمناقشتها. وقد كان أحد الحوارات الأساسية فى إيطاليا فى منتصف الثمانينات يتعلق بمدى اعتبار مقولات كاليمين واليسار ما تزال ذات معنى. واحتلت قضايا البيئة ومشاركة المجتمع المحلى والإصلاح الدستورى مقدمة الاهتمامات .

ولعل أكثر الحوارات أهمية ذلك الذى دار فى ألمانيا . وكما هو الحال فى أماكن أخرى، كان الحوار يهدف إلى الاستجابة لبزوغ نجم فلسفات السوق الحر ، وإن كان السعى إلى إحداث تغييرات فى السياسات قد تأثر أيضاً بشدة بالحضور القوى لحركة الخضر . وقد أدت خمس سنوات من الحوار المكثف إلى وضع برنامج أساسى جديد للحزب الديموقراطى الاجتماعى تم إقراره فى السنة – التى أصبحت رمزاً للتغيير – سنة ١٩٨٩ . وقد أكد البرنامج مشدداً على قضايا البيئة . وكان الديموقراطيون الاجتماعيون الألمان أول حزب ديموقراطى اجتماعى يتبنى الإنجازات التى حققها الفكر الإيكولوجى البيئى فى نهاية السبعينيات . فقد كان الفكر الديموقراطى الاجتماعى الكلاسيكى يفترض وجود نوع من التعارض بين النمو الاقتصادى وحماية البيئة . وطبقاً للأطروحة الجديدة للتحديث الإيكولوجى ، أصبحت حماية البيئة تعد مصدراً للنمو الاقتصادى وليس العكس .

كذلك أدرك البرنامج الأساسى للحزب تـأثيرات ما بعد المادية post-materialism فى الدولة المتقدمة . وهى الفكرة التى تتبعها بأكبر قدر من التفصيل رونالد إنجلهارت المتخصص فى العلوم السياسية . فبعد بلوغ مستوى معين من الرفاهية ، يبدأ الناخبون فى الاهتمام بالقضايا الاقتصادية بقدر أقل من اهتمامهم بنوعية حياتهم . وقد انتهى البرنامج الأساسى إلى أن نظرة " الأغلبية المترفة " قد انصرفت عن الروح الديموقراطية الاجتماعية التى تقوم على الجماعية والتضامن .ولذلك تحتم أن توضع الإنجازات الفردية والمنافسة الاقتصادية على قمة الأولويات .

وتجدر الإشارة إلى أن الحزب الديموقراطى الاجتماعى الألمانى أصبح منذ الإعلان الصادر فى باد جودسبرج[*] عام ١٩٥٩ ، ملتزماً "بنظام السوق " . على أن هذا الموقف بات مقترناً الآن بالتراجع عن مبدأ تدخل الدولة . يقول البرنامج الأساسى : " فى رأينا أن دور الدولة ليس مسألة دوجماطيقية (عقيدى قطعى) ... إنما المحك فى نظرنا ما إذا كان الأفضل لنوعية الحياة أن يتم ذلك من خلال زيادة الاستهلاك الخاص أو عبر تحسين أداء الدولة " . وقد تحدث البرنامج الأساسى عن الحاجة إلى " رأب الصدع بين الأداء الاقتصادى والضمان الاجتماعى " ، وأكد على أن " الفردية والتضامن لا ينبغى أن يطرحا كنقيضين متعارضين " . وانتهى البرنامج إلى أنه " سيكون من الأمور البالغة الصعوبة الحصول على الأغلبية (البرلمانية) طالما أن هناك قطاعات هامة من جمهور الناخبين لا تثق فى الحزب الديموقراطى الاجتماعى للاضطلاع بمهمة التحديث الاقتصادى وإنما يقتصرون على الاعتقاد بأن الضمانات الاجتماعية باقية وسيتم الحفاظ عليها".[١١]

(*) باد جودسبرج ضاحية في مدينة بون . (المترجم)

بنية التأييد السياسى

تقف التغيرات فى أنماط التأييد السياسى التى كان على كافة الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية أن تستجيب لها ، شاهداً على أن هـــذه التحـــولات السياسية كانت أمراً لابد منه . فقد حدثت تحولات جذريـــة فـــى العلاقـــات الطبقية التى كانت تسم السلوك الانتخابى والانتماء السياسى، نتيجة للـــتراجع الحاد فى حجم الطبقة العاملة ذات الياقات الزرقـــاء . كمـــا أدى الانخـــراط الواسع للمرأة فى قوة العمل إلى المزيد من عدم الاستقرار فى أنماط التـــأييد الطبقى للأحزاب. وأصبحنا إزاء أقلية كبيرة العدد إلى حد يعتد به لا تشـــترك فى التصويت ، ومن ثم بقيت بالضرورة خارج نطاق العملية السياسية . وقـد كان أسرع الأحزاب نمواً خلال السنوات القليلة الماضية هو ذلك الذى لم يكن جزءاً من العملية السياسية على الإطلاق : " غير الناخبين"[١٢] اللامنتمـــون حزبياً . وأخيراً ، فإن هناك شواهد عديدة على حدوث تغيرات قيمية ، كجزء من عملية التغير الجيلى من ناحية ، وكاستجابة لمؤثرات غير ذلك من ناحية أخرى .

وتشير الشواهد فيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة إلى اتجاهين: التحول، كما ذكرنا للتو، من " قيم الندرة " إلى " قيم ما بعد المادية " والتوزيع المتغير للقيم ، الذى لم يعد يتطابق مع الحدود الطبقية ولا مع ثنائية اليمين/اليســـار. وعلى الرغم من أن أطروحة إنجلهارت حول تغير القيم قد تعرضت للنقد من منطلقات مختلفة، فإنها لقيت تدعيماً إمبيريقياً واسع النطاق [١٣]. فعن طريـــق تجميع بيانات مسحية من عدد من البلدان الصناعية، أوضح إنجلهارت أن قيم الإنجاز والنمو الاقتصادى تتوارى مع ازدياد الرخاء. والتعبير عن الذات فى ممارسة عمل ذى معنى أصبحت تحل محـــل تعظيـــم العـــائد الاقتصـــادى.

والحقيقة أن هذه الاهتمامات ترتبط بالشك فى السلطة، التى وإن كان يمكن أن تفرغ من محتواها السياسى، إلا أنها تدفع إجمالاً نحو المزيد من الديموقراطية والمشاركة بقدر أكبر مما هو متاح فى إطار السياسات القائمة .

وتؤكد المسوح الاجتماعية التى أجريت فى بعض البلاد على حقيقة تغير الاتجاهات وعدم ملاءمة التمييز بين اليمين واليسار كوسيلة لفهم هذه التغيرات. فقد وجد جون بلاندل Blundell وبرايان جوشالك Gosschalk، على سبيل المثال، أن الاتجاهات الاجتماعية والسياسية فى إنجلترا تنقسم إلى أربع مجموعات أطلقا عليها: المحافظة ، والليبرالية ، والاشتراكية ، والتسلطية . وقد قيس الإيمان بالحرية الاقتصادية – أى السوق الحر – على أحد المحاور ، فى حين قيست الحرية الشخصية على المحور الآخر.

ويعكس التوجه " المحافظ " الموقف الليبرالى الجديد : فالشخص المحافظ يفضل السوق الحر، ولكنه يريد هيمنة قوية من جانب الدولة على أمور مثل الأسرة وتعاطى المخدرات والإجهاض. أما " الليبراليون " فإنهم يتبنون النزعة الفردية مع دور محدود للدولة على كافة الأصعدة. فى حين أن " الاشتراكيين " يتخذون مواقف معارضة للمحافظين : فهم يريدون مزيداً من تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية ، ولكنهم لا يثقون فى الأسواق ، كما أنهم يتشككون فى الحكومة فيما يتعلق بالقضايا الأخلاقية .أما " التسلطى " فهو ذلك الذى يود أن تشتد قبضة الحكومة فى كافة الأمور بما فى ذلك الأمور الاقتصادية والأخلاقية. أما الباقون فإنهم يتبنون رؤى سياسية أكثر غموضاً أو أقل اتساقاً .

وقد أظهرت نتائج المسح فى المملكة المتحدة أن حوالى ثلث السكان محافظون وفقاً لهذه التعريفات، وأقل قليلاً من ٢٠% ليبراليون، و ١٨% اشتراكيون، و١٣% تسلطيون، و ١٥% خليط غير محدد الموقف. واحتل حزب العمال البريطانى بصورته التى حددها تونى بلير قبل انتخابات ١٩٩٧

المرتبة الأولى فى أوساط كافة هذه الجماعات عدا المحافظين. ومن بين أولئك الذين كانوا ينوون التصويت للمحافظين، كان ٨٤% منهم ينتمون إلى مجموعتين: المحافظين والليبراليين. وقد أظهرت النتائج اختلافات بالغة الوضوح عبر متغير العمر، مؤكدة أطروحة إنجلهارت: فقد كانت نسبة ١٨% فقط من الفئة العمرية ١٥-٢٤ من المحافظين، فى مقابل ٥٤% من بين أولئك الذين تجاوزا الخامسة والخمسين من العمر. وقد وافق ٧٢% من الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة على العبارة القائلة: " ليس للدولة الحق فى منع أى شكل من أشكال الأفعال الجنسية التى تحدث بين بالغين برضاهم "، فى حين أن النسبة المقابلة فى فئة من هم أكبر من ٥٥ سنة كانت ٣٦% فقط(١٤).

وفى معرض مقارنته لهذه النتائج بنتائج بحث أجرى فى الولايات المتحدة ، توصل خبير بحوث الرأى العام روبرت روسستر Worcester إلى الاستخلاص التالى :

> إن توصيف أحزاب العمال والمحافظين المعاصرة ... تحت مقولات اليسار واليمين يخفى الكيفية التى أفضت بها الوقائع التى حدثت على مدار العقدين الماضيين إلى طمس قدرة المدلولات اللغوية للأمس على وصف دورها اليوم ... فالمقارنة بين النتائج التى تم التوصل إليها فى أمريكا وحزب العمال الجديد فى بريطانيا تشير إلى وجود درجة من الاتساق المثير للدهشة ، بل أنها مستغربة حيث أن إيديولوجيات البلدين كانتا فى أغلب الأحوال مختلفة اختلافاً بعيداً على مدار الخمسين سنة الماضية .(١٥)

وتظهر المقارنة مع عدد من المجتمعات الأكثر تنوعاً أن أنماط الجاذبية والتأييد السياسى قد تغيرت تغيراً واسع النطاق . ففى كافة البلدان الغربية تقريباً ، لم يعد التصويت متطابقاً مع الانتماء الطبقى ، وتحول من

الاستقطاب عبر قطبى اليسار / اليمين إلى صورة أكثر تعقيداً وتنوعاً . فالمحور الاقتصادى الذى كان يقسم مواقف الناخبين إلى اشتراكيين ورأسماليين ، قد أصبح أقل دلالة وبروزاً بكثير ، فى حين أن التعارض بين "الليبراليين " و " التسلطيين " و " الحداثيين " ، فى مقابل " التقليديين " قد ازداد واتسع نطاقاً . وثمة عوامل أخرى أقوى تأثيراً - مثل أسلوب القيادة - ازدادت أهميتها كثيراً عما كانت عليه فيما مضى .

وهكذا تولدت أنواع عدة من مشكلات التأييد السياسى ،وإن كانت قد تخلقت فى نفس الوقت إمكانيات جديدة للتوصل إلى بناء إجماع جديد. فالأحزاب الديموقراطية الاجتماعية لم تعد تتسم باستنادها إلى قاعدة طبقية متسقة . وحيث أنه لم يعد يمكنها الاعتماد على قواعدها السابقة، فقد بات عليها أن تخلق لنفسها قواعد جديدة ذات هويات جديدة فى ظل بيئة اجتماعية وثقافية أكثر تنوعاً .[١٦] وحتى فى السويد ، أحد البلدان التى كان التصويت فيها على أسس طبقية أمراً بالغ الوضوح ، تقلصت القيمة التنبؤية لمتغير الطبقة من ٥٣% فى عام ١٩٦٧ إلى ٣٤% فى عام ١٩٨٥ . وقد تصاعدت بانتظام القوة التنبؤية لقضايا الرأى خلال الفترة ذاتها ؛ كما أن الناخبين من الشباب ومن الإناث فى السويد أقل الفئات تأثراً فى سلوكهم الانتخابى بالوضع الطبقى.

مصير الديموقراطية الاجتماعية

لم تفض هذه التغيرات إلى إزاحة الديموقراطيين الاجتماعيين إلى وضع سياسى هامشى. فبحلول منتصف عام ١٩٩٨ كانت الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية أو تحالفات اليسار والوسط تتولى مقاليد السلطة فى كل من المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا والنمسا واليونان وعدد من الدول

الاسكندنافية، من بين بلدان أخرى فى أوربا الغربية ، فـــى حيـــن اكتســـبوا حضوراً متعاظماً فى أوربا الشرقية .

وعلى الرغم من نجاحهم الانتخابى، فإن الديموقراطيين الاجتمـــاعيين لم يطوروا بعد رؤية سياسية جديدة متماسكة. فالديموقراطيـــة الاجتماعيـــة كانت ترتبط دائماً بالاشتراكية . فما عساه يكون التوجه السياسى الذى ينبغـــى أن تتبناه فى عالم ليس فيه بديل للرأسمالية ؟ لقد كان العالم الثنائى القطبيـــة هو الإطار الذى تشكلت فيه الديموقراطية الاجتماعية فى فترة ما بعد الحرب . وقد اتفق الديموقراطيون الاجتماعيون- على الأقل فـــى بعـــض وجـــهات نظرهم- مع الشيوعية ، على الرغم من أنهم كانوا يعتـــبرون أنفســـهم فـــى تعارض معها . فهل ما يزال الانتماء لليسار ينطوى علـــى أى دلالـــة الآن حيث انهارت الشيوعية فى الغرب ، وبصفة أعم تحللت الاشتراكية ؟

لقد أعادت الحوارات السياسية التى تمت عبر أوروبـــا فـــى نهايـــة الثمانينيات وبداية التسعينيات صياغة الديموقراطية الاجتماعية إلى حد بعيد ، ولكنها تمخضت أيضاً عن قدر كبير من التخبط الإيديولوجى . ولقد لخـــص أحد المشاركين الألمان فى مبادرة البرنامج الأساسى للحزب الديموقراطـــى الاجتماعى الألمانى الموقف فى صياغة واضحة :

> إن قرار البدء فى مراجعة برنامج الحزب قد تم اتخـــاذه فـــى موقف كان من الأمور البالغة الصعوبة التوصل فيه إلى صورة واضحة للتطورات الحادثة فى العالم والمجتمع. تلك هى الأزمة التى وجد الحزب نفسه فى مواجهتها . ونحن نعرف أنـــه فـــى هذه الأوقات المتغيرة ، تبدو عملية إعادة التوجه ضروريـــة ، بيد أن التغير فى حد ذاته يجعل إنجاز عملية إعادة التوجه أمراً عسير التحقيق . ولا يقدم العلم أى تشخيص للعصـــر ، فليـــس هناك فهم مشترك لما يحدث ولا لما ستكون عليه التطـــورات

المستقبلية.(١٧)

فى ضوء هذا السيناريو ، ما الذى نقصده بحديثنا عن الطريق الثالث؟ فيما يبدو أن العبارة قد صيغت منذ بداية القرن ، وشاع استخدامها فى أوساط جماعات الجناح اليمينى فى العشرينيات ، وإن كانت أكثر استخداماً فى الغالب من جانب الديموقراطيين الاجتماعيين والاشتراكيين . وفى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية مباشرة ، قدر الديموقراطيون الاجتماعيون بوضوح تام أنهم قد اكتشفوا طريقاً متميزاً عن رأسمالية السوق الأمريكية، وعن الشيوعية السوفياتية . وعند إعادة تأسيسها فى سنة ١٩٥١ ، تحدثت الدولية الاشتراكية بصراحة عن الطريق الثالث بهذا المعنى . وبعد نحو عشرين سنة من هذا التاريخ ، استخدم الاقتصادى التشيكى أوتا سيك Sik وآخرون المصطلح للإشارة إلى اشتراكية السوق . وكان الاشتراكيون الديموقراطيون السويديون فى العادة أكثر الجميع ميلاً إلى استخدام مصطلح الطريق الثالث بأحدث معانيه، فى أواخر الثمانينات بوصفه برنامجاً هاماً للتجديد .

أما الاستخدام الأحدث لتعبير الطريق الثالث من قبل بيل كلينتون وتونى بلير فقد قوبل بفتور من جانب أغلب الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية فى أوربا ، فضلاً عن نقاد اليسار القديم كل فى بلده . ويرى هؤلاء النقاد فى الطريق الثالث بهذه الصياغة نوعاً من إعادة إحياء لليبرالية الجديدة . وهم ينظرون إلى الولايات المتحدة ويرون فيها اقتصاداً بالغ الديناميكية ، ويرون أيضاً مجتمعاً تسوده أقصى درجات عدم المساواة تطرفاً فى العالم المتقدم . لقد وعد كلينتون بأن " ينهى الرفاهية بالصورة التى نعرفها"، وهو ما يبدو وكأنه رجع الصدى لبعض اتجاهات الليبرالية الجديدة المحافظة . ولدى صعود بلير إلى مركز السلطة ، قال نقاده ، إن بلير وحزب العمال الجديد قد وصلوا إلى السلطة بفضل السياسات الاقتصادية لمارجريت تاتشر .

وليس فى نيتى أن أتطرق فى الفصول التالية إلى التحقق من صدق

هذه الملاحظات ، ولكننى أود أن آخذ بعين الاعتبار تحديد الموضـــع الــذى يقف فيه الحوار حول مستقبل الديموقراطيـــة الاجتماعيـــة الآن . وســوف أستخدم مصطلح " الطريق الثالث " للإشارة إلى الإطار المرجعـــى للتفكــير وصناعة السياسات التى تهدف إلى مواءمة الديموقراطية الاجتماعية مـــع عالم تعرض لتغيرات جذرية خلال العقدين أو الثلاثة عقود الماضية . هـــو إذن طريق ثالث بمعنى أنه محاولة لتجاوز كل من الديموقراطية الاجتماعية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة .

الفصل الثانى

خمس معضلات

أثارت المناقشات التى دارت خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية حول مستقبل الديموقراطية الاجتماعية عدداً من التساؤلات والمشكلات العامة ، وهو ما يدل على مدى الصعوبات التى تكتنف عملية صنع السياسات الآن . ولذلك فإننا لا نستطيع أن نبلور قائمة متكاملة من السياسات الديموقراطية الاجتماعية دون أن نقدم إجابات – مؤقتة على الأقل– لهذه التساؤلات . وسوف أركز هنا على خمس معضلات هى تلك التى حظيت بجل الاهتمام فى الجدل الدائر حول الموضوع . وسوف أقدم وجهة نظرى فى كل معضلة منها ، ولكننى أسأل القارئ سعة الصدر . فهذه كلها أسئلة كبيرة . ولا يسمح المجال هنا إلا لتقديم إجابات مختصرة، ولن يكون بمقدورى أن أقدم الكثير لإقناع من يراوده الشك فى أى من الحالات التى سأعرض لها .

أما هذه المعضلات الخمس فهى :

- العولمة : ما هى بالتحديد وما هى الدلالات التى تحملها ؟
- النزعة الفردية : كيف يتم تحديداً تحول المجتمعات الحديثة إلى مجتمعات أكثر فردية؟
- اليسار واليمين: ماذا يتعين علينا عمله إزاء الزعم بأن هذين المصطلحين لم يعد لهما أى معنى ؟ .

• النظم السياسية : هل تهجر السياسة الآليات القديمة للديموقراطية؟
• قضايا البيئة : كيف يجب دمج هذه المشكلات فى سياسة الديموقراطية الاجتماعية .

العولمة

إن تاريخ مصطلح " العولمة " غير المحبب إلى النفس تاريخ مثير فعلاً. فالكلمة لم تستخدم فى الأعمال الأكاديمية أو الصحافة الشعبية إلا منذ عشر سنوات فقط . وتحولت الكلمة التى لم يكن لها مكان إلى كلمة على كل لسان – فلا يكتمل خطاب سياسى ، أو دليل لرجال الأعمال إلا بإشارة إلى هذه الكلمة .وأدى الاستخدام الواسع للكلمة إلى جدل عميق ، فى الدوائر الأكاديمية أو المؤلفات التى تصدر عن الديموقراطية الاجتماعية .ولقد لوحظ أن " العولمة " قد أضحت محوراً لمعظم المناقشات السياسية والمناظرات الاقتصادية فى السنوات الأخيرة .(١)

وثمة خلاف على معظم جوانب العولمة : فيكيف يجب أن نفهم المصطلح ، وهل هو جديد بحق ،وما النتائج التى يمكن أن تترتب عليه . ولقد ظهر – فى الرد على هذه التساؤلات– رأيان متناقضان ، يرتبطان إلى حد ما بمواقف سياسية متعارضة .

فالبعض يذهب إلى أن العولمة ما هى إلا محض خرافة ، أو أنها على أقصى تقدير استمرار لتطورات راسخة وطويلة . ولا يدهشنا أن يجذب هذا الموقف أولئك الذين يرغبون فى الدفاع عن أبعاد الديموقراطية الاشتراكية بشكلها القديم . وينظر هؤلاء إلى العولمة على أنها من اختراعات الليبراليين الجدد. وعلى الطرف الآخر نجد مؤلفين وصناع سياسة يقولون أن العولمة

ليست واقعاً فحسب ، بل إنها واقع متقدم . وكما قال رجل الأعمال المحنك كنيش أومى Keniche Ohmea ، فإننا نعيش الآن فى عالم بلا حدود أصبحت فيه الدولة الوطنية محض خيال وفقد فيه رجال السياسة كل قوة مؤثرة . (٢)

وتفهم العولمة فى الغالب وفقاً للبعد الاقتصادى ، كما يوحى بذلك الجذر الذى اشتقت منه، حيث تتضمن صوراً من الروابط (الاقتصادية) التى تشمل العالم بأسره . ولقد قدم بول هيرست Hirst وجراهام تومسون العولمة وفق هذا الرأى فى كتابهما حول الموضوع على هذا النحو : " ثمة اقتصاد عالمى بالفعل أو أنه فى طريقه إلى الظهور ، وهو اقتصاد لم تعد تجدى فيه الاقتصاديات المحلية أو الاستراتيجية المحلية للإدارة الاقتصادية الوطنية " (٣) . وشن المؤلفان هجوماً على وجهة النظر هذه . ففى رأيهما أن الجل الأعظم من التجارة ما زال يتداول على النطاق الإقليمى . وعلى سبيل المثال ما تزال التجارة فى الاتحاد الأوربى بين دول الاتحاد . ولم ترتفع الصادرات من دول الاتحاد الأوربى إلى بقية دول العالم إلا بشكل هامشى فقط خلال العقود الثلاثة الماضية . بينما ظلت الولايات المتحدة أكثر انفتاحاً بحيث ضاعفت صادراتها فى نفس الفترة ، ولكن هذه التطورات لم تصل إلى حد خلق اقتصاد عالمى كامل . فتطور التجارة داخل نفس الكتلة الاقتصادية وبين الكتل الاقتصادية يأخذنا إلى موقف أشبه بنهاية القرن التاسع عشر . ففى هذا الوقت – كما يذهب هيرست وتومسون– كان الاقتصاد تجارياً حراً .

ويمكن تحدى هذا الرأى بسهولة كبيرة . فحتى لو كانت الحقبة الحالية هى تكرار لحقبة عرفتها البشرية منذ قرن مضى ، فإنها ما تزال مختلفة كل الاختلاف عن فترة ما بعد الحرب التى ساد فيها المفهوم الكنزى عن دولة الرفاهية . لقد كانت الاقتصاديات الوطنية أكثر انغلاقاً عما هى عليه الآن .

ففى عام ١٩٥٠ كان تصدير السلع التجارية يشكل ٧% فقط من الناتج الكلى لدول منظمة التجارة والتنمية الأوربية مقارنة بـ ١٢% فى عام ١٩١١ . وفى عام ١٩٧٠ وصلت النسبة إلى رقم ١٢% السابق ثم ارتفعت فى عام ١٩٩٧ لتبلغ ١٧% . فضلاً عن هذا فإن أنواعاً متزايدة من السلع ، بما فيها كثير من الخدمات ، أصبحت تعد سلعاً قابلة للتجارة الآن أكثر مما كان عليه الحال منذ قرن مضى . كما أن أعداداً متزايدة من الدول أصبحت ترتبط بترتيبات تجارية متبادلة .

أما التغير الأكثر أهمية فقد ارتبط بالدور المتعاظم للأسواق المالية العالمية ، وهى أسواق تعمل بشكل متزايد استناداً إلى قاعدة الوقت الفعلى . وتبلغ قيمة التعاملات فى العملة أكثر من تريليون (ألف ألف مليون) دولار فى اليوم . وقد زادت نسبة التبادلات المالية فى مقابل التجارة بمعدل خمس مرات خلال الخمس عشرة سنة الماضية. (٤) كما أخذ رأس المال الحر – الذى يدار على نحو مؤسسى – يزداد بمعدل ١,١٠٠ فى المائة على المستوى العالمى منذ عام ١٩٧٠ ، وذلك بالمقارنة بصور رأس المال الأخرى . ويمتلك المستثمرون الذين يتخذون من الولايات المتحدة الأمريكية مقراً لنشاطهم ١١,١ تريليون دولار وفقاً لتقديرات يوليو ١٩٩٦. وتشكل أموال المعاشات التى يتم استثمارها – وهى عبارة عن صكوك تأمين يتم تعويمها لتمويل مشروعات المعاش – تشكل جزءاً رئيسياً من هذا المبلغ الكبير . وفى عام ١٩٩٥ بلغت أموال التأمينات فى الولايات المتحدة ٣٣١ بليون فى صورة أسهم عادية .(٥)

ومن ثم فإن العولمة الاقتصادية تمثل حقيقة واقعة فعلاً ، وهى ليست مجرد استمرار لاتجاهات تاريخية من الزمن الماضى ، أو إعادة لهذه الاتجاهات . ففى الوقت الذى ما يزال فيه جل النشاط التجارى يتم على المستوى الإقليمى، يوجد " اقتصاد عالمى تماماً " على مستوى الأسواق المالية. ورغم ذلك، فإن فكرة العولمة تتعرض لسوء الفهم إذا ما طبقت فقط

على الروابط ذات الطابع العالمى، أو تم التعامل معـــها علـــى أنـــها فكـــرة اقتصادية محضة. فالعولمة كما أفهمها فيما سيأتى لا تتعلق فقـــط بالاعتمـــاد الاقتصادى المتبادل ، ولكنها تتعلق أيضاً بتحول الزمان والمكان فى حياتنـــا . فالأحداث التى تجرى بعيداً عنا – اقتصادية أم غير اقتصادية – تؤثر علينـــا بشكل مباشر وبشكل فورى أكثر مما كان يحدث من قبل . كما أن القـــرارات التى نأخذها كأفراد تكون فى الغالب عالمية فى دلالاتها . فعادات الطعام فـــى حياة الأفراد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمنتجى الطعام الذين ربمـــا يعيشـــون فـــى الناحية الأخرى من العالم .

وارتبطت ثورة الاتصالات وانتشار تكنولوجيا المعلومـــات ارتباطـــاً وثيقاً بعمليات العولمة. وحدث ذلك حتى داخل النطاق الاقتصادى .فأســـواق المال التى تعمل لمدة أربع وعشرين ساعة تعتمد على تضـــافر تكنولوجيـــا الكمبيوتر مع تكنولوجيا الأقمار الصناعية ، محدثة بذلـــك تـــأثيرات علـــى جوانب أخرى كثيرة فى المجتمع . والعالم الذى يعرف الاتصال الالكـــترونى اللحظى ، الذى ينخرط فيه حتى أولئك الذين يعيشون فى أفقر بلدان العـــالم ، يعمل على قلقلة المؤسسات المحلية وأساليب الحياة اليومية . ويبـــدو تـــأثير التليفزيون وحده ملحوظاً فى هذا المجال . فمعظم المعلقين يتفقون على سبيل المثال على أن أحداث العام ١٩٨٩ فى أوربا الشرقية لم تكن لتحدث علـــى النحو الذى حدثت به لولا التليفزيون .

فهل أصبحت " الدولة القومية " محض خيال ، كمـــا اقـــترح أومـــى Ohmae وهل أصبحت الحكومة فكرة بالية من أفكار الماضى ؟ إن هذا لـــم يحدث بعد ، ولكن كلاً من شكل الدولة والحكومة يتغير الآن . فالعولمة تشدنا بعيداً عن الدولة القومية بحيث أضعفت بعض القوى التى كانت تملكها بعض الدول، بما فيها تلك التى كانت تستخدم إدارة اقتصادية نابعة من أفكار كينز . كذلك تجذبنا العولمة إلى أسفل، بحيث تخلق أشكالاً جديدة للطلب وإمكانيـــات مستحدثة لتجديد الهويات المحلية . فلا يجب أن ننظر إلى الصحـــوة التـــى

ظهرت مؤخراً للقومية الاسكتلندية فى بريطانيا بعيداً عن العولمة. فهى استجابة لنفس العمليات البنائية التى تضرب العالم هنا وهناك ، كتلك التى تحدث فى كيبيك (فى كندا) أو فى قطالونيا . غير أن القوميات المحلية ليست تفتيتية بالضرورة . فقد تنفك كيبيك عن كندا وقد تنفك اسكتلندا عن المملكة المتحدة . ولكن كلاً منهما يمكن أن تسير فى الطريق الذى سلكته قطالونيا ، بحيث تتحول إلى أجزاء شبه مستقلة تحت مظلة الكيان القومى الأكبر .

وتضغط العولمة أيضاً على الجانبين (أفقياً) ، بحيث تعمل على خلق مناطق ثقافية واقتصادية جديدة تتقاطع أحياناً مع حدود الدول القومية. فنجد أجزاء قطالونيا وأجزاء أخرى من أسبانيا (برشلونة) تندمج فى منطقة اقتصادية تمتد حتى جنوب فرنسا . وتؤثر المسارات الثلاثة للعولمة – التى أشرنا إليها – على وضع الدول وما تحوزه من قوة عبر العالم . فلم تعد السيادة مسألة مطلقة ، هذا إذا كانت كذلك أصلاً: لأن الحدود أصبحت أكثر تداخلاً عن ذى قبل ، خاصة فى حالة الاتحاد الأوروبى . ومع ذلك فإن الدولة القومية لم تختف بعد ، كما أن نطاق عمل الحكومة قد ازداد ،ولم يتقلص مع توسع العولمة . وأصبحت بعض الدول تملك فى بعض المواقف قوة أكثر من تلك التى كانت تمتلكها ، كما هو الحال فى دول أوربا الشرقية بعد سقوط الشيوعية .

وتحتفظ الأمم بقدر معقول من القوة الحكومية والاقتصادية والثقافية على مواطنيها وفى النطاق الخارجى ، وسوف تظل كذلك فى المستقبل المنظور . وسوف يكون بمقدور هذه الأمم أن تحتفظ بهذه القوة عبر تعاونها مع بعضها البعض داخل حدودها الإقليمية ومع الهيئات والتجمعات عبر القومية . ومن ثم فلم تعد الحكومة تعرف على أنها الحكومة – أى الحكومة على المستوى القومى. من هنا أصبح مفهوم " الحكم Governance " مفهوماً أكثر جدوى للإشارة إلى بعض صور الإدارة أو الصلاحيات التنظيمية .

فالأجهزة التى لم تعد جزءاً من أى حكومة -كالتنظيمات غير الحكومية - أو تلك التى تتسم بأنها ذات طابع عبر قومى أصبحت تساهم فى عملية " الحكم".

وغالباً ما يتحدث البعض عن العولمة على أنها قوة من قوى الطبيعة، ولكن الأمر ليس كذلك فى الحقيقة ، فالدول ومؤسسات الأعمال والجماعات الأخرى قد ساهمت بشكل إيجابى فى تقدمها . فمعظم البحوث التى ساهمت فى ظهور الاتصالات عبر الأقمار الصناعية قد تم تمويلها من قبل حكومات كما فعلت فى تمويل المراحل الأولى لشبكة الاتصالات التى أصبحت تعرف باسم "الانترنت" . بالإضافة إلى ذلك ساهمت الحكومات فى عمليات دعم وتوسع أسواق المال العالمية ، وذلك من خلال السندات التى تصدرها لزيادة التمويل اللازم للوفاء بمتطلباتها الداخلية . فقد ساهمت سياسات التحررية والخصخصة فى توسيع التجارة العالمية والتبادل الاقتصادى . كما ازدادت مساهمة الشركات فى الاستثمار الخارجى المباشر . فقد كان حجم مبيعات الشركات عابرة القوميات فى عام ١٩٩٧ يزيد بحوالى ٢٠% عن إجمالى قيمة الصادرات العالمية من السلع والخدمات.

فالعولمة - باختصار - تتمثل فى مجموعة معقدة من العمليات التى يحركها مزيج من التأثيرات السياسية والاقتصادية . إنها تغير الحياة اليومية ، خاصة فى الدول النامية ، من خلال ما تخلقه من نظم وقوة عبر قومية. إنها ليست صدى للسياسات المعاصرة: والعولمة إذا نظرنا إليها نظرة كلية تعمل على تغيير المؤسسات فى المجتمعات التى نعيش فيها . ومن المؤكد أنها لعبت دوراً مباشراً فى ظهور " النزعة الفردية الجديدة " ،والتى أخذت حيزاً كبيراً فى الجدل الدائر حول الديموقراطية الاجتماعية.

النزعة الفرديـــة

ظل التضامن منذ أمد بعيد يمثل موضوعـــاً رئيســياً للديموقراطيــة الاجتماعية. ولقد كان التراث الأصلى للماركسية يتخذ موقفاً متقلبـــاً حيـال موضوع النزعة الفردية فى مقابل النزعة الجمعية. فقد تحدث ماركس عـــن اختفاء الدولة مع قدوم المجتمع الاشتراكى الكامل الذى يصبح فيـــه التطـــور الحر لكل فرد شرطاً لتطور الكل تطوراً حراً . أما فى الممارسة العملية فقـد اتفقت كل من الاشتراكية والشيوعية على تـــأكيد دور الدولـــة فـــى تحقيـق التضامن والمساواة. وأصبحت النزعة الجمعية إحدى الخصائص الأساســية التى تميز الديموقراطية الاجتماعية عن النزعة المحافظة التى تولى أهميـــة كبرى للفرد . كما كان الاتجاه الجمعى جزءاً لا يتجـــزأ مـــن الإيديولوجيـا الديموقراطية المسيحية فى دول القارة الأوربية .

وقد بدأت معظم هذه الأفكار فى التراجع بدءا من أواخر السبعينيات . فقد كان على الديموقراطيين الاجتماعيين أن يســـتجيبوا لتحـــدى الليبراليـــة الجديدة، ولكن الأهم من هـــذا كان التغيرات التى ظهرت فى أوربا الغربيـــة والتى ساعدت على انتشار التاتشرية كإيديولوجية. ومع قدر مـــن التبســيط يمكن القول أن الديموقراطية الاجتماعية الكلاسيكية اســـتطاعت أن تحقـــق أعظم نجاح وأكمل تطور فى دول صغيرة أو فى دول ذات ثقافـــات قوميـــة متجانسة . أما دول أوربا الغربية جميعها فقد أصبحت ذات ثقافـــات أكـــثر تنوعاً تحوى أساليب حياة مختلفة ، وكان ذلك نتيجة للوفرة التـــى مـــيزت " مجتمع الرفاهية ".

وليس من المستغرب أن يناضل الديموقراطيون الاجتماعيون ليكيفـــوا أنفسهم مع الأهمية المتزايدة للنزعة الفردية وتنوع أساليب الحياة، وذلـــك لأن موقفهم الجديد يقوم على تراجع متردد عن الآراء القديمة. ولم يكن بمقدورهم

أن يحددوا كيف تتشابه النزعة الفردية الجديدة مع مفهوم الفرد الباحث عن الذات في النظرية الاقتصادية الليبرالية المحدثة ، ومن ثم فقد أحاطتهم القيود من كل جانب . لقد كانت فكرة " الفرد المستقل " هى الفكرة التى تبنتها الاشتراكية من أجل أن تستمر .

وثمة عدد من المشكلات الأساسية التى يتعين مناقشتها فى هذا الصدد. ماذا نقصد بالتحديد بالنزعة الفردية الجديدة ؟ وكيف تتصل بالدور المتعاظم للأسواق هذه الأيام ؟ وهل نحن بصدد ظهور جيل جديد يتمحور حول "الأنا"، ويتشكل داخل مجتمع يقوم على مبدأ " أنا أولاً " أى مجتمع يحطم بالضرورة القيم المشتركة والاهتمامات العامة ؟ وإذا كان للديموقراطيين الاجتماعيين أن يؤكدوا على الحرية الفردية بشكل أكبر عن ذى قبل ، فكيف ستحل المشكلة القديمة للعلاقة بين الحرية والمساواة ؟

إن ثمة قلقاً يساور اليمين واليسار على حد سواء حول مجتمع " أنا أولاً " ، وما يترتب عليه من آثار تعمل على تحطيم التضامن الاجتماعى ، ولكنهما يرجعان هذا القلق إلى أسباب مختلفة . فالكتاب الذين ينتمون إلى الديموقراطية الاجتماعية يبحثون عن جذور هذه المشكلة فى قوى السوق متضافرة مع التأثير الإيديولوجى للتاتشرية التى تؤكد على أن الأفراد يجب أن يوفروا احتياجاتهم بأنفسهم ولا يعتمدوا على الدولة . أما الليبراليون المحدثون وغيرهم من المحافظين، فإنهم يبحثون عن السبب فى التسامح الذى ظهر خلال الستينيات ،والذى زرع البدايات الأولى لنوع من التحلل الأخلاقى

ولا يمكن إخضاع هذين الفرضين للتمحيص الدقيق. فالبحوث الواردة من دول عديدة تؤكد ضرورة مراجعة هذا الجدل برمته . إن إطلاق كلمة "جيل أنا أولاً " لوصف النزعة الفردية الجديدة ليس سوى وصف مضلل ، فالنزعة الفردية لا تشير إلى عملية تحلل أخلاقى . على العكس من ذلك ، تشير المسوح إلى أن الأجيال الأصغر ترتبط اليوم باهتمامات أخلاقية أكبر

مما كانت عليه الأجيال السابقة .[٦] كما أنهم لا يربطون هذه القيم بالتقاليد أو يقبلون صوراً تقليدية للسلطة لتقنين القضايا المرتبطة بأسلوب الحياة . وتتسم معظم هذه القيم الأخلاقية بأنها "بعد مادية" بالمعنى الذى عبر عنه إنجلهارت، وتهتم بالقيم البيئية أو حقوق الإنسان أو الحرية الجنسية على سبيل المثال .

وكما لاحظ عالم الاجتماع أولريش بيك Ulrich Beck ، فإن النزعة الفردية الجديدة :

" ليست هى التانتشرية ، وليست النزعة الفردية المرتبطة بنظام السوق ، كما أنها ليست نزعة الكيانات الاجتماعية نحو التفتت Atomization. إنها تعنى – على العكس من ذلك – النزعة الفردية التى تتخذ طابعاً مؤسسياً. فمعظم الحقوق والمكاسب التى حققتها دولة الرفاهية كانت من نصيب الأفراد لا من نصيب الأسر. ولقد كانت هذه الحقوق والمكاسب تفترض وجود حالة من العمل . ويعنى العمل بدوره وجود التعليم وكلاهما يؤدى إلى الحراك. ولقد كانت كل هذه المتطلبات دعوة للناس لبناء أنفسهم كأفراد بمعنى : أن يخططوا ويفهموا ويرسموا لأنفسهم حياتهم كأفراد " .

فالنزعة الفردية الجديدة باختصار– ترتبط بانحسار التقاليد والعادات من حياتنا، وهي ظاهرة ترتبط بتأثير العولمة بمفهومها الشامل أكثر من كونها مجرد أثر من آثار نظام السوق. فقد لعبت دولة الرفاهية دورها: ونشأت تحت عباءة النزعة الجمعية مؤسسات الرفاهية للعمل على تحرير الأفراد من ثوابت الماضى. وبدلاً من النظر إلى عصرنا على أنه عصر تحلل أخلاقى، فإنه من الأفضل أن ننظر إليه على أنه عصر تحول أخلاقى. وإذا كانت النزعة الفردية المؤسسية ليست هى النزعة الأنانية، فليس لها

نفس الخطر على التضامن الاجتماعى ، ولكنها تعنى أننا يجب أن ننظر إلى أساليب جديدة لخلق هذا التضامن . ولا يمكن أن نضمن تحقق التماسك الاجتماعى عبر فعل يأتى من أعلى تقوم به الدولة أو اللجوء إلى التراث . إن علينا أن نؤسس حياتنا بشكل أكثر نشاطاً مما كان لدى الأجيال السابقة ، كما أننا بحاجة إلى أن نتحمل مسئولية تبعات أفعالنا وعادات أساليب الحياة التى نتبناها . إن موضوع المسئولية ، أو الالتزام المتبادل ، كان موضوعاً أساسياً فى الديموقراطية الاجتماعية القديمة ، ولكنه كان موضوعاً راكداً طالماً أنه اختلط بمفهوم الاستعداد الجمعى . وعلينا أن نفتش عن توازن جديد بين المسئوليات الفردية والجمعية اليوم.

ويتخذ الكثير من النقاد اليساريين موقفاً متحفظاً من النزعة الفردية الجديدة. أليست تعبيرات مثل " تحقيق الذات " و"تحقيق الإمكانيات " مجرد صور من الكلام العلاجى أو التسامح مع الذات الذى يوجد بين من ينعمون بالوفرة ؟ لاشك أن ذلك قد يكون صحيحاً ، ولكن الاقتصار فى النظر إلى هذه التعبيرات على هذا النحو فقط ، يجعلنا نهمل خضماً هائلاً من التغيرات التى تجرى فى اتجاهات الناس وتطلعاتهم . إن النزعة الفردية الجديدة تسير جنباً إلى جنب مع الضغوط نحو مزيد من التحول الديموقراطى . فنحن جميعاً علينا أن نعيش بطريقة أكثر انفتاحاً وأكثر انعكاسية من الأجيال السابقة. ومثل هذا التغير ليس كله إيجابيات فقط: فمظاهر القلق والأرق الجديدة تطفو على السطح .و لكن هناك إلى جانبها إمكانيات إيجابية كثيرة تظهر على السطح أيضاً .

اليســـار واليميـــن

ظلت التفرقة بين اليمين واليسار منذ أن ظهرت فـــى نهايـــة القـــرن الثامن عشر غامضة ومستعصية على الفهم ، ومع ذلك فإنـــها لـــم تختـــف وتشبثت بالاستمرار. ولقد لاحظ مؤرخ الفاشية الفرنســـى زيـــف ســـتيرنهل Zeev Sternhell فى تأريخه للأحزاب والجماعات السياسية التى تصـــف نفسها على أنها " لا يمين ولا يسار " ؛ لاحظ إلى أى مدى كان الخلاف دائماً حول طبيعة الانقسام.[٨] فقد غير اليمين واليسار من معانيهما عبر الزمـــن. فنظرة على تطور الفكر السياسى توضح لنا أن نفس الأفكار كان ينظر إليـــها على أنها تنتمى إلى جناح اليسار فى فترات وسياقات بعينها، كما كانت تعتبر منتمية إلى جناح اليمين فى فترات وسياقات أخرى . وعلى سبيل المثال كان دعاة فلسفات السوق الحرة فى القرن التاسع عشر يعتبرون فى صف اليســـار ، على حين يوضعون اليوم على قائمة اليمين . وظهرت فى تسعينيات القرن التاسع عشر الدعوة إلى أن الفروق بين اليمين واليسار قد تلاشـــت ، وهـــى دعوة جاءت من جانب النقابيين وأنصار " النزعة التضامنية " . والحـــق أن هذه الدعوة ظلت تتردد بانتظام عبر السنين. ثم قدم جان بول ســـارتر آراء تتسق مع هذا الاتجاه فى الستينيات ، وتم التأكيد على نفس الأطروحة أكـــثر من مرة من جانب مفكرى اليمين. وقد علق المـــؤرخ آلان Alain (إميـــل شارتييه Emile Chartier) فى عام ١٩٣٠ قائلاً " عندما سئلت عمـــا إذا كان الانقسام بين اليسار واليمين ما يزال له معنى ، فإن أول فكرة طفـــرت إلى ذهنى هى أن الشخص الذى طرح السؤال ليس يسارياً".[٩]

ولقد نشر المفكر السياسى الإيطالى نوربرتـــو بوبيـــو Norberto Bobbio فى عام ١٩٩٤ أكثر الكتب إثارة للجدل حـــول موضـــوع اليميـــن واليسار فى العصر الحديث.[١٠] لقد صار الكتاب أكثر الكتب مبيعاً فى طبعته

الإيطالية ، حيث بيع منه أكثر من مائتى ألف نسخة فى السنة الأولى . فقد حاول بوبيو أن يدافع عن استمرار التفرقة بين اليمين واليسار فى مواجهة أعمال تنظر إلى هذه التفرقة باعتبارها موضوعاً بالياً ، وهى أعمال تأتى هذه المرة من جانب اليسار أساساً ، وليس من جانب اليمين . وتستحق وجهة نظر بوبيو أن نستمع إليها . فقد استمرت فئتا اليمين واليسار فى ممارسة مثل هذا التأثير على الفكر السياسى لأن السياسة بطبيعتها خلافية . فجوهر السياسة هو الصراع بين وجهات نظر متعارضة وبين سياسات متعارضة . ويأتى اليمين واليسار من كلا الجانبين فى الجسد السياسى . وبالرغم من أن معنى اليمين أو معنى اليسار يمكن أن يتغير ، إلا أنه لا يمكن أن يوجد شئ يظل على اليمين واليسار فى آن واحد . فالتمييز بينهما تمييز استقطابى بطبيعته .

ويذهب بوبيو إلى أنه عندما تتوازن الأحزاب أو الإيديولوجيات السياسية يشرع البعض فى مناقشة جدوى التمييز بين اليسار واليمين . ولكن فى الأوقات التى يصبح فيها أحدهما من القوة بحيث يبدو وكأنه "هو اللاعب الوحيد فى هذه الدنيا " ، (*) فإن كلا الجانبين يكون له مصالح فى مناقشة هذه الجدوى . ويكون للطرف الأقوى مصلحة – فى أن يعلن – كما فعلت مارجريت تاتشر – أنه " لا يوجد بديل آخر ". ويحاول الطرف الآخر فى الغالب – وطالما أن روحه العامة لم تعد شعبية أن يتبنى بعض آراء أعدائه وينشرها باعتبارها آراءه الخاصة . وتكون الاستراتيجية المعهودة للطرف الخاسر هى محاولة التوصل إلى "صيغة توليفية من المواقف المتعارضة بهدف إنقاذ ما يمكن إنقاذه من موقفه الخاص عن طريق النسج على منوال الموقف المعارض ،ومن ثم محاولة تحييده ". [11] ويصور كل طرف نفسه على أنه يتجاوز التمييز القديم بين اليمين واليسار ، أو يؤلف بين عناصر من هنا وهناك لخلق توجه جديد يتسم بالحيوية .

(*) ترجم المثل بتصرف بسيط . (المترجم)

لقد ألبس اليمين السياسى نفسه ثيابا جديدة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فى أعقاب اندحار الفاشية . ولكى تستمر الأحزاب اليمينية فى البقاء كان عليها أن تتبنى بعض أفكار اليسار ،وأن تقبل الإطار الرئيسى لدولة الرفاهية. ولقد تغيرت الأمور كلية منذ أوائل الثمانينيات بسبب الصعود الإيديولوجى لليبرالية الجديدة وسقوط الشيوعية . من هنا فإن الادعاء بأن تونى بلير قد أخذ كثيرا من أفكار التاتشرية وأعاد تداولها على أنها شئ جديد هو ادعاء يمكن فهمه بسهولة من وجهة النظر هذه . ففى هذه المرة كان اليسار هو أكثر الفائزين من خلال القول بأن التصنيفات القديمة لم تعد ذات معنى . وطبقا لما يذهب إليه بوبيو فإن التمييز بين اليمين واليسار سيعيد تأكيد نفسه كما سبق وفعل فى الماضى . وإذا سلمنا بأن الديموقراطية الاجتماعية تنتعش ويجرى إحياؤها من جديد ، وأن اليمين الجديد لم يعد جديدا تماما ، فإن على الديموقراطيين الاجتماعيين أن يكفوا عن التردد فى القول بأن أيا من اليسار واليمين قد أصبح شيئا باليا .

إن الفرق بين اليسار واليمين – من وجهة نظر بوبيو – ليس مسألة استقطاب . ومن المعايير التى تعاود الظهور فى التفرقة بين اليمين واليسار : المعيار الخاص بالاتجاهات نحو المساواة . فاليسار يفضل مزيدا من المساواة بينما ينظر اليمين إلى المجتمع على أنه ذو بناء متدرج بالضرورة . إن المساواة مفهوم نسبى ، والأجدر بنا أن نتساءل : المساواة بين من ، وفى أى شئ ، وإلى أى مدى ؟ إن اليسار يسعى إلى التقليل من عدم المساواة ، ولكن هذا الهدف يمكن أن يفهم بطرق مختلفة . وليست القضية أن اليسار يريد التقليل من كافة مظاهر عدم المساواة ، بينما يحاول اليمين المحافظة عليها دائما . ذلك أن الأمر يعتمد فى الحقيقة على طبيعة السياق . من هذا مثلا أن البلد الذى وصله عدد كبير من المهاجرين حديثا ، يمكن أن يتم التعبير فيه عن التعارض بين اليسار واليمين فى ضوء ما يحصل عليه المهاجرون من حقوق مواطنة وحماية مادية .

وبينما يذهب بوبيو إلى القول بأن الانقسام بين اليسار واليمين سوف يستمر ، فإنه ينتهى بالرد على نقاد كتابه بالتسليم بأن التمييز بينهما لم يعد يحظ الآن بالسمعة التى كان يحظى بها :

" لا ينكر أحد أن السبب فى نقص التوجه نحو اليسار يكمن فى أن المشكلات التى يعانى منها العالم الحديث هى مشكلات لم تطرحها الحركات التقليدية لليسار ، كما أن الافتراضات التى بنت عليها هذه الحركات قوتها وخططها لتحويل المجتمع لم تترجم إلى شئ واقعى ... ولا يستطيع أى يسارى أن ينكر أن اليسار الآن ليس هو اليسار الذى عرفناه " .(١٢)

والحق أن بوبيو على صواب فيما ذهب إليه من أن التمييز بين اليسار واليمين لن يختفى ، وأن ينظر إلى عدم المساواة على أنها محور الخلاف بينهما . وبالرغم من أن فكرة المساواة أو العدالة الاجتماعية يمكن تناولها بطرق مختلفة تماماً ، إلا أنها فكرة أساسية فى الفكر اليسارى . ولقد تعرضت الفكرة للهجوم باستمرار من قبل اليمين . ومع ذلك فإن التعريف الذى قدمه بوبيو يحتاج إلى تدقيق . فالذين يقفون فى صف اليسار لا يسعون فحسب إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ،ولكنهم يعتقدون أن الحكومة يجب أن تلعب دوراً جوهرياً فى تحقيق هذا الهدف . فبدلاً من الكلام عن العدالة الاجتماعية بهذه الطريقة ، يكون الأمر أكثر دقة لو قلنا إن الإيمان بسياسة التحرر هو ما يميز موقف اليسار .فأهمية المساواة ترجع إلى أنها ذات دلالة مؤكدة لفرص الحياة ورفاهية الأفراد وتقديرهم لأنفسهم . ولقد عبر فيلسوف أكسفورد جوزيف راز Joseph Raz عن ذلك بالقول :

"إن ما يجعلنا نهتم بمظاهر عدم المساواة هو جوع الجوعى وحاجة المحتاجين..فالحقيقة أنهم يعيشون ظروفاً سيئة تستحق أن ننظر إليها بعين الاعتبار أكثر من ظروف غيرهم .

وأهمية ذلك لا تأتى من القول بأن عدم المساواة شر محض . ولكن تأتى من أنها تكشف عن أن جوع الجوعى أكبر ، وأن حاجتهم ماسة ، وأن معاناتهم تتسبب لهم فى الأذى ، ومن ثم فإن اهتمامنا بالمساواة هو الذى يجعلنا نضعهم فى أولوياتنا".(١٣)

وثمة أسباب أخرى تدعونا إلى الاهتمام بقضية المساواة . فالمجتمع الذى يتسم بدرجة عالية من عدم المساواة يؤذى نفسه من خلال عدم الاستفادة القصوى من مواهب وقدرات مواطنيه . وفضلاً عن ذلك فإن مظاهر عدم المساواة يمكن أن تهدد التماسك الاجتماعى، ويمكن أن يترتب عليها نتائج اجتماعية أخرى غير محببة (مثل انتشار المعدلات العالية للجريمة) . حقيقة أن هناك مجتمعات تحتوى على مظاهر فاضحة لعدم المساواة وأنها ظلت مستقرة مع ذلك . منها على سبيل المثال نظام الطوائف الهندى التقليدى. ولكن فى عصر الديموقراطية الجماهيرية تختلف الأشياء اختلافاً كبيراً . فالمجتمع الديموقراطى الذى يولد درجة عالية من اللا مساواة يتوقع منه أن ينتج درجة عالية من عدم الرضا والصراع .

ولقد غيرت العولمة ، جنباً إلى جنب مع تفكك الشيوعية الملامح المميزة لكل من اليمين واليسار . فلم يعد هناك فى المجتمعات الصناعية يسار متطرف له صوت عال . بل هناك يمين متطرف له صوت عال ، وهو يعرف نفسه على أنه استجابة للعولمة . وهو اتجاه مشترك يجمع السياسيين من جناح اليمين من أمثال بات بيوكانن Buchanan فى الولايات المتحدة ، وجان مارى لوبان فى فرنسا ، وبولين هانسون فى استراليا .

وينسحب نفس القول على شرائح اليمين الأكثر شراسة (الأميل إلى العنف) من أمثال جماعة الباتريوتس (الوطنيين) فى الولايات المتحدة التى ينظر أفرادها إلى الأمم المتحدة والحكومة الفيدرالية باعتبارهما من المؤامرات

التى تحاك ضد الكيان الوطنى الأمريكى. وتنحصر الموضوعات التى تستحوذ على تفكير اليمين المتطرف فى موضوعات الحماية الاقتصادية والثقافية.

فهذا هو بيوكانن على سبيل المثال يتحدث عن أمريكا باعتبارها الأولى. وهو يدافع عن النزعة الانعزالية القومية، وسياسة التشدد فى الهجرة على أساس أنها بديل للعزلة الكونية .

فالتمييز بين اليسار واليمين سوف يستمر فى الوجود، ولكن أحد الأسئلة الجوهرية التى تواجه الديموقراطية الاجتماعية هو ما إذا كان هذا التمييز يغطى الجزء الأكبر من الحقل السياسى كما كان الحال دائما . فهل نحن – وكما يقترح بوبيو – فى مرحلة تحول ، قبل أن يتمكن كل من اليسار واليمين من إعادة تشكيل نفسه بقوة كاملة ، أم أن تغيرا نوعيا قد حدث فى أهميتهما ؟

وسوف يكون من الصعوبة بمكان أن نقاوم النتيجة التى مؤداها أن هذا التغير قد وقع بالفعل . ولقد اتضح سبب ذلك فى ثنايا الحوار الذى دار فى نطاق الديموقراطية الاجتماعية على امتداد السنوات القليلة الماضية . وسواء تأثر هذا الجدل بالماركسية أم لم يتأثر ، فإن معظم المفكرين والنشطاء السياسيين فى نطاق اليسار قد تبنوا نظرة تقدمية إلى التاريخ . فهم لم يتحالفوا فقط مع " المسيرة التقدمية للاشتراكية " ، وإنما تحالفوا كذلك مع تقدم العلم والتكنولوجيا. وعلى الناحية الأخرى ، نجد أن المحافظين قد ساورهم الشك فى المخططات الفكرية الكبرى، وكانوا براجماتيين (عمليين) فيما يتصل بالتطور الاجتماعى ، وركزوا جل اهتمامهم على قضية الاستمرارية. ولكن هذه التعارضات أصبحت اليوم أقل حدة مما كانت عليه. فقد قبل كل من اليسار واليمين الطبيعة ذات الحدين للعلم والتكنولوجيا ،والتى تولد منافع عظيمة فى الوقت الذى تخلق فيه مخاطر جديدة ومظاهر جديدة من القلق وعدم اليقين .

ومع اختفاء الاشتراكية كنظرية فى الإدارة الاقتصادية ، اختفى واحد من أهم خطوط الانقسام بين اليسار واليمين ، على الأقل فى المستقبل القريب فاليسار الماركسى أراد أن يحطم الرأسمالية وأن يستبدلها بنظام جديد مختلف. وفى نفس الوقت اعتقد كثير من الديموقراطيين الاجتماعيين أن الرأسمالية يمكن أن تعدل ، بل يجب أن تعدل ، بحيث تفقد معظم خصائصها المميزة . ومع ذلك فلم يملك أى منهما بديلاً للرأسمالية ، وظلت الآراء محل الخلاف تنحصر فى مدى التحكم فى الرأسمالية وفى الطرق التى يمكن أن تدار بها . ولا شك أن هذه الآراء مفيدة ، ولكنها ظلت قاصرة عن أن تحل صور الخلاف الجوهرية التى كانت موجودة فى الماضى .

وبمجرد أن تغيرت هذه الظروف ، طفا على السطح عدد من المشكلات والاحتمالات التى لم تكن واردة فى المشروع اليسارى أو اليمينى . من بين هذه المشكلات قضايا البيئة ، وقضايا أخرى تتعلق بالطبيعة المتغيرة للأسرة ، والعمل ، والهوية الشخصية ، والثقافية . والحقيقة أن قيم العدالة الاجتماعية والتحرر تتصل بكل هذه القضايا ، ولكن كل قضية من هذه القضايا تتقاطع مع هذه القيم . ويمكن أن نضيف إلى السياسة التحررية لليسار الكلاسيكى ما أسميته من قبل **سياسة الحياة** [١٤]. Life Politics. وقد يكون المصطلح ملائماً وقد لا يكون . ولكن ما أعنيه به هو : إذا كانت سياسة التحرر تهتم بفرص الحياة ، فإن سياسة الحياة تهتم بالقرارات الحياتية ، أى أنها سياسة الاختيار ، والهوية ، والتبادلية . فكيف نستجيب – مثلاً – تجاه فرضية ارتفاع حرارة الكون ؟ وهل نحن نقبل الطاقة النووية أم نرفضها؟ وإلى أى مدى يتعين أن يظل العمل قيمة مركزية ؟ وهل نحن نحبذ الارتداد التطورى ؟ وماذا يجب أن يكون عليه مستقبل الاتحاد الأوروبى؟ إن أيا من هذه التساؤلات ليس خاصاً باليمين وحده ، أو باليسار وحده.

وتوحى هذه الاعتبارات بأن الديموقراطيين الاجتماعيين يجب أن يتبنوا نظرة جديدة إلى الوسطية السياسية. فقد تحركت الأحزاب الديموقراطية

الاجتماعية نحو الوسط لأسباب انتهازية إلى حد بعيد . حقيقة أن الوسطية السياسية فى سياق اليسار واليمين لا يمكن أن يعنى إلا التوفيق، أى اتخاذ موقف " وسط " بين بديلين واضحين . وإذا كان كل من اليسار و اليمين قد أصبح أقل شمولاً وإحاطة عن ذى قبل ، فإن هذا التصور يصبح غير منطقى. من هنا نجد أن فكرة " الوسط النشط " ، أو " الوسط الراديكالى " كانت من الأفكار التى حظيت بنقاش عريض بين الديموقراطيين الاجتماعيين مؤخراً ، ويجب أن تؤخذ مأخذ الجد .

وتعنى هذه الفكرة ضمناً أن " يسار الوسط " ليس هو بالضرورة المعتدل . فكل التساؤلات المتصلة بسياسة الحياة ، والتى أشرنا إليها قبل قليل، تحتاج إلى حلول جذرية أو أنها تتطلب سياسات جذرية (راديكالية) على المستويات الحكومية المختلفة . وجميع هذه التساؤلات تثير خلافات ولكن الظروف والتحالفات المطلوبة للتعامل معها لا تتبع بالضرورة الظروف والتحالفات القائمة على أساس الانقسامات فى المصلحة الاقتصادية . ولقد ذهب الاقتصادى جى . كى . جالبرايث J.K.Galbraith فى كتابه بعنوان "ثقافة الاكتفاء"، Culture of Contentment إلى أن الذى يتمتع بالرفاهية فى المجتمعات المعاصرة لا يهتم بمصير الشخص المحروم.(١٥) ومع ذلك فإن البحوث التى أجريت فى الدول الأوربية توضح أن الواقع هو عكس ما ذهب إليه جالبرايث . فيمكن تكوين تحالفات عند القاعدة ثم تأخذ فى الاتجاه إلى أعلى ، وأن هذه التحالفات يمكن أن تشكل أساساً لسياسات راديكالية . وعلى سبيل المثال فإن تناول المشكلات الإيكولوجية يتطلب غالباً نظرة راديكالية ، ولكن هذه الراديكالية يمكن أن تتطلب إجماعاً واسع النطاق. ويصدق نفس الشئ على عديد من الموضوعات بدءاً من الموقف من العولمة وحتى سياسة الأسرة .

وهكذا نرى أن مصطلح " يسار الوسط " ليس مصطلحاً بريئاً فأى شكل من أشكال الديموقراطية الاجتماعية الجديدة يجب أن ينطلق من يسار

الوسط ،وذلك لأن العدالة الاجتماعية وسياسات التحرر سوف تكون فى موقع القلب منه . ولكن الوسط لا يجب أن يكون خالياً من المضمون .على العكس من ذلك فإننا نتحدث عن تحالفات يمكــن للديموقراطيين الاجتمـاعيين أن ينسجوها من خيوط تنوع أساليب الحيـاة. فالمشـكلات السياسـية القديمـة والجديدة على حد سواء تتطلب منا أن نفكر فيها بـهذه الطريقـة . فدولـة الرفاهية فى شكلها الجديد يجب – على سبيل المثـال – أن تفـى بمعـايير العدالة الاجتماعية، ولكنها يجب فى الوقت نفسه أن تهتم بالاختيـار النشـط لأسلوب الحياة وأن تتكيف معه ، وتحقق قدراً من التكامل مع الاسـتراتيجيات الإيكولوجية والاستجابة إلى سيناريوهات المخاطرة الجديدة .

لقد كانت النظرة إلى " النزعة الراديكالية " فى الماضى تقـوم علـى أساس أنها تحرض اليسار ضد اليمين واليمين ضد اليسار . فقد كان الثـوار والماركسيون ينظرون إلى أنفسهم على أنهم يتمايزون عـن أولئـك الذيـن اعتبروهم مجرد " مصلحين ". والحق أن المعادلة بين أن تكون يسارياً أو أن تكون راديكالياً لم تعد موجودة ، هذا إن كان لها وجود أصـلاً . ويستشـعر كثير من الديموقراطيين الاجتماعيين قدراً من عدم الراحة فى هذا الموقـف ، ولكنه موقف يمنحهم مكاسب جمة ، طالما أنه يسمح بالتبادل عبر الأسـوار السياسية التى لم يكن ليتسنى عبورها من قبل . ويمكنك أن تنظر مرة أخرى فى المثال الخاص بإصلاح دولة الرفاهية . فهناك خلافـات شاسـعة بيـن الديموقراطيين الاجتماعيين والليبراليين الجدد حول مستقبل دولة الرفاهيـة ، وتتمحور هذه الخلافات حول الانقسام بيـن اليسـار واليميـن . فمعظـم الديموقراطيين الاجتماعيين يرغبون فى أن تظل نفقات الرفاهية عالية ، بينما يفضل الليبراليون الجدد أن تكون هذه النفقات عند حدها الأدنى . وثمة قضايا مشتركة أخرى يتصدى لها كل الداعين إلى إصلاح دولة الرفاهية . من ذلك، على سبيل المثال ، كيفية التعامل مع التعمر السكانى (أى زيادة نسبة كبـار السن فى المجتمع) ، وهى قضية لا ترتبـط فحسـب بتحديـد مسـتويات

المعاشات. فهى تحتاج إلى إعادة تفكير جذرى فى علاقاتها بالطبيعة المتغيرة للتقدم فى العمر، والأنماط المتغيرة للصحة والمــرض، وعوامــل أخــرى كثيرة.

الفعل السياســـى

تظهر مسألة الفعل السياسى فى كل المحاولات التى تسعى إلى التجديد السياسى . فلو تيسر تجميع عناصر برنامج سياسى متسق ، فكيف يمكن تنفيذ مثل هذا البرنامج ؟ لقد بدأت الأحزاب الديموقراطية الاجتماعيـــة حركـــات اجتماعية فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .أما الآن فـــإن هذه الأحزاب قد وجدت نفسها – بجانب ما تعانى منه من أزمة إيديولوجيـــة- وجدت نفسها محاطة بحركات اجتماعية جديدة ، ومثلــــها مثــل الأحــزاب الأخرى وجدت نفسها فى موقف لا تقدير فيه للسياسة ، موقف تُســلب فيــه الحكومة ما تتمتع به من قوة . أما النزعة الليبرالية الجديدة فقد شـــنت نقــداً متصلاً على دور الحكومات فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وهو نقد بدا متسقاً مع منطق الاتجاهات التى تسود واقع العالم الجديد. لقد حـــان الوقــت للديموقراطيين الاجتماعيين أن يشنوا هجوماً مضاداً على هذه الآراء ، التـــى لا تصمد كثيراً إذا تأملناها عن كثب .

لقد سيطرت على التراث المعاصر موضوعات عن نهاية السياســـة ، وتقهقر الدولة أمام السوق العالمية بحيث يصح أن نعيد التذكير بمـــا يمكــن للحكومة أن تحققه فى العالم المعاصر . لقد وجدت الحكومة لتحقيق ما يلى :

*توفير وسائل لتمثيل المصالح المختلفة .
*تقديم واجهة للمصالحة بين الآراء المتنافسة حول هذه المصالح .
*خلق ساحة عامة مفتوحة وحمايتها فى نفس الوقت، يمكن أن تدور

على أرضها المناقشات حول قضايا السياسة .

*تقديم عدد متنوع من السلع والخدمات العامة ، بما فيها صور التأمين الجمعى والرفاهية .

*تنظيم الأسواق فى ضوء المصلحة العامة، وتسهيل المنافسة فى السوق الذى يهدده الاحتكار .

*حماية السلام الاجتماعى عبر التحكم فى وسائل العنف وتقديم الخدمات البوليسية .

*تنمية التطوير الفعال لرأس المال البشرى من خلال دورها الأساسى فى النظام التعليمى .

*المحافظة على نظام قانونى فعال .

*القيام بدور اقتصادى مباشر ، كصاحب عمل ، على المستوى الصغير والكبير على السواء ، بجانب توفير البنية الأساسية .

*وعلى نحو قد يثير خلافاً أكثر ، القيام بدور تمدينى – فالحكومة تعكس القيم والمعايير المنتشرة على نطاق واسع . كما أنها يمكن أن تشكل هذه القيم والمعايير من خلال النظام التعليمى ونظم أخرى.

*حماية التحالفات الإقليمية والدولية ، وتحقيق الأهداف على المستوى العالمى .

وطبيعى أن هذه المهام يمكن أن تفسر بطرق عديدة ، كما توجد دائماً مناطق للتداخل مع الأجهزة غير الحكومية . ولكن لا جدال أن هذه القائمة من الوضوح بحيث يصبح القول بأن الحكومة أو الدولة لم تعد ذات جدوى قولاً عديم المعنى .

فالأسواق لا يمكن أن تحل محل الحكومة فى أى من هذه المجالات ، كما لا تستطيع أن تحل محلها الحركات الاجتماعية أو أى أشكال أخرى من

التنظيمات غير الحكومية ، بصرف النظر عن الأهمية التى تحظى بها مثل هذه المؤسسات . والحركات الاجتماعية ،وما يسمى بأحزاب التحدى ، لم تلعب دوراً مهماً فى المملكة المتحدة ولا فى أى دولة أوربية فى فترة الثمانينيات وأوائل التسعينيات . ومع ذلك فإن التغيرات التى أفرزتها العولمة قد هددت بالتقليل من شأن الأحزاب السياسية التقليدية . فقد وجد الديموقراطيون الاجتماعيون أنفسهم فى الثمانينيات بدون إطار إيديولوجى فعال يمكن أن يعملوا فى ضوئه ، بينما حاولت الحركات الاجتماعية والجماعات الأخرى أن تبرز القضايا التى كانت دائماً خارج نطاق الاهتمام التقليدى للممارسات السياسية للديموقراطية الاجتماعية - كقضايا البيئة ، وحقوق الحيوان ، والأمور الجنسية ، وحقوق المستهلكين، وغيرها من القضايا.

فما بدا للبعض أنه عملية تراجع سياسى - كما تبدى فى غياب التأثير الذى تمارسه الحكومات الوطنية والأحزاب السياسية - نظر إليه البعض الآخر على أنه انتشار للانخراط السياسى والنشاط السياسى . ويتحدث أولريش بيك Urich Beck عن ظهور الممارسات " السياسية الفرعية " Sub-Politics، ويقصد بها الممارسات السياسية التى هجرت البرلمان إلى جماعات تركز كل واحدة منها على قضية بعينها من قضايا المجتمع.(١٦) وكثير من هذه الجماعات - مثل جماعة السلام الأخضر وجماعة الأوكسفام Oxfam- تعمل على مستوى عالمى . ومن الأمثلة التى يعّول عليها بيك وكثيرون غيره قضية تخزين خام بترول برنت ، حيث خططت شركة شل للبترول فى عام ١٩٩٥ أن تخزن بترول برنت الخام عن طريق إغراق الخزانات فى قاع المحيط . ونظم أنصار البيئة حركات احتجاج قوية، وتوقف كثير من المستهلكين فى دول كثيرة عن شراء منتجات شل البترولية. ولقد أثمر هذا الاحتجاج تغيراً بعيد المدى فى موقف الشركة منذ ذلك التاريخ.

وفى العام ١٩٩٨ نشرت شركة شل تقريراً أساسياً عرضت فيه اتجاهاتها الجديدة نحو فكرة المسئولية المشتركة ويدعو التقرير إلى الانخراط فى " نقاش على مستوى عالمى " من أجل : " التعلم من الآخرين وشرح أعمالنا ". ويقبل التقرير فكرة أن هناك " مسئولية للتأكيد أن أعمالنا تدار بطريقة مقبولة أخلاقية بالنسبة لبقية الناس " . وأننا " يجب أن نوضح أننا نفعل ذلك من خلال دعمنا لتأكيدات مستقلة يمكن التيقن منها ". وتدعى شركة شل أنها أولى شركات الطاقة الكبرى التى تؤيد علنا وبوضوح الإعلان العالمى الذى أصدرته الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان . ولقد تشكلت لجنة للمسئولية الاجتماعية عام ١٩٩٧ لمراجعة سياسات الأعمال التى تقوم بها شركة شل والسلوكيات المرتبطة بها .[١٧]

ولقد ألقى كور هركستروتر Cor Herkstroter رئيس شركة شل العالمية خطاباً يعد مفيداً فى هذا الصدد تحدث فيه عن جماعات البيئة وجماعات المستهلكين قائلاً : " لقد أبطأنا بعض الشئ فى فهم أن هذه الجماعات تكتسب سطوة. وقد قدرنا مدى هذه التغيرات على نحو يقلل من حجمها – وفشلنا فى أن ندخل مع هذه الجماعات الجديدة فى حوار بناء ". وأضاف قائلاً : " إن الأمر ببساطة ، أن مؤسسات المجتمع الكونى تتخلق من جديد ، بحيث تعيد التكنولوجيا تحديد العلاقات بين الأفراد والتنظيمات " .

ومن ثم فإن الحركات والجماعات الجديدة والتنظيمات غير الحكومية قادرة على أن تستعرض عضلاتها على المشهد العالمى ، وعلى الجميع بما فيهم الشركات الكونية أن يأخذوا ذلك فى اعتبارهم . ونجد " بيك Beck " يقارن " عدم حركية الأجهزة الحكومية بحركية الفاعلية على كل المستويات المحتملة فى المجتمع " ، ويقارن بين " سكون السياسة ونشاط الممارسات السياسية الفرعية " . وهو يذهب إلى أن الجماعات صاحبة المبادرة من المواطنين باتت تنفرد بالسيطرة على أسباب القوة دون انتظار للسياسيين . فهذه الجماعات ،وليس رجال السياسة ، هى التى وضعت قضايا البيئة وكثير

من الاهتمامات الجديدة على الأجندة السياسية . فجماعات المواطنين هي صانعة التحولات التي جرت في أوربا الشرقية في العام ١٩٨٩ ، دون استخدام آلات تصوير أو تليفونات ، فقد كانت قادرة على أن تجبر الجماعات الحاكمة على أن تنسحب وتنهار - بمجرد التجمع في ميدان عام ".(١٨)

وقد كتب الناقد الثقافي هانز ماجنس ، إنز نسبرجر Hans Magnus Enzensberger عن حالة ألمانيا ، ويصدق حديثه - ضمناً - على بلاد أخرى أيضاً ، كتب يقول :

" يشعر رجال السياسة بالإهانة لأن الناس لم تعد تكترث بهم ... (ولكن) التجديدات والقرارات المصيرية بشأن المستقبل لم تصدر عن الطبقة التي تشتغل بالسياسة ... إن الحكومة الفيدرالية (الألمانية) حكومة مستقرة نسبياً وناجحة نسبياً، برغم أنها تدار عن طريق أولئك الذين نعرفهم من لافتات الدعاية الانتخابية ... إن ألمانيا يمكن أن تتحمل حكومة عاجزة ،لأن الناس الذين مللنا رؤيتهم في نشرات الأخبار اليومية ليس لهم أي أهمية ".(١٩)

وتتفق مثل هذه التعليقات مع نتائج البحوث حول تراجع الثقة في رجال السياسة وفي الأساليب السياسية التقليدية. وهي نتائج تتشابه في معظم الدول الصناعية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية أجاب ٧٦% من الأفراد في استطلاع للرأى أجرى عام ١٩٦٤ على السؤال التالي : كم من الوقت تثق في أن الحكومة في واشنطن تفعل الصواب ؟ بالقول بأنهم يثقون في الحكومة "كل" الوقت أو " معظم " الوقت . وعندما أعيد هذا الاستطلاع في العام ١٩٩٤ أوضح أن هذه النسبة انخفضت إلى ٢٥%. وصوت حوالي ٦١% من أولئك الذين أبدوا ثقة مستمرة في الحكومة في انتخابات الرئاسة الماضية في مقابل ٣٥% من بين أولئك الذين كانوا أقل ثقة. ويحمل صغار السن إزاء

الممارسات السياسية البرلمانية اتجاهاً أكثر تحفظاً من الجيل الأكبر ، هذا على الرغم من أن اهتمام الصغار بالممارسات السياسية الفرعية أكبر من اهتمام الجيل الأكبر سناً . إن " الجيل الذى تعرض للانقياد طويلاً "(*) – الذى ولد فى الفترة من ١٩١٠ إلى ١٩٤٠ – لديه ميل أكبر نحو الثقة فى رجال السياسة ونحو التصويت في الانتخاب .(٢٠) ولقد أوضح استطلاع للرأى أجرى فى إحدى عشرة دولة أوربية عام ١٩٨١ وأعيد عام ١٩٩٠ ؛ أوضح أن الثقة فى المؤسسات الحكومية قد انخفضت فى ست دول ، وظلت ثابتة – وإن كانت منخفضة – فى أربع دول ، وارتفعت فى دولة واحدة هى (الدانمرك) . ولا ينحصر الأمر فى أن الناس تعبر عن قدر أقل من الثقة فى رجال السياسة قياساً على ما كان عليه الحال من قبل : ولكن الأمر ينسحب أيضاً على اتجاهاتهم نحو رموز السلطة الآخرين مثل رجال الشرطة أو المحامين ،أو الأطباء .(٢١)

ولقد سعت الأحزاب التى تتحدى النظم القائمة (أحزاب التحدى) إلى استغلال هذه المشاعر بالهجوم المباشر على الأحزاب التقليدية . فأحزاب الخضر والأحزاب الشعبية اليمينية تحدت تلك الأحزاب لكى تستأثر بنصيب من القوة فى معظم الدول الصناعية . ويرتبط كلاً النوعين من الأحزاب بحركات اجتماعية أوسع ، وكلاهما يعترض بشكل ظاهر على الأحزاب والنظم الحكومية القائمة والمستقرة. وبحلول عام ١٩٩٨ أصبح لأحزاب الخضر نواب فى أحد عشر برلماناً قومياً فى أوربا .أما الأحزاب الشعبية اليمينية، والتى تأسس معظمها خلال الثمانينات ، فقد اتخذ تمثيلها أشكالاً أكثر تنوعاً، حيث ظفرت بتأييد يزيد عن ٢٠% فى بعض الدول، كما هو الحال مع حزب الحرية Freiheitliche فى النمسا، أو الإخفاق فى دخول البرلمان

(*) فى الأصل Civic generation ويقصد به عملية الإرشاد التى نعرفها فى مراكز ارشاد المواطنين Civic centers ، والاستخدام مجازى ، يقصد به الشخص الذى يخضع للتوجيه وينتظر الارشاد ويطلبه. (المترجم)

كلية فى بلدان أخرى مثل المملكة المتحدة، أو أسبانيا، أو هولندا، أو النرويج.

وليس هناك من دليل على أن هذه الأحزاب سوف تحقق نجاحاً انتخابياً أكثر مما حققت حتى الآن ، هذا على الرغم من أن هذا الوضع يضعهم فى موقف المضاربين على القوة (*). فهى مثل الحركات الاجتماعية والجماعات النشطة، التى تحظى فى الأساس بأهمية رمزية : وهى تدفع ببعض القضايا إلى جدول الأعمال السياسى ، وتضفى على الصراعات المحيطة بها شكلاً ملموساً. إن هذه الأحزاب والحركات اليمينية المتطرفة ستصبح مصدر خطر إذا ما تحولت إلى شئ أكبر من اهتمامات الأقلية .

أما أحزاب الخضر – من ناحية أخرى – فإنها تطرح قضايا إيديولوجية يكون من المستحيل إهمالها ، ومن شأن هذا أن تصبح بعض التوجهات الأساسية للديموقراطية الاجتماعية محل تساؤل . وبالرغم من مرور عشر سنوات على الجدل حول موضوع "التحديث الإيكولوجى " ،لا يمكن القول بأن الديموقراطيين الاجتماعيين قد أصبح بمقدورهم استيعاب التفكير الإيكولوجى (البيئى) بالشكل الملائم والكافى . "ولم تكشف أحزاب اليسار التقليدية أنها قد استطاعت – حتى من موقع المعارضة– أن تغير حتى فى أواخر التسعينيات من موقفها من القضايا الجديدة" . (٢٢)

وتكمن المشكلة جزئياً فى أن القضايا الفكرية والمشكلات السياسية المتضمنة فيها ليست بالأمر الهين على الإطلاق . كما أن معظم الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية تعانى من الانقسام ، بسبب أنها وقفت فى منتصف الطريق ، حيث ظلت الأفكار اليسارية القديمة محتفظة بمكانتها ، دون القدرة على تطوير بديل حقيقى لها .

(*) بمعنى أنهم يمكن أن يحققوا قدراً أكبر من النجاح عن طريق المصادفة وحدها. (المترجم).

فإلى أى مدى يمكن أن تحل" الممارسات السياسية الفرعية " محل الحكومة فى الميادين التقليدية للسياسة والحكم . لقد كان " بيك " محقاً إذ ذهب إلى القول بأن تراجع الاهتمام بالأحزاب والممارسات البرلمانية لا يعنى اضمحلالاً سياسياً . فالحركات الاجتماعية والجماعات التى تركز كل منها على قضية واحدة ، والمنظمات غير الحكومية والروابط الأخرى التى يكونها المواطنون سوف تظل تلعب – دوراً لا ينقطع فى السياسة – بدءاً من المستوى المحلى إلى المستوى العالمى . ويجب على الحكومات أن تكون مستعدة للتعلم منها ، وأن تستجيب للقضايا التى تثيرها ، وأن تتفاوض معها . كما يجب على الشركات ومؤسسات الأعمال أن تسير على نفس المضمار.

وبناء على ذلك فإن فكرة أن هذه الجماعات يمكن أن تمسك بزمام السلطة فى المواقع التى تفشل فيها الحكومة ، أو أنها يمكن أن تحل محل الأحزاب السياسية ، ليست سوى فكرة خيالية . فالدولة الوطنية والحكومة الوطنية يمكن أن تغير من شكلها ، ولكن كلاهما سيظل يحظى بأهمية حاسمة فى عالمنا المعاصر . كما أن الناس " الذين مللنا رؤيتهم على صفحات الأخبار اليومية ستظل لهم أهمية ، وسوف تظل لهم هذه الأهمية فى المستقبل غير المنظور. إن التغيرات التى حدثت فى أوربا الشرقية عام ١٩٨٩ اعتمدت فى الواقع على تواطؤ الدول وقادة الدول ، خاصة قرار القيادة السوفيتية بألا ترسل قوات لقمع المظاهرات .بالتالى فمهما كانت أهمية الحركات الاجتماعية، أو جماعات المصالح الخاصة ، فإنها لم تكن مؤهلة للحكم . فأحد المهام الأساسية للحكومة تتمثل فى أنها توفق بين الآراء المختلفة لجماعات المصالح الخاصة ، سواء فى الممارسة الواقعية أو من خلال القانون . ولكن الحكومة هنا يجب أن تفهم بمعنى أكثر عمومية من الحكومة الوطنية . وعلى الديموقراطيين الاجتماعيين أن يمعنوا النظر فى الطريقة المثلى لإعادة بناء الحكومة لمواجهة متطلبات العصر .

قضايا البيئة

تتجاوز السياسات البيئية فى أهميتها بكثير أى تأثير يمكن أن تمارسه الحركات الاجتماعية الخضراء ، أو نسبة الأصوات التى يمكن أن تحصل عليها الأحزاب الخضراء فى الانتخابات . ففى الممارسات السياسية العملية أصبح تأثير جماعات البيئة ملحوظاً خاصة فى ألمانيا – فليس بمستغرب إذن أن تولد هنا فكرة " الممارسات السياسية الفرعية Sub-Politics " . ولقد لاحظ كل من أندريه ماركوفتس Andrei Markovits وفيليب جروسكى Philip Groski فى كتابهما اليسار الألمانى أنه " خلال عقد الثمانينيات تحول الخضر إلى مؤسسة تنشئة لليسار الألمانى بمعنى أن كل أفكار اليسار المستحدثة وتجديداته السياسية ، وصياغاته الاستراتيجية ، وأسلوب حياته كانت تنبع من الخضر ودوائرهم ".[٢٣] وكان المستشار فيلى براندت مغرماً بالقول بأن الخضر هم الابن الضال للحزب الديموقراطى الاجتماعى (الألمانى) ، ولكن واقع الأمر أن الديموقراطيين الاجتماعيين قد سرت فى أوصالهم روح جديدة من خلال المواجهة التى فرضت عليهم مع حركة البيئة، وكانت نتائج ذلك بادية للعيان . فألمانيا هى واحدة من الدول الرائدة بالمعايير البيئية على مستوى العالم ، على أساس كفاءة الطاقة (أى كمية الطاقة اللازمة لإنتاج وحدة من الدخل القومى)، ونصيب الفرد من الملوثات مثل ثانى أكسيد الكربون وثانى أكسيد الكبريت .

وبطبيعة الحال فإن الحركات البيئية ليست نسيجاً واحداً فالمجال الإيكولوجى زاخر بالجدل والخلاف . ولقد ظهر أول حديث عن إمكانية حدوث كارثة عالمية خلال الستينيات ، ثم ما لبث أن تحول إلى زخم من التنبوءات . لقد ادعى هؤلاء أن موارد الأرض باتت تستهلك بمعدل مخيف ، كما أن التلوث يحطم التوازن البيئى الذى يتوقف عليه استمرار الطبيعة.

وأثارت هذه التحذيرات المثيرة استجابة حادة من جانب النقاد الذين ذهبوا إلى القول بأن النمو الاقتصادى اللا محدود ممكن التحقيق . ولقد ذهب النقاد مذهبهم هذا فى ضوء النظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة . فمبادئ السوق سوف تضمن ألا حدود للنمو . وإذا ما أصبحت الموارد الطبيعية – مثلها مثل السلع الأخرى – أكثر ندرة فإن سعرها سوف يرتفع ومن ثم ينخفض استهلاكها . وإذا ما انخفض سعر السلع ، فمعنى ذلك أن العرض يزيد عن الطلب .

وفى عام ١٩٨٠ عقد عالم الاقتصاد جوليان سيمون Julain Simon رهاناً مع داعية البيئة النشط بول إيرلش Paul Ehrlich . فقد راهن سيمون بأن أى مجموعة من الموارد الطبيعية يحددها إيرلش بنفسه سوف تنخفض أسعارها عند لحظة معينة فى المستقبل . وفى ذلك الوقت اختار إيرلش عام ١٩٩٠ ، كما اختار النحاس ، والكروم، والنيكل، والقصدير، والتنجستين(*). وعندما حل عام ١٩٩٠ انخفضت أسعار هذه المواد بنسب تتراوح بين ٢٤%، ٧٨% عما كانت عليه منذ عشر سنوات خلت . واستسلم إيرلش بالتالى .

أما بالنسبة للتلوث فإن سيمون وآخرين ، ممن يذهبون نفس المذهب ، يميلون إلى القول بأنه لا يوجد أى سبب للقلق . وعلى سبيل المثال فإن ارتفاع درجة الحرارة على المستوى العالمى إما أنها ظاهرة طبيعية ، وليس للبشر دخل فى حدوثها ، أو أنها لم تحدث قط . فالطبيعة لها خصائص تعيد إليها توازنها ، وهى خصائص أكبر بكثير من أى تأثير للبشر على البيئة، فالطبيعة – مثلاً – لا تنفك تخلق أنواعاً جديدة، فى الوقت الذى تدمر فيه أنواعاً أخرى .(٢٤)

(*) عنصر فلزى يستخدم لتقسية الفولاذ وفى صنع الأسلاك الرفيعة التى بداخل المصابيح الكهربائية . (المترجم)

فهل يمكن الدفاع عن وجهة النظر هذه ؟ لا أعتقد ذلك . فالحلول التى يمكن أن يقدمها نظام السوق لعدد مختلف من مشكلات البيئة ، لا يعنى أننا يجب أن نستسلم لنزعة متطرفة الإيمان بنظام السوق . ولكن اتخاذ موقف اللامبالاة تجاه الأخطار البيئية سوف يكون فى حد ذاته إستراتيجية خطيرة . ويعنى إدراك هذه الحقيقة الانغماس فى أفكار التنمية المستديمة والتحديث البيئى ، كما فعلت معظم الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية بالفعل .

لقد أصبحت التنمية المستديمة منذ تضمينها فى تقرير لجنة برونتلاند Brundtland فى العام ١٩٨٧ ، أصبحت محل اهتمام رئيسى للجمعيات البيئية ، كما اهتم بها اهتماماً طفيفاً - حتى ولو بالكلام - رجال السياسة من مختلف الاتجاهات . ولقد قدمت برونتلاند تعريفاً مختصراً للتنمية على أنها قدرة الجيل الحالى " على أن يضمن إشباع حاجات الحاضر، دون أن يؤثر ذلك على قدرة الأجيال القادمة على أن تسد حاجاتها".[٢٥] وطالما أننا لا نعرف ما هى حاجات الأجيال المستقبلية، ولا نعرف أيضاً كيف سيتأثر استخدام الموارد بالتغير التكنولوجى ، فإن فكرة التنمية المستديمة لا تكون فكرة دقيقة . ولذلك لا نعجب عندما نجد أن هناك أكثر من أربعين تعريفاً مختلفاً لهذا المفهوم .

ومن ثمة فإن التنمية المستديمة ليست إلا مبدأ موجها ،وليست بالصيغة العلمية الدقيقة . ومع ذلك فقد تم الاحتفاء بها وتبنيها فى برنامج أجندة القرن الواحد والعشرين "، وهو برنامج تشرف عليه الأمم المتحدة كمتابعة مفصلة للجهود التى قامت بها " برونتلاند " . ولقد بذلت دول عديدة جهوداً كبيرة لإدماج التنمية المستديمة فى تفكيرها الاقتصادى . ومن المدهش حقاً أن تدعى حكومة المحافظين فى المملكة المتحدة فى عام ١٩٨٨ أن السياسات الاقتصادية البريطانية تتفق مع مبادئ التنمية المستديمة ، كاشفة بذلك عن مدى مرونة المفهوم .

والملاحظ أن اتجاه بريطانيا فى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات يتناقض إلى حد بعيد مع الاتجاه الذى ساد فى بعض دول القارة الأوروبية- على سبيل المثال – وضعت فى عام ١٩٨٩ خطة وطنية لإدماج المعايير الإيكولوجية فى الأعمال الروتينية لكافة المصالح الحكومية . فأصبح على كل مصلحة حكومية أن تضع أهدافاً للنوعية البيئية ، وترسم خطة زمنية لتحقيقها. وتم تعريف التنمية المستديمة على أنها تجنب استخدام التكنولوجيا التى ترمى بفضلاتها فى البيئة ، وتشجيع أنماط الإنتاج التى تصمم منذ البداية لتجنب التلوث أو الحد منه . وتشارك جماعات من المواطنين وممثلى الصناعة فى اجتماعات تنتهى برسم تلك الأهداف . ولقد عانى المشروع من بعض الانتكاسات والمصاعب المعتادة ، ولكنه لعب دوراً فى تحويل هولندا إلى واحدة من الدول التى حققت واحداً من أفضل مستويات الحفاظ على البيئة .

وترتبط فكرة التنمية المستديمة مع الفكرة الأشمل للتحديث البيئى . ويرى مارتن هاجر Maarten Hajer – وهو واحد من أبرز المنظرين – التحديث البيئى بوصفه عملية تجمع معاً عدة خطوط معقولة وجذابة : التنمية المستديمة بدلاً من تحديد النمو ؛ وتفضيل الوقاية عل العلاج ؛ واعتبار التلوث مساوياً لعدم الكفاءة ؛ والنظر إلى الانضباط البيئى والنمو الاقتصادى على أن كلاً منهما يفيد الآخر. [٢٦] وإذا ما كان التدخل الحكومى ضرورياً لتطوير مبادئ فعالة للمحافظة على البيئة ، فإن هذا التدخل يتضمن التعاون النشط مع الصناعة – وهو تعاون يؤمل أن يكون نابعا من الصناعة نفسها – عبر الإيمان بأن التحديث البيئى عملية مفيدة للأعمال التجارية والصناعية . "ويتضمن التحديث البيئى قدرا من المشاركة تعمل فيه الحكومات جنبا إلى جنب مع المشروعات التجارية والصناعية والمدافعين عن البيئة المعتدلين والعلماء من أجل إعادة بناء الاقتصاد السياسى الرأسمالى وفقا لأسس يمكن الدفاع عنها بيئيا" . [٢٧]

ألا تبدو هذه الأفكار من الروعة بحيث لا يمكن أن تكون صادقة ؟ إنها حقاً كذلك . فمما لاشك فيه أن التحديث البيئى يربط بين الاهتمامات الديموقراطية الاجتماعية والاهتمامات البيئية بشكل أكبر مما كان ممكناً من قبل . ولقد كان للتحديث البيئى إنجازاته الخاصة : فالدول التى تأثرت بفكرة التحديث البيئى هى أكثر الدول الصناعية نظافة وخضرة . ومع ذلك فإن الادعاء بالوصول إلى الكمال ، جعل التحديث البيئى يلتف حول عدد من التحديات الرئيسية التى طرحتها المشكلات البيئية على الفكر الديموقراطي الاجتماعى . فليس مقنعاً فى الحقيقة أن نفترض أن الحماية البيئية والتطور الاقتصادى يتواءمان تواؤماً كاملاً . فلا شك أن أحدهما يتناقض أحياناً مع الآخر . وعلاوة على ذلك فالتحديث البيئى يمثل إلى حد كبير عنصراً من عناصر السياسة الوطنية . أما الكوارث البيئية فإنها تتجاوز حدود الأمم وبعضها يتخذ بعداً عالمياً .

إن الافتراضات المريحة التى يطرحها مفهوم التحديث البيئى تبعد الانتباه عن اثنتين من القضايا الأساسية التى تثار فى ضوء الاعتبارات البيئية وهما : علاقتنا بالتقدم العلمى ، واستجابتنا للمخاطر . فقد تسارعت التغيرات العلمية والتكنولوجية كنتيجة للعولمة فى جانب منها، كما أن تأثير هذا التغير على حياتنا قد أصبح مباشراً وعميق الجذور . ولذلك يجب أن نفكر فى البيئة كعالم طبيعى ، وإن لم يعد طبيعياً بعد . فكثير مما اعتدنا أن نعتبره طبيعياً ، أصبح يمثل الآن أحد منتجات النشاط البشرى ، أو أنه يتأثر بهذا النشاط . ولا ينسحب ذلك على العالم الخارجى بما فيه مناخ الأرض فحسب ،ولكنه ينسحب كذلك على البيئة الداخلية للجسد . ففى مختلف الأحوال والظروف غزت التكنولوجيا والعلم الجسد البشرى ، وأعادا تشكيل الحدود بين ما يتحقق بفعل الإنسان وبين ما يتعين أن نتقبله من الطبيعة .

لقد كانت النظرة التقليدية إلى العلم والتكنولوجيا تعتبرهما أموراً خارج نطاق السياسة، ولكن هذه النظرة أصبحت الآن نظرة بالية. فجميعنا نعيش

فى علاقة تفاعل مع العلم والتجديدات الصناعية أكثر مما كان عليه الحال من قبل . " فالطرق السريعة الجديدة ، ومصانع إحـراق القمامـة ، والمصـانع الكيماوية والذرية والبيولوجية ، ومعاهد البحوث تواجه جميعاً مقاومـة مـن جماعات السكان التى تتأثر بشكل مباشر بوجود تلك المؤسسات . ولم يكـن من المتوقع أن يقابل هذا التقدم بكل هذا الصخب ، بدلاً من الاحتفاء (علـى نحو ما حدث فى بدايات التصنيع)". [٢٨] فصناعة القرار فى هذه المواقف لا يمكن أن تترك " للخبراء" وحدهم ، ولكن يجب أن يشارك فيها رجال السياسة والمواطنون . وباختصار لا يمكن للعلـم والتكنولوجيـا أن يظـلا خـارج العمليات الديموقراطية . فلا يمكن الاعتماد على الخبراء بشكل آلى للتعـرف على ما هو خير لنا ، كما أنهم لا يقدمون لنا دائماً حقائق واضحـة . لذلـك يتعين استدعاؤهم لكى يبرروا نتائجهم وسياساتهم فى اطار مساءلة عامة .

لقد كان الكثيرون ينظرون إلى أزمة مرض جنون البقر فى المملكـة المتحدة على أنها مشكلة أحادية – أى مشكلة بريطانية ، بل أن بعض فئـات اليسار اعتبرتها نتيجة لفشل حكومة تاتشر فى التنظيم . والحقيقة أن الأزمـة ليست هذا ولا ذاك ، أوهى ليست هذين الجانبين فقط . إن أزمة جنون البقـر يجب أن تفهم كنموذج لمواقف المخاطرة التى تحدث عندما " لم تعد الطبيعـة هى الطبيعة " . ومن الخصائص المميزة لمواقف المخاطرة الجديدة هـذه أن الخبراء لا يتفقون على رأى واحد . فبدلاً من وجود مجموعة واضحة مـن النتائج التى يمكن لصناع السياسة أن يرجعوا إليها ، تقدم لنا البحوث نتـائج غامضة وتأويلات ليس عليها إجماع .

ويمكن بلورة بعض الاتجاهات التاريخية الواضحة عندما تقع كثير مـن المخاطر العادية. ومن ثم يمكن حساب المخاطر بناء علـى خـبرة المـاضى. فالمخاطر يمكن أن تواجه السائق خلال حادث مرورى فى فترة زمنية معينـة يمكن حسابها على أسس إحصائية. أما مواقف المخاطر الجديـدة فـلا يمكـن حسابها بهذا الشكل. فليس لدينا خبرة ماضية تقودنا، بل إن البعض قد يجـادل

فى كونها مخاطر على الإطلاق . يعتقد أغلب العلماء فى المجال أن ارتفاع درجة حرارة الكون ظاهرة موجودة فعلاً ، وأن السبب فى ذلك يرجع إلى عوامل إنسانية ، وأنها سوف تتسبب فى كوارث للبشرية مستقبلاً . ورغم ذلك فإن هناك قلة من المتخصصين الذين لا يؤمنون بشئ من هذا على الإطلاق، ويوافق على ذلك بعض كتاب البيئة .

إن الأحداث التى صاحبت أزمة مرض جنون البقر لم تتكشف كل آثارها بعد . فلا أحد يعرف كم دولة يمكن أن تظهر فيها مثل هذه الأزمة ، أو ما هى آثارها البعيدة المدى . إن الوصف الدقيق لكيفية انتقال هذا المرض إلى أنواع أخرى (البشر مثلاً) مازال غامضاً حتى الآن ، وقد يأخذ فترة كمون طويلة .كما أن تأثيرها الاقتصادى كان كبيراً فعلاً . ولقد بلغ أحدث تقدير لتكاليف الأزمة فى بريطانيا وهو تقدير أجرى فى العام ١٩٩٨ حوالى ٣ بليون جنيه إسترلينى ، تشمل التعويضات التى دفعت للمزارعين وتكاليف إعدام الأبقار المصابة والتخلص من بقاياها . ولقد انخفض معدل استهلاك اللحوم فى عدد من الدول التى لم تتأثر بالأزمة بشكل مباشر .

وتقدم لنا أزمة مرض جنون البقر دلائل وفيرة – إذا كان ثمة حاجة إلى مثل هذه الدلائل – على أن المخاطر البيئية لا يمكن إبقاؤها فى جانب واحد ، بل إنها تتسرب بشدة إلى الدائرة المركزية فى السياسة الحديثة . فمن الواضح مثلاً أن سياسات الرعاية الصحية لا يمكن أن توضع على أساس أن التحكم فى التلوث يعد مجالاً متميزاً من مجالات البيئة ، أو ميداناً مستقلاً عن عملية التغير التكنولوجى . وسوف تظل عملية مواجهة المخاطر البيئية . قضية إشكالية فى المستقبل المنظور .

ويقدم المبدأ التحذيرى فى تراث التحديث البيئى عادة على أنه وسيلة للتعامل مع المخاطر البيئية. ويبدو أن المفهوم قد استخدم فى ألمانيا لأول مرة فى حقبة الثمانينيات، وتطور إلى حد أنه أصبح –إلى حد ما– جزءاً من

السياسة العامة فى هذه الدولة . ويفيد المفهوم فى صياغته المبسطة أنه يتعين أن يتم التصرف حيال قضايا البيئة حتى وإن لم يكن هناك يقين علمى تجاه تلك القضايا . وفى ضوء هذا الفهم بدأت عدة برامج فى دول أوربية عديدة لمواجهة الأمطار الحمضية خلال الثمانينيات . أما فى بريطانيا فقد اتخذ نقص الحقائق ذريعة لتبرير عدم التحرك تجاه هذه المشكلة وغيرها من مشكلات التلوث .

ومع ذلك فإن المبدأ التحذيرى ليس مفيداً عل طول الخط ، كما أنه قد لا يكون قابلاً للتطبيق . فالمخاطر البيئية لا تقبل التطبيع على هذا النحو فى الغالب ، لأننا فى كثير من المواقف لا نملك اختيار أن نصبح " قريبين من الطبيعة " ، أو لأن توازن المنافع والمخاطر الناجمة عن التقدم العلمى والتكنولوجى غير قابل للقياس الدقيق . فقد نكون بحاجة إلى أن نكون على قدر من التبلد أكثر من التزام الحذر فى دعم ومساندة التجديد العلمى أو التكنولوجى.

إن الطابع المعقد لمواقف المخاطرة الجديدة يمتد حتى إلى الطريقة التى يدخل بها إلى ميدان النقاش العام . ولنعد إلى مثال أزمة مرض جنون البقر مرة أخرى . لقد تم توجيه مزيد من اللوم إلى الحكومة القائمة فى ذلك الوقت ، لأنها أنكرت أن مرض جنون البقر يمثل خطورة صحية على البشر، ثم عادت بعد ذلكِ وعدلت من موقفها فى ضوء حقائق علمية جديدة . ومن الأمور السهلة غاية السهولة أن ندين هذا التناقض (فى موقف الحكومة) بوصفه تقصيراً من جانب الحكومة . فعندما تقع مخاطرة مستحدثة، تكون الحقائق العلمية ناقصة ، أو قاصرة ، ومن ثم يتعين على الحكومة أن تأخذ قرارات تكون بمثابة وثبة فى الظلام . فثمة قدر من عدم اليقين المبدئى يلازم الطريقة التى نعلن بها عن خطر محتمل يكون قد تم الكشف عنه من خلال معلومات علمية جديدة ، والزمن الذى نقوم فيه بالإعلان عن هذا الخطر . ويمكن أن يكون لسيناريو الإعلان العام عن الكارثة المستحدثة، كما

أوضحت ذلك أزمة مرض جنون البقر ، نتائج عميقة الأثر . فـإذا مـا تـم الإعلان عن كارثة – أو أصبح لمثل هذه الكارثة وضع رسمى مـن خـلال تدخل الحكومة – ثم اكتشفت بعد ذلك أن الإعلان كـان مبالغـاً فيـه أو أن الخطر ليس موجوداً فى الأصل ، فإن النقاد سوف يتحدثون عـن " إثـارة الذعر " . ولنفترض مع ذلك أن السلطات إما أنها تعتقد أن حجـم الكارثـة محدود ،أو تتخذ موقف الحذر فى الإعلان عن الخطر . فى هذه الحالة سوف يقول النقاد أن السلطات " تحجب الحقائق " أو تمارس التعتيـم ، فلمـاذا لا يعرف الجمهور الحقائق مبكراً .

والحق أن المشكلات المتضمنة هنا هى أصعب من كل ذلك فعـلاً . ففى بعض الأحيان يكون إثارة الذعر عند الناس ضرورياً فى وجود الأفـراد المصابين، من أجل دفعهم إلى تغيير سلوكهم أو دفعهم إلى قبول الخطـوات التى يجب اتخاذها لتجنب خطر معين أو مجموعة من المخاطر . فـالتصرف العالمى الفعال لمواجهة التغير فى درجات حرارة الأرض – علـى سـبيل المثال – لا يمكن أن يظهر إلى الوجود إلا إذا ما شعرت الحكومات والهيئات الأخرى بالقلق نحو الكوارث التى يمكن أن تقع إذا لم نتصرف حيالها . ومع ذلك فهناك حدود لعدد مرات إثارة الذعر التى يمكـن أن تحـدث لجمـاهير الناس. فإذا تكرر حدوثها ، فلن يأخذها أحد مأخذ الجد بعد ذلك.

لقد كان تحقيق الأمن للمواطنيـن أحـد اهتمامـات الديموقراطييـن الاجتماعيين منذ أمد بعيد. وكانت دولة الرفاهية وسيلة لتحقيق هذا الأمـن. ومن الدروس البارزة التى يمكن استخلاصها من قضايا البيئة أننا بحاجة إلى أن نوجه انتباهاً أكبر للمخاطرة. إن الأهميـة الجديـدة للمخـاطرة ترتبـط باستقلالية الفرد من ناحية، وبالتأثير الطاغى للتغير العلمى والتقنى من ناحية أخرى. فالمخاطرة تلفت الانتباه إلى الأخطار التى نواجهها –وهى أخطـار نحن الذين خلقنا الجانب الأعظم منها– كما تلفت الانتباه أيضاً إلى الفـرص التى نجنيها منها. والمخاطـرة ليست مجرد ظاهرة سلبية– أى أنها ليسـت

شيئا يجب تجنبه أو التقليل منه . بل هى تشكل فى نفس الوقت مبدأ محركـــا للمجتمع الذى أحدث قطيعة مع التراث والطبيعة .

والتراث و الطبيعة يتشابهان فى أنهما يتخذان كثيرا مـــن القـــرارات بشكل آلى . فالنشاطات والأحداث تحدث دائما على نحو محدد ، أو هى تقبل على أنها أمور طبيعية . وبمجرد أن يتحول التراث والطبيعة ، يجب أن تتخذ بعض القرارات التى تتصل بالمستقبل ، ويجب أن نتحمل مســـئولية الآثـــار المترتبة عليها . وإذا كان الأمر كذلك ، فمن سيتحمل المسئولية عن الآثـــار المستقبلية للأنشطة المعاصرة(سواء كانت خاصة بالأفراد أو الأمـــم أو أى جماعات أخرى) ؟ إن هذا الســـؤال يمثـــل أحـــد الاهتمامـــات الرئيســـية للممارسات السياسية الجديدة. ومن الاهتمامات الأخرى أيضا الإجابة علـــى سؤال آخر يتصل بمن سيوفر الأمن إذا ما سارت الأمور إلى الأسوأ ، وكيف سيتم ذلك ، واعتمادا على أى موارد .

مصفوفة المخاطر

الفرصة	التجديد
الأمن	المسئولية

فالفرصة والتجديد يشكلان الجانب الإيجابى للمخـــاطرة . ولا أحـــد يستطيع أن يتجنب المخاطرة بطبيعة الحال ، ولكن هناك فرقا جوهريا بيـــن الخبرة السلبية للمخاطرة والاكتشاف الإيجابى للبيئات التى تواجه المخـــاطر . وفى هذه الحالة فإن الانشغال الإيجابى بالمخاطرة يعد مكونا ضروريا للتعبئة الاجتماعية والاقتصادية . إن هناك بعض المخاطر التى نسعى إلى التقليـــل منها كلما أمكن ذلك . كما أن هنـــاك مخـــاطر أخـــرى ترتبـــط بقـــرارات الاستثمار، وهى إيجابية وتشكل جزءا ضروريا من اقتصاد السوق الناجح.

والمخاطرة ليست هى الخطر نفسه . فالمخاطرة تشير إلى الأخطار التى نسعى سعياً إيجابياً إلى مواجهتها وتقدير حجمها . وفى مجتمع مثل المملكة المتحدة ، وهو مجتمع موجه نحو المستقبل ومشبع بالمعلومات ، فإن موضوع المخاطرة يوحد بين مجالات مختلفة من الممارسات السياسية تكون متباينة فى العادة ، مثل : إصلاح دولة الرفاهية ، والانخراط فى أسواق المال العالمية ، والاستجابة إلى التغيير التقنى ، والمشكلات البيئية ، والتحولات الجيوبوليتيكية. إننا جميعاً بحاجة إلى الحماية من المخاطرة ، ولكننا بحاجة أيضاً إلى القدرة على مواجهة المخاطر والتعامل معها بطريقة مثمرة .

سياسة الطريق الثالث

تناولت حتى – الآن – المعضلات الخمسة واحدة بعد أخرى ، بحيث تبدو كل واحدة وكأنها مستقلة عن الأخرى . والحق أنها ليست مستقلة عن بعضها البعض ، ونحن بحاجة هنا وفيما يلى من فصول الكتاب إلى تجميع الخيوط سوياً .

إن الهدف العام لسياسة الطريق الثالث يجب أن يكون مساعدة المواطنين على أن يشقوا طريقهم عبر الثورات الرئيسية فى هذا العصر: **العولمة، والتحول فى الحياة الشخصية، والعلاقة بالطبيعة.** ويجب على سياسة الطريق الثالث أن تتبنى اتجاهاً إيجابياً نحو العولمة، ولكن بوصفها ظاهرة أكثر اتساعاً وأبعد مدى من السوق العالمى. ويحتاج الديموقراطيون الاجتماعيون أن يناقشوا الحماية الاقتصادية والسياسية، وهى المنطقة التى يتحصن فيها اليمين المتطرف، الذى يرى فى العولمة تهديداً للتكامل الوطنى والقيم التقليدية . ومن الواضح أن العولمة الاقتصادية يمكن أن يكون لها آثار

مدمرة على الاكتفاء الذاتى المحلى . ومع ذلك فإن نزعة الحماية ليست نزعة معقولة ولا هى نزعة مرغوباً فيها . وحتى لو أمكن تحقيقها ، فإنها سوف تخلق عالماً من التكتلات الاقتصادية الأنانية والتى يحتمل أن تتشب بينها الحروب . ولا يجب على سياسة الطريق الثالث أن تساوى بين العولمة والاعتراف الصريح بالتجارة الحرة . فالتجارة الحرة يمكن أن تكون أداة دافعة للتنمية الاقتصادية ، ولكن إذا ما وضعنا فى اعتبارنا القوة الاجتماعية والاقتصادية المدمرة للأسواق ، فإن نتائجها الأوسع تتطلب منا أن نعمل باستمرار على احتوائها.

ويجب على سياسة الطريق الثالث أن تحافظ على اهتمامها المحورى بالعدالة الاجتماعية ، مع الاعتراف بأن المسائل التى تجاوزت الانقسام بين اليسار واليمين قد أصبحت أكبر عدداً من ذى قبل . ويمكن للمساواة أن تتصادم مع الحرية الفردية ، ولكن مزيداً من معايير المساواة سوف يؤدى فى الغالب إلى توسيع مدى الحريات المتاحة أمام الأفراد . إن الحرية بالنسبة للديموقراطيين الاجتماعيين يجب أن تعنى الاستقلال النسبى للفعل ، وهو ما يعنى بدوره مزيداً من الانخراط فى الجماعة الاجتماعية الأوسع . وطالما أن سياسة الطريق الثالث تخلت عن النزعة الجمعية ، فعليها أن تسعى إلى تأسيس علاقة جديدة بين الفرد والجماعة ، وإلى إعادة تعريف الحقوق والواجبات.

ويمكن للمرء أن يقترح شعاراً رئيسياً للسياسة الجديدة هو: **لا حقوق دون مسئوليات.** إن الحكومة تتحمل مجموعة متكاملة من المسئوليات تجاه مواطنيها وتجاه غيرهم، بما فى ذلك حماية المعرضين للخطر. وتميل الديموقراطية الاجتماعية القديمة إلى النظر إلى الحقوق على أنها حقوق مطلقة غير مشروطة. ولا بد أن يعمل اتساع النزعة الفردية على اتساع الالتزامات الفردية. فتعويضات البطالة (التى تدفعها الحكومة) يجب على سبيل المثال أن يصاحبها التزام بالبحث الدؤوب عن عمل، وعلى الحكومة أن تضمن أن نظم

الرفاهية لا تشجع التكاسل عن البحث عن العمل . وكمبدأ أخلاقـــى ، فــإن شعار " لا حقوق دون مسئوليات" لا يصح أن يطبق فقط على المستفيدين من برامج الرفاهية، وإنما يجب أن يطبق على كل فرد . ومن الأهميـــة بمكـــان بالنسبة للديموقراطيين الاجتماعيين أن يؤكدوا على ذلك ، وإلا فـــإن المبـــدأ يمكن أن يفهم على أنه لا ينطبق إلا على الفقراء أو المحتاجين – كما يحـدث بالنسبة للحق السياسى .

وثمة مبدأ ثان يجب أن يرتفع فى المجتمع الجديد وهو أن "**لا ســـلطة دون ديموقراطية**". لقد كان اليمين ينظر دائماً إلى الرموز التقليدية على أنـــها الوسائل الرئيسية لتبرير السلطة ، سواء فى الأمة ، أو فـــى الحكومـــة ، أو الأسرة، أو أى مؤسسات أخرى .[٢٩] أما مفكرو اليميـــن ورجـــال سياســـته فيذهبون إلى أن السلطة تعجز وتتعثر بدون التراث وبدون الصور التقليديـــة للإذعان ، وعندها يفتقد الناس القدرة على التمييز بين الصـــواب والخطـــأ . ومن ثم فإن الديموقراطيـــة لا يمكـــن إلا أن تكـــون أداة جزئيـــة . وعلـــى الديموقراطيين الاجتماعيين أن يتصدوا لمثل هذا الرأى . ففى مجتمع تفقد فيه العادات والتقاليد أهميتها ، تكون الديموقراطية الطريق الوحيد لإقامة السلطة. إن النزعة الفردية الجديدة لا تؤدى حتماً إلى تآكل السلطة، ولكنها تستلزم أن تتأسس السلطة على مبدأ الفاعلية أو المشاركة .

قيم الطريق الثالث

* المساواة .
* حماية الجماعات الهشة .
* الحرية كاستقلال ذاتى .
* لا حقوق دون مسئولية .
* لا سلطة دون ديموقراطية .
* التعددية العالمية (الكونية).
* النزعة الفلسفية المحافظة .

وثمة قضايا أخرى تهتم بها سياسة الطريق الثالث لا تنتمى إلى إطار الممارسات السياسية التحررية ، أو أنها تهم هذا الإطار جزئياً . من بين هذه القضايا أشكال الاستجابة للعولمة ، والتغير العلمى والتكنولوجى ، وعلاقتنا بالعالم الطبيعى . والأسئلة التى تطرح هنا لا تتصل بالعدالة الاجتماعية ، ولكنها تتصل بالطريقة التى يجب أن نعيش بها بعد أن تتقلص أهمية التراث والعادات ، وكيف يمكن أن نعيد تشكيل التضامن الاجتماعى ، وكيف نستجيب للمشكلات البيئية. ولكى نتمكن من الإجابة على هذه التساؤلات ، يتعين أن نولى اهتمامنا للقيم الكونية ، وبما يمكن أن نسميه بالنزعة الفلسفية المحافظة . ففى حقبة المخاطر البيئية ، فإن التحديث لا يمكن أن يكون أحادياً بحتاً / ولا يمكن بطبيعة الحال أن يتساوى بالنمو الاقتصادى.

وتعد قضية التحديث قضية هامة للسياسة الجديدة، وليس التحديث البيئى سوى صورة واحدة فقط من هذا التحديث، فهناك صورة أخرى تخص تونى بلير –على سبيل المثال– تذخر بالحديث عن التحديث. فماذا يعنى

التحديث؟ من الواضح أن أحد المعانى ينصرف إلى تحديث الديموقراطية الاجتماعية نفسها – أى تجاوز المواقف الديموقراطية الاجتماعية الكلاسيكية. ولا يمكن أن تعمل إستراتيجية التحديث بشكل أفضل – كإطار عمل أوسع – إلا إذا فهم الديموقراطيون الاجتماعيون التحديث نفسه فهماً دقيقاً .

إن التحديث الذى يركز على قضايا البيئة لا يعنى مزيداً من الحداثة وحسب ، وإنما يتعين أن يكون على وعى بمشكلات عمليات التحديث وحدودها . وهو الذى يدرك أيضاً الحاجة نحو إعادة صياغة مفهوم الاستمرارية وتطوير التماسك الاجتماعى فى عالم يتسم بالتحول المقلق ، وتلعب فيه طاقات التجديد العلمى والتكنولوجى غير القابلة للتنبؤ الدور الأهم.

كذلك يشغل موضوع النزعة الفلسفية المحافظة مكانة محورية. والعادة أن ينظر إلى التحديث والنزعة المحافظة على أنهما متعارضتان . ومع ذلك فإننا يجب أن نستخدم أدوات الحداثة لمواجهة أعباء الحياة فى عالم "ما بعد التراث " و" العيش فى الجانب الآخر من الطبيعة " حيث تختلط المخاطرة مع المسئولية فى توليفة جديدة .

وبهذا المعنى فإن "النزعة المحافظة" تكون ذات علاقة واهية بالطريقة التى كان يفهمها بها اليمين السياسى. إنها تفترض اتجاهاً برجماتياً نحو التعامل مع هذا التغير؛ ونظرة مدققة للعلم والتكنولوجيا، فى ضوء الاعتراف بنتائجهما الغامضة بالنسبة لنا ؛ واحتراماً للماضى وللتاريخ؛ وتعنى فى المجال البيئى تبنى مبدأ الحذر عندما يكون مجدياً. إن هذه الأهداف لا تتفق فحسب مع أجندة التحديث؛ ولكنها تفترض وجود هذه الأجندة أصلاً. إن العلم والتكنولوجيا –كما عرضنا لهما فيما سبق– لا يمكن أن يتركا بعد الآن خارج نطاق الديموقراطية ، طالما أنهما يؤثران على حياتنا بطريقة أكثر مباشرة وشمولاً مما كان عليه الحال بالنسبة للأجيال السابقة .

وإذا أردنا مثالاً آخر فلنأخذ الأسرة التى تعد قاسماً مشتركاً فى بعض المناقشات المستمرة فى السياسة الحديثة . لقد كان أهم أهداف السياسة الاجتماعية للأسرة المحافظة على استمرار الحياة الأسرية ، خاصة حماية رفاهية الأطفال . ومن ثم فإن هذا الهدف لا يتحقق من منطلق رجعى أى محاولة إعادة تكريس الأسرة التقليدية . وكما سأوضح فيما بعد فإن مثل هذا الهدف يحتاج إلى خطة عمل لتحديث الممارسة الديموقراطية .

* * *

الفصل الثالث

الدولة والمجتمع المدنى

الأفكار التى سنطورها فى هذا الفصل تقدم لنا مخططاً عاماً – وليس أكثر من ذلك – لبرنامج سياسى متكامل يغطى كل القطاعات الرئيسية فـــى المجتمع . فيجب أن يكون إصلاح الدولة والحكومة مبـــدأ رئيســـياً موجـــهاً لسياسة الطريق الثالث – وهـــى عمليـــة تـــهدف إلـــى تعميـــق وتوســـيع الديموقراطية. فالحكومة يمكن أن تعمل بمشاركة مؤسسات المجتمع المدنـــى للتعجيل بتجديد المجتمع المحلى وتنميته . وســـوف أطلـــق علـــى القـــاعدة الاقتصادية لهذه المشاركة الاقتصاد المختلط الجديد . ولا يمكن أن يكون مثل هذا النوع من الاقتصاد فعالاً ومؤثراً إلا إذا تم تحديـــث مؤسســـات دولـــة الرفاهية على نحو شامل . وتعد سياسة الطريق الثالث سياسة لأمة واحـــدة . ذلك أن الأمة ذات الطابع الكونى تساعد على تنمية الاندمـــاج الاجتمـــاعى ، ولكنها تلعب دوراً رئيسياً فى تقوية الأنساق عبر القومية للحكم .

وسوف نناقش كل هذه المفاهيم بشئ من التفصيل فى الفقرات التالية . ولا أود أن أدعى هنا أن أيا من الأفكار التى سأطرحها ليست أفكاراً إشكالية. بل العكس هو الصحيح، فكلها أفكار خلافية وصعبة . ونحن لا نعرف إذا ما كنا قادرين على التحكم فى التيارات والقوى التى أطلقتها كل مـــن العولمـــة والتغير التكنولوجى .

إن البيئة الجديدة الحافلة بأنواع المخاطر تحوى خليطاً من الأخطـــار والمزايا التى لم نستطع أن نتبين كنهها بعد . ونقترح هنا إطاراً يمثل برنامج عمل فى طور التكوين :

برنـــامـــج الـــطـــريـــق الـــثـــالـــث

* الوسط الراديكالى .
* الدولة الديموقراطية الجديدة " دولة بلا أعداء ".
* مجتمع مدنى نشط .
* الأسرة الديموقراطية .
* الاقتصاد المختلط الجديد .
* المساواة كأداة للاستيعاب .
* الرفاهية الإيجابية .
* دولة الاستثمار الاجتماعى .
* الأمة الكونية .
* الديموقراطية الكونية .

دمقرطة الديموقراطية (*)

إن الليبراليين الجدد يريدون أن يتقلص دور الدولة. ولقد كان الديموقراطيون الاجتماعيون - تاريخياً - حريصين على توسيع هذا الدور . ويذهب الطريق الثالث إلى أن المطلوب بشكل ضرورى هو أن نعيد بناء الدولة - فنتجاوز ما يقوله أهل اليمين بأن " الحكومة هى العدو " ، ونتجاوز كذلك ما يقوله أهل اليسار من أن " الحكومة هى الحل " .

وإذا كانت الديموقراطية الليبرالية تعانى اليوم من أزمة ، فليس ذلك راجعاً إلى أنها تتعرض للتهديد من الأعداء على نحو ما كان عليه الحال منذ قرن ونصف ، بل على العكس ، فهى تعانى اليوم من أزمة لأنه لم يعد لها أعداء . فمع انتهاء عصر الاستقطاب الدولى ، لم يعد لمعظم الدول أعداء ظاهرين محددين وأصبح على الدول التى تواجه مخاطر وليس الأعداء ، أن تبحث عن مصادر شرعية مختلفة عن الماضى . إن الدول الحديثة قد تم تكوينها فى بوتقة الحرب ، وأثرت الحرب أو الإعداد لها على معظم جوانب مؤسسات الدولة . ولقد وضعت حقوق المواطنة وبرامج الرفاهية كسعى من جانب الدول لإدماج سكانها وكسب تأييدهم ، وهى ظاهرة استمرت فيما بعد وطوال فترة الحرب الباردة . ولقد تجاهل هذه الحقيقة ألكثير من الكتاب الديموقراطيين الاجتماعيين - بمن فيهم أكثرهم تأثيراً وهو مارشال T.H. Marshall الذى نظر إلى تطور الديموقراطية الليبرالية ودولة الرفاهية على أنهما عمليتان أكثر استقلالاً مما كان عليه الحال فى الواقع .

ولم يكن تطور السوق العالمى وتراجع الحروب الكبرى هى العوامل

(*) لعل المعنى الأوضح هو التحول الديموقراطى للديموقراطية أى جعل الديموقراطية الممارسة أكثر ديموقراطية ، أو جعلها ديموقراطية حقيقية (المترجم) .

الوحيدة فى التأثير على بناء الدولة أو شرعية الحكومات. فثمة عوامل أخرى منها الانتشار الواسع النطاق لعملية التحول الديموقراطى (الدمقرطة)، الذى ارتبط ارتباطاً وثيقاً بضعف تأثير التراث والعادة. ولم يكن اللجوء إلى الديموقراطية راجعاً إلى انتصار المؤسسات الديموقراطية الليبرالية على سائر المؤسسات الأخرى، ولكنه كان راجعاً إلى تأثير القوى الأعمق التى كانت تعمل على إعادة تشكيل المجتمع الدولى، بما فيها الحاجة للاستقلال الفردى، وظهور مواطنين أكثر شفافية. إن التحول الديموقراطى (الدمقرطة) هو نوع من الالتفاف حول الديموقراطية، وعلينا أن نجد تفسيراً لهذا التناقض.

إن أزمة الديموقراطية تنتج من أنها ليست ديموقراطية بالقدر الكافى. فعلى حين انخفضت نسبة الأفراد الذين يثقون فى رجال السياسة خلال العقود الثلاثة الماضية، فإن الثقة فى الديموقراطية ذاتها لم تتراجع ، على نحو ما أوضحنا فى الفصل السابق . فهناك نسبة ٩٠% من سكان الولايات المتحدة " راضون عن الصيغة الديموقراطية للحكم " [١]. كما أوضح مسح أجرى فى إحدى عشرة دولة أوربية – غطى الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٩٠ – أن أكثر من ٩٠% يوافقون على "النظام الديموقراطى للحكم" . وأكدت نفس النسبة أننا " يجب أن نبحث عن طريق لتطوير الديموقراطية " .

ولا تنحصر القضية هنا فى مزيد من (سلطة) الحكومة أو قليل منها، وإنما يجب أن نتفق على ضرورة تكيف الحكومة مع الظروف الجديدة لعصر العولمة؛ وأن السلطة بما فيها شرعية الدولة– يجب أن تجدد على أسس فعالة. ففى مجتمع ما بعد التقاليد والعادات ، لم تعد السلطة تستطيع أن تستمد شرعيتها من بعض الرموز التقليدية أو بالقول "بأن الأمور كانت تجرى دائماً على هذا النحو". فما هى الإصلاحات التى يجب أن تنجز؟ وكيف لنا أن نجعل الديموقراطية أكثر ديموقراطية؟ إن للإجابة تعتمد جزئيا على السياق، طالما أن الدول المختلفة قد اتبعت مسارات مختلفة، وأن لها خلفيات دستورية مختلفة. ولكن الأسس العامة يجب أن تكون هى نفسها فى كل مكان. ويمكن

أن نلخص هذه الأسس فيما يلى :

(١) على الدولة أن تستجيب بنائياً للعولمة . فجعل الديموقراطية أكثر ديموقراطية يتضمن أولاً وقبل كل شئ التحول نحو اللامركزية – ولكن ليس بوصفها عملية ذات اتجاه واحد. فالعولمة تخلق منطقاً ودوافع قوية لدفع القوة إلى أسفل ، وكذلك دفعها إلى أعلى ، معنى ذلك أن هذه العملية لا تؤدى إلى إضعاف سلطة الدولة الوطنية ، فهذه الحركة المزدوجة – وهى حركة تحول ديموقراطى مزدوجة – تمثل ظرفاً لإعادة تأكيد هذه السلطة ، طالما أن هذه الحركة يمكن أن تجعل الدولة أكثر استجابة للتأثيرات التى يمكن أن تلتف حولها من كل حدب وصوب. وفى سياق الاتحاد الأوربى ، يعنى هذا أن نتعامل مع فكرة الدعم الذى يقدمه الاتحاد لبعض أعضائه بمعنى أكبر من معناه المذهبى: إنها طريق لبناء نظام سياسى لا هو دولة متعالية ولا هو منطقة تجارة حرة ، ثم هو يعمل فى نفس الوقت على إسباغ تأثير متجدد على الأمة .

(٢) على الدولة أن توسع دور المجال العام ، والذى يعنى إجراء إصلاح دستورى يتجه نحو مزيد من الشفافية والانفتاح ، بجانب توفير ضمانات جديدة ضد الفساد . فليس من قبيل الصدفة أن تواجه الحكومات فى شتى أرجاء العالم اتهامات بالفساد فى السنوات الأخيرة . ولا يرجع السبب فى ذلك إلى أن الفساد يزداد ، ولكنه يرجع إلى أن البيئة السياسية قد تغيرت. لقد اعتمدت النظم الديموقراطية الليبرالية – التى كان يفترض أن تكون مفتوحة – فى معظم الدول ؛ اعتمدت فى الواقع على صفقات وعلاقات حماية وتبعية. ومن أكبر التغيرات التى أثرت على المجال السياسى أن أصبحت الحكومات والمواطنين – على حد سواء – يعيشون بشكل متزايد فى بيئة معلومات واحدة . وخضعت الطرق المعتادة فى عمل الأشياء للتمحيص ، واتسع نطاق الأشياء والسلوكيات التى بات الناس يعدونها فاسدة وغير مقبولة .

ولا أدرى هل هى مشكلة خاصة ، أم أنها فرصة متميزة ؟ - فبالنسبة للمملكة المتحدة تحتاج البلد إلى عملية تحديث دستورى ذات شقين . لقد كان الإصلاح الدستورى على الأجندة السياسية والاجتماعية ؛ عندما نص ميثاق ١٩٨٨ على ضرورة إجرائه منذ عشر سنوات ، كما أصبح جزءاً من أجندة حزب العمال . وعندما تم طرح فكرة الإصلاح الدستورى لأول مرة ، فإنه كان موجهاً بأن إنجلترا تحتاج إلى أن تلحق بالنماذج الدستورية الأكثر تقدماً فى بلدان أخرى . وهى الآن تحتاج - بجانب هذا - إلى أن تتفاعل مع اتجاهات تغير شاملة واسعة النطاق .

فعلى خلاف كل الديموقراطيات الليبرالية الأخرى ، فإن بريطانيا ليس لديها دستور مكتوب . فالوظائف التى تضطلع بها الحكومة وحقوق وواجبات المواطنين تتحدد على أساس العادات والعرف فقط ، وإلى حد ما فى ضوء القانون . وعلى التغيير الدستورى ألا يقتصر على جعل هذه المبادئ واضحة فحسب ، وإنما عليه أن يعمل للقضاء على ثقافة السرية التى سادت الدوائر العليا فى المؤسسات البريطانية . فالتنفيذيون يستأثرون بجانب كبير من القوة، كما أن الصورة الحالية من القدرة على المحاسبة تعد ضعيفة . وتعكس اللجان البرلمانية تكوين مجلس النواب ، وليس لها من كلمة إلا فى النذر اليسير . أما مجلس اللوردات فهو ضرب من المفارقة التاريخية فى مجتمع ديموقراطى .

ويبدو الإصلاح فى أى من هذه الميادين للوهلة الأولى صعباً إلى أبعد حدود الصعوبة ، ناهيك عن محاولة الإصلاح فى كل هذه الميادين دفعة واحدة . إن الإصلاح أولاً وقبل كل شئ لابد أن يحدث من خلال نفس المؤسسات التى تمثل لب المشكلة. لقد قام حزب العمل ببداية جسورة فى هذا المجال أثناء توليه الحكم ،واتضح منها أن ما كان يبدو على أنه طرق راسخة ومستقرة للتنظيم والسلوك يمكن تعريضها لقوى التغيير عندما تتم مواجهتها مواجهة فعالة .

(٣) على الدولة التى ليس لها أعداء أن ترفع كفاءتها الإدارية وذلك للمحافظة على الشرعية أو استعادتها . إن عدم الثقة فى الحكومات على كل المستويات يرجع فى جانب كبير إلى كونها عاجزة وغير فعالة . ففى عالم تستجيب فيه تنظيمات الأعمال للتغير بسرعة وتقف على أهبة الاستعداد دائماً، يمكن للحكومة أن تتخلف عن الركب . كما أن مصطلح "البيروقراطية " ، بكل ما يحمله من دلالات ، قد اخترع للإشارة إلى الحكومة . ولذلك فإن إعادة هيكلة الحكومة يجب أن يتبع المبدأ البيئى الذى يدعو إلى : الحصول على الكثير من القليل ، مع مراعاة ألا يفهم هذا المبدأ على أنه تقليص للخدمة التى تقدمها الحكومة ، ولكن على أنه تحسين لها . وما تزال معظم الحكومات بحاجة إلى أن تتعلم من عالم الأعمال السلوك الأفضل - من ذلك مثلاً دقة تحديد الأهداف ، والمحاسبة الكفؤ ، وأبنية صناعة القرار المرنة ، والمزيد من مشاركة العاملين - مع مراعاة أن آخر هذه العوامل يرتبط بالتحول الديموقراطى . وعلى الديموقراطيين الاجتماعيين أن يستجيبوا للنقد القائل بأن المؤسسات الحكومية ، التى لا تعرف مبدأ السوق ، أضحت كسولة وأضحت الخدمات التى تقدمها بطيئة .

وكما أوضح المعلق السياسى الأمريكى ديون E.J. Dionne ، فإن الرأى يمكن أن يكون محاكاة ساخرة لنفسه ، كما لو كانت الحكومة ترادف حالة عدم الكفاءة ، متجاهلة وجود المدارس المتميزة والمستشفيات والمتنزهات العامة الجديدة .[٢] ولا تتمثل الاستجابة الملائمة فى إدخال آليات السوق ، أو آليات مشابهة لآليات السوق ، حيثما تتاح الفرصة . ولقد اعتنق كل من ديفيد أوسبورن David Osborne ، وتيد جابلر Ted Gaebler فى كتابهما بعنوان : " **إعادة اكتشاف الحكومة** " فكرة أن الحكومة يجب أن تقدم نموذجاً مصغراً للسوق . ولقد أثر كتابهما على سياسات كلينتون فى أوائل التسعينيات. ويعنى إعادة اكتشاف الحكومة (أو تجديدها) وتبنى حلول متأثرة بنظام السوق . ولكن ذلك يجب أن يعنى - أيضاً - إعادة تأكيد فاعلية

الحكومة فى مواجهة الأسواق .

(٤) ومن شأن الضغط القادم من أعلى عن طريق العولمة أن يؤدى إلى ضرورة وجود صور أخرى من الديموقراطية غير عمليات الاقتراع التقليدية . فالحكومات يمكنها أن تقيم علاقات أكثر مباشرة مع المواطنين ، ويمكن للمواطنين أن يقوموا بنفس الشئ ، وذلك من خلال " التجريب الديموقراطى " - الديموقراطية المحلية المباشرة ، الاستفتاءات الإلكترونية ، وهيئات المحلفين من المواطنين ، وغير ذلك من الاحتمالات . وليس الهدف من هذه الأساليب أن تحل محل الآليات الانتخابية العادية فى تكوين الحكومة المحلية والمركزية ، ولكنها يمكن أن تكون مكملة لها . وأحد النماذج التى يمكن الإقتداء بها النموذج الذى طبق فى السويد منذ عشرين عاماً ، حيث سمحت الحكومة للجمهور أن ينخرط على نحو مباشر فى صياغة السياسة المتصلة بالطاقة . وتقيم الحكومة والنقابات ،والأحزاب ، والمؤسسات التعليمية دورات لمدة يوم واحد فى مجال الطاقة . ويمكن لأى من الحضور فى هذه الدورات أن يتقدم بتوصيات رسمية إلى الحكومة. ولقد شارك سبعون ألفاً فى مناقشات وممارسات عملية ساهمت بشكل حاسم فى صياغة السياسة.

(٥) تعتمد شرعيةِ الدول التى ليس لها أعداء، بشكل أكبر من ذى قبل، على قدرتها على التعامل مع المخاطر. ولا تهتم عملية مواجهة المخاطر - كما أوضحنا من قبل - بتوفير الأمن فحسب، وهى الطريقة التى كانت تفهم بها المخاطر فى سياق دولة الرفاهية. كما أنها لا تهتم بالمخاطر الاقتصادية فحسب؛ فثمة مخاطر أخرى تنجم على سبيل المثال من العلم والتكنولوجيا، وتؤثر بشكل مباشر على الحكومة. كما أن الحكومة تنخرط بالضرورة فى عملية إدارة التغير العلمى والتكنولوجى، وفى التعامل مع المسائل الأخلاقية التى تنتج عنه.

ولا يمكن ترك تشخيص المخاطرة بالمفهوم الذى عرضنا له من قبل

للخبراء وحدهم. فهى تتطلب منذ البداية اهتماماً عاماً. ومن بين كثير من المواقف المختلفة التى يمكن أن تثار تلك التى تكون فيها المخاطر حقيقية ولكن الثقة فى التنظيم المسئول عن مواجهتها تكون منخفضة. فثمة إجراءات واعية تقوم على النقاش والتفكير مطلوبة فى كل مرحلة من المراحل قبل اتخاذ قرارات مواجهة المخاطر. وتضم هذه الإجراءات بطبيعة الحال الاعتماد على الخبراء، وأجهزة الحكومة والأفراد العاديين. ويستهدف تشخيص المخاطر توضيح الاختيارات العملية وحدود المعرفة التقنية والعلمية المتاحة. وتتطلب الطبيعة المعقدة لكثير من مواقف المخاطر أن يكون إطار المناقشة واسعاً.

ويعد مشروع المخاطر المقارن فى كاليفورنيا مثالاً مفيداً لكيفية ارتباط عمليات دراسة وتحليل المخاطر بإدماج المواطنين فى النقاش والتفكير. لقد تكونت ثلاث لجان فنية فى مجالات الصحة وحماية البيئة والرعاية الاجتماعية لتعمل كل بشكل مستقل لتقسيم المخاطر وفقاً لفئاتها المختلفة. كما تكونت ثلاث لجان أخرى للنظر فى كيفية إدارة هذه المخاطر ودراسة مضامينها القانونية والاقتصادية. ثم تجتمع مجموعتا اللجان سوياً للتوصل إلى النتائج النهائية. وتثير اللجان التى تشكل من الأفراد العاديين (غير المتخصصين) اهتمامات عديدة تهملها اللجان الفنية عندما تقدم المعلومات إلى صناع السياسة العامة، الأمر الذى يؤدى إلى نقاش عام ثرى حول معايير المخاطرة.

(٦) كما أن توسيع نطاق الديموقراطية لايمكن أن يكون محلياً أو وطنياً فقط. فالدولة يجب أن تكون لها نظرة كونية، فنشر الديموقراطية إلى أعلى لا يجب أن يتوقف على المستوى الإقليمى. كما أن نشر الديموقراطية إلى أسفل يعنى تجديد المجتمع المدنى الذى سنتحدث عنه تفصيلاً فيما بعد. وتحدد هذه النقاط مجتمعة شكلاً من الحكومة يجب أن يأخذ به الديموقراطيون الاجتماعيون: فالدولة الديموقراطية الجديدة يجب أن تكون:

الدولة الديمقراطية الجديدة (الدولة بدون أعداء)

*تحريك الديموقراطية إلى أسفل.
*التحول الديموقراطى المزدوج.
*تجديد المجال العام – الشفافية.
*الكفاءة الإدارية.
*آليات الديموقراطية المباشرة.
*الحكومة كمسئول عن إدارة المخاطر.

إن الدولة الديموقراطية الجديدة هى نموذج مثالى، كما أنها مفتوحة لأية تعديلات أخرى. ولا أدعى هنا أننى سوف أقدم مزيداً من التفاصيل التى نحن بحاجة إليها لتجسيد هذه الدولة فى الواقع. وفضلاً عن ذلك، فإن كل الإصلاحات تصاحبها تعقيداتها الخاصة. فالتحول نحو اللامركزية والانتقال إلى أسفل devolution – على سبيل المثال – يمكن أن تكون أفكاراً جذابة للعامة – حيث تتضمن الرجوع إلى مستوى الإقليم، والمدينة، والجيرة ومثلها مثل كل عمليات التحول الديموقراطى فإن منافعها تقترن ببعض الآثار السلبية. فالانتقال بالديموقراطية إلى أسفل يمكن أن يؤدى إلى تفتيت، إذا لم يناظره تحول فى القوة الصاعدة إلى أعلى. كما أن الانتقال بالديموقراطية إلى أسفل لا يساهم بطبيعته فى عملية التحول الديموقراطى: ولكن علينا أن نجعله يحقق هذه المساهمة. ويذهب النقاد إلى أن نقل الديموقراطية إلى أسفل يمكن أن يضيف شرائح من القوة البيروقراطية المحلية بالإضافة إلى تلك التى توجد بالفعل فى المركز السياسى. فالمدن البريطانية الفقيرة– كما يقول النقاد– يمكن أن يعاد خلقها من خلال الحكم الذاتى، وهذا رأى سديد فى الواقع[٤]. ومع ذلك فمن المخاطر الواضحة أن تتفوق بعض المدن أو المناطق على

المدن أو المناطق الأخرى، مؤدية بذلك إلى تضخيم صور عدم المساواة بين الأقاليم التى توجد بالفعل فى المملكة المتحدة(*) .

قضية المجتمع المدنى

تعد إقامة المجتمع المدنى النشط أحد مكونات سياسة الطريق الثالث. ففى مقابل اليسار القديم، الذى مال إلى رفض كافة صور القلق من الانكماش المدنى، فإن السياسة الجديدة تقبل هذا القلق باعتباره شيئا حقيقياً. فالانكماش المدنى حقيقة قائمة وملحوظة فى قطاعات عديدة للمجتمعات المعاصرة، وليست مجرد اختراع من قبل رجال السياسة المحافظين. ويمكن رؤية هذا الانكماش فى ضعف الإحساس بالتضامن فى المجتمعات المحلية ومناطق الجيرة الحضرية، وفى المعدلات المرتفعة للجريمة، وتفكك علاقات الزواج والأسرة.

ويميل اليمين إلى إنكار حقيقة أن الحرمان الاقتصادى يرتبط بهذه المشكلات. ولكنه من الخطأ بنفس القدر أن نرجع الانكماش المدنى إلى الجوانب الاقتصادية وحدها، كما كان يفعل اليسار القديم. كما أنه من الخطأ أيضا أن ننكر تأثير الفقر وتدنى الوضع الاجتماعى. ولا يمكن أن نرجع تحلل المجتمع المدنى إلى دولة الرفاهية، أو نفترض أن الأمر يمكن تحويله إلى وضع عكسى بترك المجتمع المدنى ينمو وفق آلياته الخاصة. فالحكومة يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً فى إعادة تحديد ثقافة المجتمع المدنى، وعليها أن تلعب هذا الدور.

(*) وتوجد هذه الظاهرة بالفعل، خاصة فى كثير من بلادنا، ومنها مصر، ولذلك تستحق الاهتمام . (المترجم)

تجديد المجتمع المدنى

*الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدنى.
*تجديد الجماعة من خلال تشجيع المبادرات المحلية.
*إشراك القطاع الثالث.
*حماية المجال العام المحلى.
*منع الجريمة على النطاق المحلى.
*الأسرة الديموقراطية.

ويجب على الدولة والمجتمع المحلى أن يعملا كشريكين، يسهل كل منهما للآخر شئونه، ويعمل فى نفس الوقت على مراقبته. فموضوع الجماعة موضوع جوهرى بالنسبة للسياسة الجديدة، ولكن ليس كشعار فارغ مجرد. فنمو العولمة يجعل التركيز على دور الجماعة أمراً لازماً وممكناً فى نفس الوقت، وذلك بسبب الضغط الذى تمارسه من أعلى. ولا يعنى التركيز على دور الجماعة محاولة لبعث الصور البالية من التضامن المحلى، وإنما يعنى الاهتمام بالوسائل العملية للتعجيل بالمساندة المادية والاجتماعية لجماعات الجيرة والمدن والمناطق المحلية الأوسع. وليست هناك حدود دائمة بين الحكومة والمجتمع المدنى. فالحكومة تحتاج - تبعاً للظروف - إلى أن تتغلغل فى نطاق المجتمع المدنى، وتحتاج فى أحيان أخرى إلى الابتعاد عنه. وعندما تنسحب الحكومة من الانخراط المباشر، فإن مواردها تظل ضرورية لتدعيم الأنشطة التى تضطلع بها الجماعات المحلية - خاصة فى المناطق الأفقر. وفى المجتمعات المحلية الأشد فقراً يمكن أن تحقق المبادآت والمشاركة أفضل النتائج الممكنة.

إن تراجع الثقة فى رجال السياسة ورموز السلطة الآخرين يؤشر فى

بعض الأحيان على اللامبالاة الاجتماعية. وكما أشرنا من قبل، فإن هذا ليس صحيحاً - بل إن عكس ذلك يكاد يكون هو الصحيح. فالمجتمع الذى يتسم بدرجة عالية من الانعكاسية يتميز أيضاً بمستويات عالية من التنظيم الذاتى. وتميل البحوث فى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأماكن أخرى إلى تأكيد وجود بدايات ازدهار للميدان المدنى، على الأقل فى بعض المناطق وفى بعض السياقات. ويلاحظ أن بعض الأشكال القديمة للروابط المدنية والانخراط المدنى تفقد أهميتها، ولكن ثمة أشكال أخرى من قوة المجتمع المحلى تحل محلها. ومناط الحديث هنا هو محاولة توجيه هذه الطاقة إلى غايات اجتماعية أوسع من شأنها أن تخدم الجماعات المحلية والمجتمع ككل.

ولقد تصدى روبرت وثنو Robert Wuthnow لدراسة تطور حركة الجماعات الصغيرة فى الولايات المتحدة. ويقصد بالجماعات الصغيرة عدداً قليلاً من الناس يلتقون معاً بانتظام من أجل السهر على مصالحهم المشتركة. واستخلص - معتمداً على كم كبير من البحوث- أن ٤٠% من الأمريكيين - حوالى ٧٥ مليون - ينتمون إلى واحدة على الأقل من الجماعات الصغيرة التى تلتقى بانتظام . وينمو داخل مثل هذه الجماعة شعور بالرابطة المحلية، ليس فقط بالمعنى القديم الذى يربط الأفراد بمنطقة محلية. ولكن الناس الذين تجمعهم مصالح مشتركة يلتقون سوياً للبحث عن "طريق فى الحياة":

> "إن الجماعات الصغيرة تقوم بدور أفضل بكثير مما يعتقد كثير من نقادها. فالروابط التى تخلقها لا تكون هشة قط. فالناس هنا يشعرون بأن هناك من يرعاهم. فهم يساعدون بعضهم بعضاً... كما أن الارتباطات التى تظهر بين أعضاء الجماعات الصغيرة تكشف بوضوح أننا لا نكون مجتمعاً من أفراد منعزلين يريد كل منهم أن ينجو بنفسه. على

العكس من ذلك... فبرغم الميول التفكيكية التى يزخر بها مجتمعنا، الا أننا قادرون على أن نلتقى سوياً فى روابط تدعم بعضها بعضاً"(٥).

وكثير من الجماعات التى تكونت فى الستينيات، كانت تعكس أفكاراً حول العمليات الجماعية التى ما لبثت أن انتشرت على نطاق واسع حينئذ. وتهدف بعض هذه الجماعات دون مواربة إلى بلوغ ذلك النوع من القيم التى يطلق عليها إنجلهارت Inglehart تعبير ما بعد المادية. ولقد تأثرت معظم هذه الجماعات بالنموذج العلاجى، بصرف النظر عن مجال اهتمامها. ومثلها مثل كل الجماعات والروابط، فإن الجماعات الصغيرة لها مشكلاتها وحدودها، ولكنها تعطى دليلاً على حياة مدنية غنية.

ولقد أوضح بيتر هول Peter Hall فى دراسته عن المملكة المتحدة فى فترة ما بعد العام ١٩٥٠، أوضح أن النشاط فى القطاع الثالث – أى العمل التطوعى – قد انتشر خلال الأربعين سنة الماضية (من الخمسينيات حتى التسعينيات). لقد اختفت معظم الجماعات التقليدية، وأثبتت الجماعات الجديدة أنها تفوقت على الجماعات التقليدية، خاصة جماعات مساعدة الذات والجماعات البيئية، ومن أهم التغيرات تزايد مشاركة النساء. كما سجلت جماعات البر والإحسان تزايداً عددياً ملحوظاً – فهناك أكثر من ١٦٠,٠٠٠ جماعة إحسان مسجلة رسمياً فى بريطانيا فى العام ١٩٩١. وينخرط حوالى ٢٠% من السكان فى واحدة أو أكثر من صور العمل التطوعى خلال العام، كما يفعل ١٠% من السكان هذا على أساس أسبوعى. ولقد وجد "هول" Hall أن الأفراد الأصغر سناً ينخرطون فى العمل التطوعى الآن على الأقل بنفس معدلات الأجيال السابقة.

واللافت للنظر أن معظم الزيادة فى النشاط المدنى حدثت بين الشرائح الأكثر رفاهية. أما الأفراد الذين ينحدرون من خلفيات أفقر فإنهم أميل إلى

التركيز على العلاقات الاجتماعية غير الرسمية المعتمدة على القرابة. وهناك نسب أقل من الأفراد فى الجماعات الأكثر رفاهية يعانون من غياب المساندة الاجتماعية على نحو يفوق ما هو موجود ين الشرائح الأفقر(٦).

ولهذا يجب أن تتمثل الاهتمامات الرئيسية لمشاركة الحكومة فى المساعدة فى إصلاح النظام المدنى بين هذه الجماعات. فهناك مثلاً ثمة صورة نمطية عن رابطة الطبقة العاملة وتكاملها، ولكن هذه الرابطة لم تعد موجودة الآن. وتصل المشاركة المدنية إلى أدنى مستوياتها فى المناطق ومجتمعات الجيرة التى تم تهميشها بفعل التغير الاقتصادى والاجتماعى. ويتطلب إعادة تجديد المجتمعات المحلية المحرومة تشجيعاً للمشروع الاقتصادى كوسيلة لإحداث صحوة مدنية أوسع. إن دروس الهندسة الاجتماعية التى طبقت فى الستينيات باتت الآن معروفة فى كل مكان. وتوضح الدراسات الحديثة أن المبادأة المحلية يمكن أن تقلب عمليات الانكماش رأساً على عقب إذا ما توفرت لها مساندة خارجية ملائمة(٧).

ولقد أجريت مثل هذه الدراسات فى أجزاء متعددة من العالم، وليس فى أوروبا أو الولايات المتحدة وحدهما. وتعد منطقة سيرا Ceara فى شمال شرق البرازيل نموذجاً على ذلك(٨). فقد أجريت الإصلاحات فى المنطقة من خلال جماعة من صغار رجال الأعمال، ممن يعملون فى مجالات مثل: التليفزيون، والتسويق القطاعى، والخدمات. وكانت الصفوة التقليدية فى سيرا تعتمد – فى الماضى– على تصدير المنتجات الزراعية، وتهتم بالمحافظة على الأجور فى حدها الأدنى أكثر من اهتمامها بالتنمية المحلية.

ثم حدث فيما بعد أن التقت جهود المصلحين مع المؤسسات الحكومية، مستخدمين تقنيات تخطيط تعتمد على المشاركة وتنظيم المجتمع المحلى. ومن أجل تطوير التنمية المعتمدة على الذات، تم تنفيذ مخططات لتوطين بعض المشروعات بالمنطقة. ويتم منح الأسر الأكثر احتياجاً فرصة عمل بأدنى أجر

لكل وحدة معيشة. كما أقيمت مراكز رعاية اليوم الواحد، لا تديرها الحكومة ولكن يديرها متطوعون يحصلون على أجر عند الحد الأدنى. وتم تزويد جماعات الجيرة وتنظيمات المجتمع المحلى بموارد يمكن أن تمنحها كقروض، كأن تمنح إحدى السيدات نقوداً لشراء ماكينة حياكة لكى تتمكن من أن تكسب دخلاً خاصاً بها. وترتب على ذلك أن نما اقتصاد منطقة سيرا فى الفترة من١٩٨٧ حتى ١٩٩٤ بمعدل ٤%، فى مقابل معدل نمو يبلغ ١,٤% في البرازيل ككل.

وتعد المشروعات الاجتماعية حالة أخرى فى هذا الصدد. فقد ظهرت وتبلورت مجموعة شديدة التنوع من المشروعات الاجتماعية فى بلدان مختلفة منذ الثمانينيات. ومن بين هذه ما يسمى "بائتمان الخدمة" "service credit" الذى تم تنفيذه فى عدد من المدن فى الولايات المتحدة واليابان. وفى هذا التنظيم يتم الدفع للمتطوعين فى أعمال الإحسان من خلال منح وقف يقدمها عاملون متطوعون آخرون. وثمة نظام حساب آلى يتولى تسجيل كل "دولار لأجل" يصرف لشخص أو يقتطع من أجل شخص، ويزود النظام المشاركين بحساباتهم بانتظام. وتعفى الدولارات لأجل من الضرائب ويمكن تجميعها للدفع منها للرعاية الصحية وخدمات صحية أخرى، بما فى ذلك التقليل من تكاليف التأمين الصحى. ويحاول " معهد الدولارات لأجل " The time Dollor institute" فى نيوريوك أن يطور جهاز عمالة يمكن أن يقدم تسهيلات لفرص عمل وتدريب ومشروعات مساندة اجتماعية. ويمكن للأفراد أن يستخدموا الوكالة للحصول على معلومات عن فرص العمل المتاحة، وأن يحصلوا على "دولار لأجل" لكل ساعة عمل بجانب الأجور الأصلية التى تدفعها جهة العمل. وهذه الدولارات يمكن إيداعها بالبنك ثم استخدامها إما فى مناهج تعليمية أو كمورد دخل إذا ما تعطل الشخص. وسوف يقيم المشروع الذى بدأ عام ١٩٩٨ مراكز فى اثنين وخمسين مدينة عبر العالم لتقديم برامج تطوع مدعومة من قبل أصحاب العمل تهتم بالتعليم والصحة. وسوف تعتمد

هذه المشروعات على دولارات لأجل، فى محاولة لإقامة اقتصاد آجل قائم على الجهود التطوعية ، باستخدام تكنولوجيا حاسبات متقدمة.

وعلى الحكومات أن تكون مستعدة للمساهمة فى هذه الجهود، وأن تشجع الصور الأخرى لاتخاذ القرار عند القاعدة والصور الأخرى للاستقلال المحلى. ولقد أثبتت مشروعات القروض الصغيرة فاعلية كوسيلة لتشجيع المبادرات الاقتصادية المحلية. ويمكن أن تتولى الجماعات المحلية بعض الأنشطة، ولكنها تحتاج فى الغالب إلى أن تحصل على تصريح من الحكومة أو أن تتولى الحكومة مراقبتها. ويصدق هذا على التعليم، على سبيل المثال، حيث تُمنح المدارس صوراً جديدة للقوة، ولكن بشرط أن تتولى الدولة تنظيم الطريقة التى تستخدم بها هذه القوة.

ويمكن للاستثمار المستديم فى مناطق وسط المدينة أن يخلق مهارات عمل جديدة ملائمة، وأن ينظم العلاقة بين أصحاب الأعمال المحلية، ويوفر رأس المال اللازم لتجديد الثروة العقارية. ويمكن للحكومة أن توفر رأس المال بطريق مباشر، كما يمكنها أيضاً تقديم حوافز لتشجيع المؤسسات الخاصة على مزيد من الاستثمار، وعلى توفر برامج التدريب وتسهيل المبادرات المحلية. ويوجد فى كاليفورنيا، كما يوجد فى بعض الولايات الأخرى فى أمريكا، مناطق لإقامة المشروعات الجديدة تعمل بشكل ناجح بالفعل، كما توجد مشروعات أخرى مازالت فى طور التخطيط. وقد طرحت فى هذا الصدد بعض الاقتراحات الأخرى، من بينها إعفاء رأس المال من الضرائب إذا ما أعيد استثمار الأرباح فى منظمات لا تسعى إلى الربح تقدم تدريباً على المهارات أو أى دعم للموارد المحلية الأخرى.

ولا يجب أن تهمل سياسات تجديد المجتمع المحلى المجال العام، وتلك إحدى الطرق التى يرتبط بها التحول الديموقراطى ارتباطاً مباشراً بالتنمية المحلية. وبدون ذلك فإن مشروعات تجديد المجتمع المحلى تخاطر بفصل

المجتمع المحلى عن المجتمع الأوسع، ومن ثم يصبح أكثر عرضة للفساد. ويعنى "العام" هنا الحيز الفيزيقى العام. إذ يلاحظ أن تدهور حال المجتمعات المحلية يتميز عادة بنوع من التخريب، بجانب اختفاء الأماكن العامة الآمنة، كالشوارع والميادين والمتنزهات والمناطق الأخرى التى يمكن أن يشعر الناس فيها بالراحة.

من ناحية أخرى يمكن للدولة أن تطغى على المجتمع المدنى. فقد حدث هذا بالفعل فى الاقتصاديات الشيوعية فى أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى، فلم يكن هناك مجال متطور للتفاعل العام، كما كانت العلاقات الاجتماعية اليومية تقتصر على حدود المنزل إلى حد كبير، فلم يكن يوجد فى العادة إلا القليل من المطاعم والمقاهى والمواقع العامة للتفاعل الاجتماعى. إن المجتمع المدنى الصحيح هو ذلك الذى يحمى الفرد من القوة الطاغية التى تملكها الدولة. ومع ذلك فإن المجتمع المدنى ليس - كما يتخيل البعض - مصدراً للنظام التلقائى والتناغم التلقائى. فإعادة بناء المجتمع المحلى يمكن أن تخلق بعض المشكلات والتوترات المرتبطة بها. فكم حجم القوة التى يمكن أن تمنح لتنظيمات الجيرة التى تراقب الأمن؟(*) وماذا يحدث لو أن الجماعات المحلية النشطة لها تصورات مختلفة عن مستقبل المجتمع المحلى؟ ومن الذى يحدد أين تنتهى الجماعة المحلية وأين تبدأ الجماعات الأخرى؟ لهذا يتبين على الحكومة أن تفكر فى هذه الأسئلة الصعبة وفى غيرها. كما أن الدولة يجب أن تحمى الأفراد من صراعات المصالح التى لا يخلو منها المجتمع المدنى أبداً. ولكن لا يمكن للدولة أن تتحول إلى مجتمع مدنى: "فإذا حرصت الدولة على أن تتواجد فى كل مكان، فلن يكون لها وجود فى أى مكان"[٩].

(*) نشأت مثل هذه الجماعات فى الولايات المتحدة لمراقبة الأمن فى المجتمع المحلى الصغير والإبلاغ عن الحوادث التى تقع . ثم انتقلت التجربة بعد ذلك إلى أوروبا . (المترجم)

الجريمة والمجتمع المحلى

ترتبط عمليات منع الجريمة وتقليل الخوف منها ارتباطاً وثيقاً بعملية إعادة بناء المجتمع المحلى. لقد كان من أبرز المستحدثات المهمة فى علم الجريمة فى السنوات الأخيرة اكتشاف أن ثمة ارتباطاً مباشراً بين الجريمة وبين تحلل العلاقات المدنية اليومية. لقد ظلت المجتمعات لفترات طويلة تركز على الجرائم الخطرة وحدها، كالسرقة أو الاعتداء أو العنف. ولكن ثمة تأثيراً متراكماً على مر الأيام يمكن أن تحدثه الجرائم الصغرى وصور الإساءة إلى النظام العام. وعندما طلب من سكان المدن فى أمريكا وفى أوروبا أن يشخصوا مشكلاتهم أشار سكان جماعات الجيرة التى تعانى من القلق والمشكلات إلى السيارات المهملة بلا صاحب، وتشويه الجدران، والبغاء وعصابات الصبية وطائفة أخرى من الظواهر المشابهة.

ويستجيب الناس لمخاوفهم من مصادر القلق هذه على النحو التالى: أن يهجروا هذه المناطق إذا ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، أو يشترو أقفالا ثقيلة لأبواب منازلهم ويركبوا عوارض حديدية لنوافذهم، ويهجروا أماكن الخدمات العامة. إن السلوك المخل بالنظام يعطى إشارات إلى المواطنين بأن المنطقة غير آمنة. ومن ثم فإن المواطنين الخائفين يبتعدون عن الشوارع، ويتجنبون بعض أماكن الجيرة، ويحيطون أنشطتهم وعلاقاتهم العادية بقدر من الحيطة والحذر. وكما ينسحبون فيزيقيا، فإنهم ينسحبون أيضا من أدوار المساندة المتبادلة لمواطنيهم، ومن ثم يقللون من الضوابط الاجتماعية التى تساعد على المحافظة على الروح المدنية داخل المجتمع المحلى. "وتكون النتيجة أن تتحول الجيرة التى يعانى نسيج حياتها الحضرية وعلاقاتها الاجتماعية من التمزق إلى منطقة أكثر عرضة لتزايد السلوك غير المنضبط وانتشار الجرائم الخطرة[١٠].

ولابد أن نفهم دلالات هذه الفكرة بشكل واضح. فهى لا تعنى زيادة سلطات رجال الشرطة لتطهير الشوارع من غير المرغوب فيهم. بل هى تعنى – على العكس من ذلك تماماً – أن على الشرطة أن تعمل عن قرب مع المواطنين لتحسين معايير الحياة فى المجتمع المحلى ولتحسين السلوك المدنى، مستخدمه فى ذلك : التعليم، والإقناع، والإرشاد بدلاً من الاتهام. ولقد رسم المحامى ستيفن كارتر Stephen Carter فى كتابه الأخير صورة لمستقبل المدنية فى المجتمع الحديث. وعرف المدنية بأنها : "جُماع التضحيات الكثيرة التى يتعين أن نقدمها من أجل العيش سوياً". فهى تتصل بعلاقاتنا مع الغرباء – بأن نشعر بالأمن فى اللقاءات التى تحدث فى الأماكن العامة مع أشخاص قد لا نراهم الا مرة واحدة[١١].

ويقال دائماً أن الناس لديهم خوف غير رشيد من الجريمة. وغالباً ما يعانى كبار السن، خاصة أولئك الذين يعيشون فى المناطق الأكثر فقرا، من القلق من تعرضهم للاعتداء، فى الوقت الذى قد تكون فيه احتمالات حدوث مثل هذه الاعتداء قليلة. فالصغار أكثر عرضة لحوادث الاعتداء من المسنين. ومع ذلك فإن هذا يتجاهل الحقيقة التى مؤداها أن الناس الذين يخافون الجريمة يغيرون من سلوكهم بحيث يتجنبوا المواقف التى يحتمل أن يتعرضوا فيها إلى تهديد –كالامتناع عن الخروج بعد غروب الشمس.. إلخ. ومن ثم فإن مخاطرة أن يصبح المرء ضحية سلوك إجرامى أقل مما هى عليه بالفعل.

إن النظام الشرطى القائم على التعاون مع المجتمع المحلى لا يقتصر على الاعتماد على المواطنين فحسب، وإنما لابد وأن يشمل إلى جانب هذا تغيير النظرة السائدة عن رجال الشرطة أنفسهم. لقد تبنت معظم الدول "النموذج الاحترافى للعمل الشرطى"، وذلك منذ نهاية الخمسينيات وحتى الآن. ويقوم هذا النموذج على التركيز على الجرائم الخطيرة ومعالجتها من خلال تركيز سلطة الشرطة، بما فيها تركيز العمل على المستوى الدولى عند الضرورة. غير أن التأثيرات التفكيكية للعولمة بدأت تفعل فعلها على العمل

الشرطى، بمثل ما فعلت فعلها على المجالات الأخرى. ويمكن فى هذا الصدد أن يتم التأكيد مجددا على منع الجريمة، بدلاً من التركيز على تطبيق القانون، بحيث يسير هذا جنباً إلى جنب مع تكامل العمل الشرطى مع المجتمع المحلى. إن عزل الشرطة عن أولئك الذين يفترض أنها تخدمهم ينتج نوعاً من عقلية الحصار، إذ تتضاءل فرص الاتصال المنتظم بين الشرطة والمواطنين العاديين.

ولكى ينجح هذا الأسلوب الجديد لابد أن تتكامل المشاركة بين كل من الهيئات الحكومية، ونظام العدالة الجنائية، والهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المحلى. كما يجب أن تشترك فى ذلك شتى الجماعات الاقتصادية العرقية[١٢]. ويمكن للحكومة وقطاع الأعمال أن يعملا سوياً لإصلاح مظاهر التدهور الحضرى. ومن النماذج التى يمكن أن تصلح هنا خلق مناطق محسنة متميزة لإنشاء مشروعات الأعمال، مع منح إعفاءات ضريبية للمؤسسات التى تشارك فى التخطيط الاستراتيجي وفى مشروعات استثمارية فى المناطق الجديدة المحددة. ولكى يتحقق النجاح، تحتاج هذه المشروعات إلى التزام طويل المدى بالأهداف الاجتماعية المتفق عليها.

ولا يعنى التأكيد على هذه الاستراتيجيات إنكار العلاقات بين البطالة والفقر والجريمة. بل أن النضال ضد هذه الأمراض الاجتماعية يجب أن يتم تنسيقه مع بعض الإجراءات المحلية لمنع الجريمة. ويمكن لهذه الإجراءات أن تساهم فى الواقع وعلى نحو مباشر وغير مباشر فى تعضيد العدالة الاجتماعية. فحيثما يصيب التحلل النظام المدنى والخدمات العامة والإسكان، فلاشك أن الفرص الأخرى تتقلص أيضاً. ولكن تحسين نوعية الحياة فى مجتمع الجيرة يمكن أن يعيد الحياة لكل هذا.

الأسرة الديموقراطية

تعد الأسر مؤسسة جوهرية من مؤسسات المجتمع المدني. وتعد السياسة الاجتماعية المرتبطة بالأسرة أحد الاختبارات الأساسية للسياسة الجديدة: فهل هناك سياسة للأسرة يمكن أن تتجاوز سياسة الليبراليين الجدد والنمط القديم للديمقراطية الاجتماعية؟

كما يحدث فى مناطق أخرى كثيرة، يمثل الرجوع إلى الوراء نوعا من التغير. والإحصاءات معروفة جيداً. إذ ارتفع الطلاق بمعدل كبير فى كل الدول الغربية تقريباً، وإن كانت معدلات الطلاق فى بعض الدول أعلى من البعض الآخر. وارتفعت نسبة الأسر ذات العائل الواحد، كما ارتفعت نسبة الأسر التى ترعى أطفالاً تم إنجابهم دون زواج. ففى المملكة المتحدة بلغت نسبة الأطفال المولودين بغير زواج فى العام ١٩٩٤ حوالى ٣٢% من إجمالي المواليد فى ذلك العام، بينما بلغت هذه النسبة فى إيطاليا ٧% ، وفى فرنسا ٣٥% ، وفى الدانمارك ٤٧% ، وفى السويد ٥٠%. أما عدد الأفراد الذين يعيشون بمفردهم فقد ارتفع أيضاً. ففى كثير من الدول لم يعد ينشأ فى سياق "تقليدى" إلا قلة قليلة من الأطفال، أى يعيشون فى كنف أسرة تضم والدين متزوجين وأبنائهما من صلبهما، حيث يضطلع الأب بدور العائل وتضطلع الوالدة بدور ربة البيت.

ويتحدث الكثيرون الآن عن تفكك الأسرة. وإذا ما وقع هذا التفكك، فإنه سوف يكون فائق الدلالة. فالأسرة هى المحور الأساسى لالتقاء عدد من الاتجاهات التى تؤثر فى المجتمع ككل، مثل تزايد المساواة بين الجنسين ودخول المرأة على نحو كبير فى قوة العمل، والتغيرات فى السلوك الجنسى والتوقعات الجنسية، والعلاقة المتغيرة بين البيت والعمل.

ويمتلك اليمين تفسيرات محددة للنتائج المترتبة على هـذه التغـيرات. فالأسرة فى أزمة لأن الأسرة التقليدية تتفكك. من ثم تتبع الحلول المقترحـة من هذا التحليل. من ذلك القول بضرورة رجـوع القدسـية إلـى الـزواج. فالزواج هو أساس التدريب العاطفى الرئيسى للذكور الآبقيـن، فـهو الـذى يربطهم بواجباتهم ومسئولياتهم التى لولا الـزواج لتخلـوا عنـها. ويكـون الحرمان من الأب –وفقاً لهذا الرأى– هو "أشـد الاتجاهـات الديموجرافيـة ضرراً فى هذا الجيل... وهو العامل المحرك فى معظم مشاكلنا الاجتماعيـة الملحة بدءاً من الجريمة، مروراً بالحمل فى سن المراهقة وإساءة اسـتخدام الأطفال، وصولاً إلى العنف الأسرى ضد المرأة "[١٣]. وللحفاظ على الأسرة، يجب جعل الطلاق أمراً صعب التحقيق. كما أن العلاقـات الأسـرية غـير المعتادة، مثل أسر الشواذ جنسياً، يجب ألا تحصـل علـى مسـاندة لا مـن الحكومة ولا من السلطات الدينية، أو ينبغى ألا نشجع قيامها على الإطـلاق. فزواج الشواذ جنسياً يجب أن يستمر العمل بمنعه قانوناً. كما يجب إصـلاح معايير الرفاهية التى تشجع قيام الأسر ذات العائل الواحد أملاً فى التخلـص من التأثير الضار لهذه الأسر.

ويتمسك الكثيرون من اليسار الديموقراطى الاجتماعى، وكذلـك بعـض الأحرار، برأى مخالف تماماً. فهم يذهبون إلى أن قصة الأسرة المعاصرة تشير إلى تطور صحى. فإذا كان الاختلاف والاختيار هما روح العصر، فلماذا نمنـع دخول هذه المبادئ إلى حظيرة الأسرة؟. علينا أن نتقبل أن النـاس يمكـن أن يعيشوا سوياً سعداء بدون زواج، كما أن الشواذ جنسياً يمكن أن ينشئوا أطفـالاً مثلهم مثل الأسوياء، كما أن الأسر ذات العائل الواحد قادرة على تربية الأطفال مثلها مثل الأسر التى يتوفر فيها زوجان، بشرط أن تتوفر لها الموارد الكافية.

فكيف إذن للمنحى السياسى الجديد أن يواجه مشكلات الأسرة؟ يجـب أن نكون على وعى من البداية باستحالة تبنى فكرة الرجوع إلى الأسرة التقليديـة. ويستحق الأمر أن نستمع إلى الأسباب:

*إننا نتعامل مع عمليات متجذرة للتغير الاجتماعى فى الحياة اليومية، وهو تغير يتعذر على أى جهاز سياسى أن يتصدى له ويوقفه.

*ثم أن الحنين إلى الأسرة التقليدية يضفى على الماضى صفة المثالية. فالأسر المفككة كانت موجودة فى انجلترا فى القرن التاسع عشر كما هى موجودة الآن، على الرغم من أن السبب فى القرن التاسع عشر يرجع إلى وفاة أحد الأزواج وليس إلى الانفصال أو الطلاق. وتكشف البحوث التاريخية أكثر فأكثر عن الجوانب المظلمة فى حياة الأسرة التقليدية، حيث كان العنف ضد الأطفال والإساءة إليهم جنسياً أكثر تواتراً مما كان يعتقد معظم المؤرخين.

*لقد كانت الأسرة التقليدية أولاً وقبل كل شئ وحدة إقتصادية وقرابية. ولم تكن روابط الزواج قد اكتسبت بعد الطابع الفردى كما هى الآن، ولم يكن الحب أو الميول العاطفية هى الأساس الأول للزواج، على نحو ما آلت إليه الأمور الآن.

* كان الزواج التقليدى يقوم على اللامساواة بين النوعين وملكية الأزواج للزوجات. فقد كانت المرأة أشبه بالحيوانات فى القانون الإنجليزى حتى أوائل القرن العشرين. وكان للأطفال حقوق قانونية قليلة أيضاً.

* وكانت الأسرة التقليدية تنهض على معايير جنسية مزدوجة . فالمرأة المتزوجة يتوقع منها أن تكون طاهرة وعفيفة، ويرجع ذلك فى جانب منه إلى حرص الرجل على التيقن من أبوته. أما الرجال فقد منحوا حريات جنسية أكبر.

*وكان إنجاب الأطفال هو السبب الرئيسى فى وجود الأسرة. كما كانت الأسرة الكبيرة امراً مرغوباً أو يتم تقبله باعتباره طبيعياً. أما الآن فإننا نعيش

فى حقبة "الطفل المحظوظ"، فلم يعد الأطفال يحققون فائدة اقتصادية للأسـوة، وإنما يمثلون عبئاً اقتصادياً عليها. لقد تغيرت طبيعة الطفولة وطبيعة تربيـة الطفل تغيراً جذرياً.

فاستعادة الأسرة التقليدية ليس إذن هو نقطة البداية. فـأى نقطـة مـن النقاط السابقة كافية لدحض هذه الفكرة. ومع ذلك فليس بمستغرب أنه عندمـا يتحدث النقاد اليمينيون عن الأسرة التقليدية، فإنهم لا يقصدون فـى الواقـع الأسرة التقليدية بالمرة، وإنما يقصدون مرحلة انتقالية للأسرة فى فترة ما بعد الحرب العالمية – أى الأسرة "المثالية" فى الخمسينيات. فعند هـذه النقطـة اختفت الأسرة التقليدية، ولم تكن المرأة قد دخلت بعد قوة العمل بأعداد كبيرة كما أن صور اللامساواة بين الجنسين كانت ما تزال قائمة وواضحة.

فهل يمكن أن تكون وجهة النظر البديلة لوجهة النظر اليمينية مقنعـة؟ إنها ليست كذلك، وذلك لأن فكرة تنوع صور الأسرة ليسـت مقنعـة علـى الرغم من أنها مرغوبة وغير إشكالية. فتأثير الطلاق على حيـاة الأطفـال سوف يبقى دائماً صعب القياس، لأننا لا نعرف ماذا يمكن أن يحدث لـو أن الوالدين ظلا سوياً. ولقد دحضت أضخم الدراسات التى أجريت حتـى الآن الادعاء بأن "الأطفال الذين ينشأون فى أسر ذات عائل واحد يكونون علـى نفس مستوى الأطفال الذين ينشأون فى أسر يعيش فيها الوالدان سـوياً"(١٤). ويرجع جل السبب فى ذلك إلى البعد الاقتصادى، أى الانخفاض المفاجئ فـى الدخل الذى يصاحب الطلاق. ولكن حوالـى نصـف عـدد الأطفـال ذوى الظروف الصعبة يرجع إلى قصور الرعاية الوالدية وإلى ضعـف الروابـط الاجتماعية. وقد أوضح المؤلفون أن الانفصال أو الطلاق يضعف الرابطـة بين الطفل والأب، كما يضعف الرابطة بين الطفل وشبكة علاقات الأب مـن الأصدقاء والمعارف. واستخلص المؤلفون – بناء علـى بحـث امبـيريقى مستفيض – أنه من المستحيل أن تتوفر للأمهات اللائى يعشن بمفردهن شبكة علاقات أو أسرة ممتدة لتحقيق مساندة قوية.

وليس الحال بأفضل من ذلك فيما يتصل بالزواج والأسرة ورعاية الأطفال، ولكن السؤال يتصل بالاستراتيجيات السياسية المؤثرة التى يمكن أن تحسن ظروفها وما هو النموذج المثالى للأسرة الذى نسعى للوصول إليه. أولاً وقبل كل شئ يجب أن ننطلق من مبدأ المساواة بين النوعين (الذكور والإناث)، وهو مبدأ لا يمكن الرجوع عنه مطلقاً. والحقيقة أن الأسرة تواجه هذه الأيام مشكلة محورية، وهى مشكلة الديموقراطية التى تستحق أن نركز عليها. فالأسرة قد تحولت إلى مزيد من الديموقراطية، بطرق تسير على نفس منوال التحول الديموقراطى على المستوى الاجتماعى العام؛ ومثل هذا التحول الديموقرطى يؤثر على الطريقة التى يمكن أن توفق بها الأسرة بين الاختيار الفردى والتضامن الاجتماعى.

وثمة تقارب مذهل فى المحكات هنا وهناك. فالديموقراطية فى المجال العام تشتمل على العدالة المحددة صورياً (رسمياً)، وحقوق الأفراد، والمناقشة العامة للقضايا بعيداً عن العنف، والسلطة التى يتم تشكيلها بالنقاش وليس بسلطة التراث. وتشترك الأسرة المتحولة ديموقراطياً فى هذه الخصائص، بل إن بعضها يتم حمايته عن طريق القانون الوطنى والدولى. وتتضمن عملية التحول الديموقراطى فى نطاق الأسرة: المساواة، والاحترام المتبادل، والاستقلال الذاتى، واتخاذ القرار عبر الاتصال والبعد عن العنف. وتشكل نفس الخصائص نموذجاً للعلاقات بين الآباء والأبناء. فالآباء سوف يظلوا يدعون لأنفسهم سلطة أكبر بطبيعة الحال، ويحق لهم ذلك. ولكن هذه السلطة سوف تتحقق من خلال التفاوض ، كما أنها ستكون أكثر انفتاحاً عن ذى قبل. ولا تنطبق هذه الخصائص على الأسر التى يؤسسها زوج وزوجة فقط، وإنما يمكن أن تنطبق بنفس القدر على العلاقات الجنسية المثلية.

ولابد أن نلفت النظرة مرة أخرى إلى أن الاسرة التى تنتشر فيها الديموقراطية إنما هى نموذج مثالى. فكيف يمكن للديموقراطيين الاجتماعيين أن يعملوا على تدعيم هذا المثال، وماذا يمكن للحكومة -بالذات- أن تفعل؟

ومثلما يحدث فى المجالات الأخرى، يتعين هنا أيضاً أن نحرص على التأكيد على تحقيق التوازن بين الاستقلال والمسئولية، وهو توازن تتواكب فيه أيضاً الصور الإيجابية للتشجيع مع صور الجزاء الأخرى. والآمال معقودة على الأسرة أن توفر الاستقرار فى هذا العالم المتغير، ولكن واقع الحال يقول بأن الأسرة سوف تعكس الخصائص الأخرى لهذا العالم بنفس القدر الذى تعوض فيه هذه الخصائص. ونلاحظ الآن زيادة التأكيد على المرونة والقدرة على التكيف فى مكان العمل؛ ومن الضرورى أن ينطبق نفس الشئ على القدرات التى يضفيها الأفراد على الزواج والعلاقات الأسرية. فالقدرة على المحافظة على العلاقة أمام رياح التغير، أو حتى أمام التغيرات الجذرية مثل الطلاق، أصبحت قدرة محورية، لا فى تحقيق السعادة للأفراد فحسب، وإنما كذلك لتحقيق الاستمرارية فى العلاقة بالأطفال.

أما حماية الأطفال ورعايتهم فلابد أن تظل أهم الخيوط التى توجه سياسة الأسرة. وليس الحل أن نقترح جعل الطلاق أمراً صعباً. حقيقة أن هذا الأمر يمكن أن يقلل معدلات الطلاق الرسمى فعلا، ولكنه لن يمنع الانفصال، بل إنه قد يعنى تقليل أعداد المقبلين علىالزواج أصلاً، وهو تأثير فى الاتجاه المعاكس تماماً لما يرغب فيه الساعون إلى التشدد فى قوانين الطلاق.

وتتضمن علاقات الأسرة الديموقراطية مسئولية مشتركة عن رعاية الطفل، وأعنى بصفة خاصة مزيداً من المشاركة بين الرجال والنساء، وبين الآباء وأقرانهم (أو قريناتهم) من غير الآباء، طالما أن الأمهات فى المجتمع ككل يتحملن نصيباً اقل فى النفقات (ويحصلن على نصيب أكبر فى الإثابات العاطفية من الأطفال). وكان يعتقد أن ثمة رابطة بين الزواج والأبوة، ولكن فى الأسرة التى لا تتأسس على التقاليد، حيث أصبح قرار إنجاب الطفل مختلفاً تماماً عن الماضى، سوف لن تقوم قائمة لهذه الرابطة (بين الزواج والأبوة). ومن المحتمل ألا تنخفض نسبة الأطفال الذين يولدون دون زواج، كما أن الارتباط الجنسى لفترة طويلة لن يصبح أمراً شائعاً فى المستقبل. وبناء عليه

يمكن أن ينفصل الالتزام التعاقدى نحو الطفل عن الزواج نفسه، بحيث يتعـــهد بالقيام به كل أب كالتزام قانونى، على أن يكون للآبـــاء المـــتزوجين أو غـــير المتزوجين نفس الحقوق ونفس الواجبات[١٥]. وعلى كلا الجنسين أن يـــدرك أن المواقف الجنسية تتضمن احتمالات أن ينجم عنها مسئوليات تمتد بطول الحيـــاة كلها، بما فيها المسئولية نحو حماية الطفل من سوء الاستغلال. إن إعادة بنــــاء الصورة الإيجابية للوالدية، جنباً إلى جنب مع تغيرات ثقافية أخرى، سوف يقلل من انتشار فكرة الأسرة ذات العائل الواحد. والحق أن فرض علاقة الوالدية من خلال العقود ، أمر لا يخلو من المشكلات. ومن الواضـــح أن هنـــاك صـــوراً أخرى من تحقيق التوازن بين المخـــاطرة والمســـئولية يمكـــن التفكـــير فيـــها وصياغتها فى أطر تنظيمية.

الأسرة الديموقراطية

* المساواة العاطفية والجنسية.
* الحقوق والمسئوليات المتبادلة فى العلاقات .
* الوالدية المشتركة.
* التعاقدات الأبوية لمدى الحياة.
* السلطة المتفق عليها بالنسبة للأطفال.
* التزامات الأطفال تجاه الوالدين.
* الأسرة المتكاملة اجتماعياً.

إن الديموقراطية نظام صعب التحقيق ويصعب التعايش معه، سواء فـى الأسرة أو فى المجالات الأخرى. وفيما يتعلق برعاية الأطفال، فإنها تتضمن

اشتراك الوالدين معاً فى تربية الأطفال، حتى وإن كان ذلك أمراً عسير التحقيق فى ظل الظروف المعاصرة. وتميل وجهة النظر اليمينية حول تفكك الأسرة التقليدية إلى تبنى قضية تدور حول قصور الرجال مؤداها: أن الرجال يتسمون بالامبالاة فضلاً عن أنهم لا يتحملون المسئولية؛ فما لم يسجنوا داخل زواج من النوع التقليدى، فإنهم يتحولون إلى قوة اضطراب اجتماعى.

ولكن الحقيقة أن البحوث لا تؤيد هذه الفكرة[١٦]. فالطلاق يمثل خبرة مؤلمة ومحبطة لكل من الرجل والمرأة على السواء. ثم أن الغالبية العظمى من الرجال لا يجدون راحتهم فى التخلى عن تحمل مسئولية أطفالهم. فمعظمهم يحاول أن يحافظ على علاقاته بأطفاله، حتى فى مواجهة ظروف شديدة القسوة. كما أن الكثيرين ممن يفقدون التواصل مع أطفالهم، إنما يفعلون ذلك بسبب الأزمات العاطفية التى يمكن أن يتعرضوا لها، أو بسبب عداوة الطرف السابق فى العلاقة الزوجية، وليس بسبب الرغبة فى تبنى أسلوب حياة "منفلت".

وكما أشار أحد الباحثين، فإن هناك خيطاً رفيعاً جداً بين الآباء الذين يظلون على ارتباط وثيق بأطفالهم بعد الطلاق وأولئك الذين يفقدون الارتباط بأطفالهم. وأكثر العوامل حسماً فى هذا الصدد ليس هو اتجاه الأب، وإنما نوع استجابة الآخرين، بالإضافة إلى الأحداث المصاحبة التى تدفع بالأمور فى اتجاه معين دون آخر. وعندما يفقد كثير من الآباء اتصالهم بأطفالهم نجدهم لا يقفون بجانبهم اقتصادياً. ومع ذلك فإنه على العكس من وجهة النظر التى تؤكد على "الرجل المنفلت"، فإن هذه القضية لا تبدو من القضايا التى تتصل بالنوع. فقد اكتشفت دراسة لمكتب التعداد الأمريكى أن الأمهات غير الحاضنات أقل حرصاً من الرجال غير الحاضنين على دفع النفقات التى تفرضها المحكمة لرعاية الطفل[١٧].

ومن الممكن تشجيع التعاون بين الزوجين عن طريق بعض الأساليب

المستحدثة. من ذلك أن مفهوم "الأم التى تعيش بمفردها" ومفهوم "الأب الغائب" الذى يهجر أسرته – وهما مفهومان يستخدمان على نطاق واسع فى القانون – يساعدان على تكريس موقف يتم النظر فيه لأحد الوالدين – غالباً ما يكون الأب – على أنه هامشي. كما أن العوامل الاقتصادية تلعب هى الأخرى دوراً مهماً فى هذا الصدد. فلماذا لا تقدم الرعاية خارج المدرسة للطفل فى الأسرة التى يهجرها الأب بنفس الطريقة التى تقدم بها الآن للأسرة التى تعيش فيها الأم بمفردها؟. إن الآباء يجب أن يمنحوا حقوقاً والدية أكثر مما عليه الحال الآن، ولكن يجب أن يتم تزويدهم – كلما كان ذلك ضرورياً – بالوسائل التى تمكنهم من تحمل المسئولية.

وكثيراً ما يتحدث رجال السياسة عن الحاجة إلى الأسر القوية من أجل دعم وتنمية التماسك الاجتماعى. وهم ليسوا على خطأ فى ذلك، ولكن هناك بعض الاعتبارات التى يجب أن تراعى. **أولاً:** فالأسرة لا تشير فقط إلى الآباء الذين لديهم أطفال لرعايتهم، ولكن الأطفال عليهم أيضاً أن يتحملوا بعض المسئوليات تجاه آبائهم، وإن يكن بغير الشكل المعاكس. فمن الضرورى النظر فيما إذا كان الأمر ملزماً من الناحية القانونية. وكانت الحكومة الفيدرالية فى الولايات المتحدة قد فكرت فى عام ١٩٨٣ فعلاً فى أن تطلب من الأطفال مساعدة الآباء كبار السن، كجزء من برنامج للمساعدات الطبية. ولكن هذا الاقتراح لم يجد طريقة إلى التنفيذ أبداً، على الرغم من أن ٢٦ ولاية لديها الآن نصوص قانونية تلزم الأطفال بتقديم المساعدة للآباء المحتاجين لها[١٨]. وعلى الرغم من أن هذه القوانين لم تطبق الا فى النذر اليسير، الا أن هذه الفكرة تناسب العصر. فعلى سبيل المثال، فإن هذه الالتزامات يمكن أن تندمج فى تعاقدات لتحمل مسئولية الوالدية طوال العمر.

وثانياً: فإننا لسنا بحاجة إلى أن ننظر بعيداً لنرى أن الأسر القوية لا تخلق التضامن الاجتماعى بالضرورة. وتقدم لنا منطقة جنوب إيطاليا مثالاً لذلك على نطاق واسع، ولكن نفس الشئ يمكن أن ينطبق على مناطق أخرى.

وعلى سبيل المثال، فإن بعض الأحياء الفقيرة يمكن أن تكون بها أسر ذات سجل إجرامي حافل، في الوقت الذى تكون فيه الروابط والالتزامات القوية هى نفسها الأساس الذى تقوم عليه أنشطتها المخالفة للقانون. وقد تميل الأسرة الملتزمة بالقانون إلى أن تغلق بابها على نفسها، وأن تتوقف عن ممارسة مسئولياتها تجاه الجيرة التى تعيش فيها. إن الأسرة القوية لا يمكن أن تكون مصدراً للتماسك المدنى الا إذا نظرت نحو الخارج مثلما تنظر إلى الداخل – وهذا هو ما أعنيه بمصطلح الأسرة المتكاملة اجتماعياً. فعلاقات الأسرة تشكل جزءاً لا يتجزأ من نسيج أوسع للحياة الاجتماعية.

* * *

الفصل الرابع

دولة الاستثمار الاجتماعى

اعتبرت الديموقراطية الاجتماعية الكلاسيكية عملية صناعة الثروة متطابقة تقريباً مع اهتمامها الأساسى بالأمن الاقتصادى وإعادة التوزيع. وقد وضع الليبراليون الجدد المنافسة وتخليق الثروة على قمة الأولويات. وبالنظر لطبيعة السوق العالمى، فإن سياسات الطريق الثالث تؤكد هى الأخرى تأكيداً شديداً على هذه الخصائص ذات الأهمية الحاسمة. ومع ذلك، فإن هذه السياسات لن يتسنى تطويرها إذا ما تجاهلنا الأفراد وتركناهم ليطفوا أو يغرقوا فى دوامة الاقتصاد. فالحكومة لها دور جوهرى فى الاستثمار فى الموارد البشرية والبنية التحتية التى يتطلبها تطوير ثقافة مواتية لتنظيم المشروعات.

ولعله من الممكن أن نذهب إلى أن سياسات الطريق الثالث، تدعو إلى **اقتصاد مختلط من نوع جديد**. وهناك شكلان معروفان من الاقتصاد المختلط القديم. ينطوى أحدهما على الفصل بين الدولة والقطاع الخاص، مع احتفاظ القطاع العام بنصيب كبير من الصناعة تحت سيطرته. أما الآخر فكان - وما يزال - يسمى بالسوق الاجتماعى. وفى كلا الشكلين تظل الأسواق خاضعة للسيطرة الحكومية إلى حد بعيد. ولكن الاقتصاد المختلط الجديد يسعى بدلاً من ذلك إلى تحقيق التعاون بين القطاعين العام والخاص، وذلك باستخدام

آليات السوق، مع وضع المصلحة العامة نصب عينيه. وينطوى ذلك على إيجاد توازن بين السيطرة واللا سيطرة، على المستوى العابر للقوميات وعلى كل من المستوى القومى والمحلى، وتوازن بين الجوانب الاقتصادية والاقتصادية فى حياة المجتمع. ويحظى ثانى هذين البعدين على الأقل، بذات القدر من الأهمية التى يتمتع بها الأول، مع أنه يتحقق جزئياً من خلال البعد الأول.

ويتسم الاقتصاد الدينامى بدرجة عالية من تكوين الأعمال وتحللها. ولا يتوافق هذا التحول المستمر مع المجتمع الذى تسوده العادات المسلم بها، بما فى ذلك تلك العادات الناجمة عن أنظمة الرفاهية. وينبغى على الديموقراطيين الاجتماعيين أن يغيروا من طبيعة العلاقة بين المخاطرة والأمان التى تنطوى عليها دولة الرفاهية، وذلك بهدف تكوين مجتمع من "راكبى المخاطر المسئولين" فى مجالات العمل الحكومى، ومشروعات الأعمال، وفى أسواق العمل. فالناس يحتاجون إلى الحماية عندما تسوء الأوضاع، ولكنهم يحتاجون أيضاً إلى طاقات مادية ومعنوية تمكنهم من عبور محطات التحول الرئيسية فى حياتهم.

وتحتاج قضية المساواة إلى تفكير دقيق. فالمساواة والحرية الفردية يمكن أن يتصارعا، وليس من الصواب التظاهر بأن المساواة والتعددية والدينامية الاقتصادية تتسم بالتناغم مع بعضها البعض على الدوام. فتنامى عدم المساواة، الناتج عن التغيرات البنائية أمر ليس من اليسير مواجهته. ومع ذلك، فإن الديمقراطيين الاجتماعيين لا ينبغى لهم أن يقبلوا القول بأن المستويات المرتفعة من عدم المساواة تخدم الانتعاش الاقتصادى، أو أنها أمر لا يمكن تجنبه. وعليهم أن يبتعدوا فى ذات الوقت عما كان يمثل فى الماضى أحياناً وسواس عدم المساواة، وأن يعيدوا التفكير فى المساواة. فالمساواه ينبغى أن تساهم فى خلق المزيد من التنوع، لا أن تقف فى طريقه.

ولأسباب سوف أذكرها فيما بعد، فإن قضية إعادة التوزيع ينبغى ألا تختفى من أجندة الديموقراطيين الاجتماعيين. ولكن المناقشات الحديثة بين الديموقراطيين الاجتماعيين قد غيرت بؤرة التركيز وجعلتها : "إعادة توزيع الإمكانيات"، ومعهم كل الحق فى ذلك. أى أن تنمية الإمكانات الإنسانية ينبغى أن تحل محل إعادة التوزيع فى ظل "الأمر الواقع" إلى أقصى حد ممكن .

معنى المساواة

يفترض العديدون أن النموذج الوحيد للمساواة اليوم يجب أن يكون نموذج تكافؤ الفرص أو وفقاً لنظام الجدارة، وهذا هو النموذج الليبرالى الجديد. ومن المهم أن نكون على بينة بطبيعة الأسباب التى تجعل هذا الموقف أمراً غير قابل للتحقق. ففى المحل الأول، وبافتراض أن هذا النموذج قابل للتحقق، فإن مجتمعاً يعتمد على نظام الجدارة اعتماداً فائقاً، سوف يخلق قدراً كبيراً من عدم المساواة فيما يترتب على ذلك من نتائج، وهو أمر من شأنه أن يهدد التماسك الاجتماعى. ولنتأمل - على سبيل المثال - ظاهرة أن يستحوذ الفائز على كل شئ، وهى الظاهرة التى تتمثل بجلاء فى أسواق العمل. فسوف نجد أن شخصاً ما يتفوق بقدر طفيف من الموهبة يمكن أن يستحوذ على راتب أكبر من ذلك الذى يحصل عليه الآخر. فلاعب التنس رفيع المستوى أو مغنية الأوبرا اللامعة تكسب أكثر كثيراً من أى شخص لا يتمتع بمثل هذه الموهبة، ويحدث هذا فى الواقع بسبب تفعيل نظام الجدارة. وعندما تكون الفروق الهامشية الضئيلة -التى يمكن بالكاد ملاحظتها- هى التى تصنع الفرق بين النجاح والفشل، فإن الأمر بالنسبة لمشروع ما ينطوى على مخاطر هائلة. ثم أن الأفراد الذين يعتقد أنهم يتميزون بهذا القدر الضئيل من

الموهبة يتلقون مكافآت تفوق بكثير حقيقة موهبتهم الفعلية. ويمثل هذا الفريق من الناس فئة جديدة تسمى "المشاهير المغمورين"[1].

وما لم يكن نظام الجدارة مصحوباً بتغير بنائى فى توزيع الوظـــائف، وهو بطبيعته لا يمكن أن يكون إلا مرحلة انتقالية، فإن مجتمع الجدارة سوف يشهد قدراً كبيراً من الحراك (الاجتماعى) إلـــى أســفل. ويصبــح علـــى الكثيرين أن ينحدروا إلى أسفل، لكى يتمكن الآخرون من الحراك إلى أعلـــى. وقد أظهرت بحوث كثيرة أن انتشار الحراك إلى أسفل يفضى إلى الاقتـــلاع الاجتماعى ويولد شعوراً بالاغتراب لدى الأفراد الذين يتعرضون له. معنـــى ذلك أن الحراك الاجتماعى الواسع النطاق إلى أسفل سوف يمثـــل مصـــدراً لتهديد التماسك الاجتماعى، شأنه فى ذلك شأن تلـــك الطبقـــة الناقمـــة مـــن المستبعدين. والواقع أن تطبيق نظام الجدارة بشكل كامل من شأنه أن يخلـــق نموذجاً متطرفاً لمثل هذه الطبقة التى يمكن أن نصفها بأنها طبقة المنبوذيـــن. فالأمر لن يقتصر على وجود مجموعات من الناس فى القاع وحسب، بـــل إن هؤلاء سوف يرون أن فقدانهم للقدرة هو الذى جعل من وضعهم هذا أمـــــراً سليماً ومبرراً: ومن العسير تصور أى شئ أكثر مدعاة لليأس من ذلك.

غير أن وجود مجتمع يستند كلية إلى نظام الجدارة، ليس فقط متعـــــذر التحقيق، ولكنه – فـــوق هذا – فكرة متناقضة ذاتياً . فإن مجتمع الجـــدارة – ولأسباب أوضحناها سلفا – سيتسم غالباً بقدر كبير من عدم المســـاواة فيمـــا يحققه من نتائج. وفى مثل هذا النظام الاجتماعى، فإن أصحـــــاب الحظـــوة المتميزين سيكونون أقدر على توريث ما يتمتعون به من امتيازات لأبنائـــهم، ومن ثم يعملون على تدمير نظام الجدارة ذاته. ونلاحظ – فى النهاية– أنـــــه حتى فى مجتمعات المساواة النسبية التى تبنت النموذج السوفيتى، حيث لـــــم يكن بمقدور الثروة أن تؤمن مستقبل الأطفــــال، كـــان بوســـع الجماعـــات المحظوظة أن تمرر امتيازاتها إلى أطفالها.

ولا تعنى هذه الملاحظات أن مبادئ نظام الجدارة عديمة الأهمية بالنسبة لفكرة المساواة، ولكنها تعنى أن هذه المبادئ لا يمكن أن تستوعب المساواة أو يمكن أن تستخدم فى تعريفها. ماذا تعنى المساواة إذن؟ تعرف السياسات الجديدة المساواة على أنها **الاستيعاب** وتعرف عدم المساواة باعتباره **الاستبعاد**، وإن كان هذان المصطلحان يحتاجان بدورهما إلى بعض الإيضاح. فالاستيعاب – فى أوسع معانيه – يعنى المواطنة، والحقوق والواجبات المدنية والسياسية، التى ينبغى أن يتمتع بها كل أفراد المجتمع، ليس فقط من الناحية الشكلية، ولكن كحقيقة من حقائق حياتهم. وهو يشير أيضاً، إلى الفرص المتاحة، والمشاركة فى المجال العام. ففى المجتمع الذى ما يزال العمل فيه يحظى بأهمية محورية بالنسبة لتقدير الذات، وتحديد مستوى المعيشة، فإن القدرة على الالتحاق بالعمل تعد أحد الأطر الرئيسية للفرص. ويمثل التعليم إطاراً آخر، وسوف يظل كذلك حتى ولو لم يكن ذا أهمية بالغة بالنسبة لاحتمالات التوظف المرتبطة به.

وهناك شكلان للاستبعاد أصبحا على درجة فائقة من الوضوح فى المجتمعات المعاصرة. الأول هو استبعاد أولئك القابعين فى القاع، والمعزولين عن التيار الرئيسى للفرص التى يتيحها المجتمع. أما الشكل الثانى – عند القمة – فهو الاستبعاد الإرادى، " ثورة جماعات الصفوة " : حيث تنسحب الجماعات الثرية من النظم العامة، إذ يختار أعضاؤها أن يعيشوا بمعزل عن بقية المجتمع[٢]. وبدأت الجماعات المحظوظة تعيش داخل مجتمعات محاطة بالأسوار، وتنسحب من نظم التعليم العام والصحة العامة الخاصة بالمجتمع الكبير.

لقد أصبح الاستيعاب والاستبعاد مفهومان مهمان فى تحليل عدم المساواة وفهم الاستجابة له، بسبب التغيرات المؤثرة التى يحدثانها فى البناء الطبقى فى المجتمعات الصناعية، والتى عرضنا لها بإيجاز فيما سبق. فمنذ ربع قرن خلا كان أغلبية السكان العاملين يشغلون وظائف يدوية فى الصناعة على

الأغلب. ثم جاءت تكنولوجيا المعلومات فأثرت بشكل جذرى فى طبيعة الإنتاج الصناعى، وقلصت من الطلب على العمالة غير الماهرة بصورة حادة. إذ حلت نظم التصميمات المعتمدة على الكومبيوتر، وكذلك التصميم حسب طلب العميل، ونظم التخزين والتوزيع الآلى، وتحقيق التكامل بين الإنتاج من ناحية والموردين والعملاء من ناحية أخرى، حل كل ذلك محل الأعمال التى كانت تنجز يدوياً فيما سبق. ونجد اليوم أن أقل من عشرين بالمائة من قوة العمل فى أغلب الاقتصادات المتقدمة تعمل فى الصناعة، وما فتئ نصيبها النسبى يتضاءل. لقد اختفت إلى حد كبير الطبقة العاملة التقليدية، كما أن مجتمعات الطبقة العاملة التى كانت تتركز مثلا حول صناعات استخراج الفحم والحديد وإنتاج الصلب أو بناء السفن قد تغير طابعها.

وبعض هذه المجتمعات تم تجديده وإحياؤه، فى حين أن البعض الآخر سار فى طريق التدهور. وأصبحت مثل هذه المجتمعات معزولة عن المجتمع الأوسع شأنها فى ذلك شأن أحياء وسط المدينة المثقلة بأعبائها. وحيث تتمتع جماعات الأقليات بحضور قوى، نجد أن التعصب السلالى يلعب دورا واضحا فى تعزيز عمليات الاستبعاد. ونلاحظ أن المدن الأوروبية اليوم تجتذب أعدادا كبيرة من المهاجرين، كما سبق أن فعلت المدن الأمريكية، فتسهم من خلال ذلك فى خلق فئة من "الفقراء الجدد" فى كل من لندن وباريس وبرلين وروما، وغيرها من المناطق الحضرية. وهكذا نجد أن الاستبعاد الاقتصادى، غالبا ما يكون فى نفس الوقت أيضا استبعادا فيزيقيا وثقافيا. إذ تتسم المناطق المتدهورة، بتهاوى الإسكان إلى الحضيض، كما يؤدى النقص فى فرص التوظف إلى تدهور الحافز للتعليم، الأمر الذى يؤدى إلى عدم الاستقرار الاجتماعى وغياب التنظيم. إن أكثر من ٦٠% من السكان فى سلسلة العزب المحلية حول مدينة لندن، وهو الميل المربع الأكثر غنى فى بريطانيا، متعطلين عن العمل. ومع ذلك فإن مدينة المطار الشديدة القرب، لا تستطيع أن تجد عمالا مهرة يغطون حاجتها من العمالة[٣].

الاستيعاب والاستبعاد

لا يتعلق الاستبعاد بالتدرج فى عدم المساواة ، بل بالآليات التى تعمل على عزل جماعات من الناس عن التيار الاجتماعى الأساسى. فعلى قمة مجتمع، يرجع الاستبعاد الإرادى إلى عدة عوامل. إذ يعد امتلاك الموارد لاقتصادية للانسحاب من المجتمع الكبير بمثابة الشرط الضرورى، ولكنه لا يقدم التفسير الكامل للأسباب التى تفضى بالجماعات إلى هذا الاختيار. إن الاستبعاد عند القمة لا يمثل فقط تهديداً للمجال العام أو التضامن الاجتماعى، كما هو الحال بالنسبة للاستبعاد على مستوى قاع المجتمع، بل هو يرتبط به ارتباطاً سببياً. ويمكن أن ندرك بسهولة التلازم بين هذين الشكلين من أشكال الاستبعاد من واقع النماذج المتطرفة التى عرفتها بعض البلاد كالبرازيل أو جنوب أفريقيا. ولذلك فإن الحد من الاستبعاد الإرادى لجماعات الصفوة يعد مسألة ذات أهمية محورية لخلق مجتمع أكثر قدرة على استيعاب أولئك الذين ينتمون إلى قاع المجتمع.

مجتمع الاستيعاب

*المساواة باعتبارها استيعابا.
*مجتمع يأخذ بنظام الجدارة بقدر محدود.
*تحديد المجال العام (الليبرالية المدنية) .
*تجاوز المجتمع المتمحور حول العمل.
*الرفاهية الإيجابية.
*دولة الاستثمار الاجتماعى .

ولقد ذهب كثيرون إلى القول بأن تراكم الامتيازات عند القمة لا يمكن وقفه. فمظاهر عدم المساواة فى توزيع الدخول آخذة فى التزايد فى معظم المجتمعات. ففى الولايات المتحدة، على سبيل المثال، اتجهت ٦٠% من الدخول المكتسبة خلال عقد الثمانينات إلى الواحد فى المائة الأكثر ثراء من السكان، فى حين أن الدخول الحقيقية لربع السكان الأكثر فقراً ظلت ثابتة على حالها خلال الثلاثين عاماً الماضية تقريباً. ونلمس اتجاهاً مماثلاً لذلك فى المملكة المتحدة وإن كان بدرجة أقل تطرفاً. فالهوة بين العاملين الأعلى أجراً ونظرائهم الأقل أجراً أصبحت أوسع مما كانت عليه خلال الخمسين عاماً الماضية. وفى حين أن الأغلبية العظمى للسكان العاملين هم الآن فى وضع أفضل فعلاً مما كانوا عليه منذ عشرين سنة مضت، إلا أن أفقر عشرة بالمائة شهدوا تدهوراً فى دخولهم الحقيقية.

ومع هذا، فإنه لا يترتب على ذلك القول بأن مثل هذه الاتجاهات مقدر لها أن تستمر فى مسارها أو تزداد سوءاً. فالتجديد التكنولوجى لا يمكن تقدير مداه، ومن الممكن أن يتحول الاتجاه نحو تعاظم عدم المساواة فى لحظة ما إلى الاتجاه الآخر. وهذه الاتجاهات على أية حال أكثر تعقيداً مما تبدو عليه للوهلة الأولى. فقد أظهرت واحدة من أكثر الدراسات شمولاً، أن عدم المساواة فى توزيع الدخل قد انخفض ولم يتزايد فى بعض الدول المتقدمة خلال السنوات الثلاثين الأخيرة. وبالطبع، فإننا لا نعرف على وجه التحديد إلى أى مدى يمكن الثقة فى بيانات الدخل، فمحاولات قياس الاقتصاد الثانوى ليست سوى تخمينات . ومن شأن هذا الاقتصاد الثانوى أن يؤدى إلى زيادة عدم المساواة، ولكنه يحتمل أيضاً أن يفضى إلى العكس، لأن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية مثل المقايضة، والتحويلات النقدية غير الرسمية تشيع بقدر أكبر بين جماعات الفقراء. وأخيراً، فإن الدول التى عرفت فترات طويلة من حكم الليبراليين الجدد قد أظهرت درجة أعلى من الزيادة فى عدم المساواة مقارنة بغيرها من البلدان. ولهذا احتلت كل من الولايات المتحدة

ونيوزيلاندا والمملكة المتحدة المراتب المتقدمة فى هذا المضمار.

وقد ذهب الصحفى السياسى ميكى كاوس Kaus، فى معرض تحليله للوضع فى الولايات المتحدة، إلى اقتراح عقد تفرقة بين الليبرالية الاقتصادية، و"الليبرالية المدنية"(٤). فالهوة بين الأغنياء والفقراء سوف تستمر فى النمو، ولا يمكن لأحد أن يوقفها. ومع ذلك، فإن المجال العام يمكن أن يتجدد من خلال "الليبرالية المدنية". ومن المؤكد أن كاوس قد أصاب فيما ذهب إليه من أن الاتجاه إلى تفريغ المجال العام يمكن تحويله فى الاتجاه العكسى، وأن التصدى للاستعباد الاجتماعى عند القمة ليس مجرد مسألة اقتصادية. ومع ذلك فإن صور عدم المساواة الاقتصادية ليست بالتأكيد منبتة الصلة بآليات الاستبعاد، ولا ينبغى لنا أن نتخلى عن محاولة خفض مستوياتها.

ونجد فى الإطار الأوروبى، أن المحافظة على مستويات الإنفاق على الرفاهية تمثل أحد العناصر الأساسية لمواجهة عدم المساواة. وقد تحتاج دولة الرفاهية إلى إصلاح جذرى، ولكن نظم الرفاهية تؤثر فعلا- وينبغى أن تؤثر - فى توزيع الموارد. ويمكن التفكير مليا فى استراتيجيات أخرى، يصلح بعضها للتطبيق على نطاق واسع، مثل نظم ملكية العاملين للأسهم، وهى نظم ذات أثر كبير على إعادة توزيع الدخل. وتعد المساواة المتزايدة بين النوعين (الذكور والإناث) أحد العوامل الرئيسية والمؤثرة على توزيع الدخل. ونلاحظ على هذا المجال أن عدم المساواة بين النوعين فى الدخول (آخذ فى الانخفاض لا الارتفاع)، وهو الأمر الذى يناقض -مرة أخرى- الادعاء المخل بأن المجتمع يتحرك باتجاه تعاظم عدم المساواة. كذلك تؤثر التغيرات فى الأسرة فى بنى عدم المساواة. من هذا أن نصف أولئك الذين كانوا ضمن العشرين بالمائة الأعلى دخلا فى المملكة المتحدة عام ١٩٩٤-٩٥، كانوا إما عزابا يعملون لكل الوقت أو أزواجا يعملون جميعا كل الوقت. فالأنماط الجديدة لعدم المساواة ليست أمرا معطى مسلما به. ولكنها يمكن أن تتأثر بالسياسات الحكومية، كتلك السياسات التى تدعم انخراط أرباب الأسر ذات

العائل الواحد فى قوة العمل.

ومع ذلك، فإن "الليبرالية المدنية" - أى إعادة الاستحواذ على المجال العام - يجب أن تكون جزءاً رئيسياً من مجتمع الاستيعاب عند قمته. كيف يمكن - إذن - تجديد هذه الليبرالية أو الحفاظ عليها؟ يعد التأسيس الناجح للقومية الكوزموبوليتانية أحد السبل إلى ذلك. إذ أن الناس الذين يشعرون بأنهم أعضاء فى المجتمع القومى سوف يكونون أكثر ميلاً للإقرار بالتزامهم تجاه الأعضاء الآخرين فى هذه القومية. كما أن تطوير روح مشروعات أعمال مسئولة يعد من الأمور المهمة كذلك. أما من حيث التضامن الاجتماعى، فإن أكثر الجماعات أهمية ليست هى جماعات الأغنياء فقط، وإنما هى كذلك أصحاب المهن الفنية وأبناء الطبقة الوسطى من العاملين بأجر. ذلك أنهم أقرب الفئات إلى الخط الفاصل الذى يتهدد الواقفون بعده الانسحاب من المجال العام. ومن شأن تحسين نوعية التعليم العام، والمحافظة على خدمات صحية ذات تمويل جيد، والتوسع فى أماكن الترفيه العامة الآمنة، والسيطرة على معدلات الجريمة؛ من شأن كل هذه العوامل أن تلعب دوراً مهماً فى استيعاب الفئات العليا. ولهذه الأسباب لا يصح أن يختزلها إصلاح دولة الرفاهية إلى مجرد شبكة أمان. ويمكن القول أن نظام الرفاهية الذى يعود بالنفع على كافة المواطنين، هو الوحيد القادر على تخليق أخلاقية عامة للمواطنة. أما حيث تتخذ دولة الرفاهية صورة سلبية، وحيث تستهدف الفقراء فقط، كما كان الحال فى الولايات المتحدة، فإن ذلك سوف يسفر عن نتائج تؤدى إلى الشقاق الاجتماعى.

وتتسم الولايات المتحدة بمستويات عالية من عدم المساواة الاقتصادية مقارنة بأى بلد صناعى آخر. إلا أنه حتى فى هذا المجتمع، وطن النزعة الفردية التنافسية، فإن هناك مدعاة للأمل فى إمكانية احتواء "ثورة جماعات الصفوة". وقد توصل عالم الاجتماع آلان وولف Wolf فى أحدث بحوثه إلى ضعف الشواهد التى تشير إلى أن الشريحة العليا من الطبقة الوسطى تميل إلى

الانسحاب من المجتمع الواسع. واكتشف كذلك وجود تأييد واسع فى أمريكا لفكرة العدالة الاجتماعية "أميل إلى أن يشترك فيه المسيحيون المحافظون والليبراليون من سكان الساحل الشرقى"[٥]. ولكن الأغلبية تعتقد أن عدم المساواة الاجتماعية فى أمريكا قد بلغ حداً بعيداً من التطرف "

> إن الاقتصاديين الذين يناصرون مبدأ الحرية الاقتصادية يميلون إلى القول بأن المرتبات العالية التى يحصل عليها كبار المديرين التنفيذيين ، حتى وإن بدت مفرطة، إنما تعود على الجميع بالفائدة فى نهاية الأمر، ذلك أن الشركات العاجزة أو المديرين التنفيذيين الذين يتلقون أجوراً دون المستوى لا يخدمون المصلحة الحقيقية لأى طرف. بيد أن الطبقة الوسطى الأمريكية تميل إلى اعتبار المرتبات الكبيرة التى تدفعها الشركات ضرباً من الأنانية، وأن الناس والمؤسسات تتسم هى الأخرى بالأنانية، لأنها تتجاوز المعقول وتهدد النظام الاجتماعى الهش[٦].

وليس من العسير التفكير فى السياسات التى يمكن أن تفضى إلى أثر إيجابى على المجال العام، بدلاً من تلك التى تعمل على تآكله. فالرعاية الصحية، على سبيل المثال، يجب أن تلبى احتياجات القاعدة العريضة. وينبغى أن تفهم الرعاية الصحية هنا بالمعنى الواسع، الموازى لفكرة الرفاهية الإيجابية والتى سوف نناقشها فى موضع لاحق. كما أن تقليل التلوث البيئى، على سبيل المثال، يمثل فائدة عامة. والواقع أن الاستراتيجيات الإيكولوجية تعد مكوناً جوهرياً من مكونات مكاسب أسلوب الحياة، حيث أن معظم المنافع الإيكولوجية تتجاوز حدود الطبقات.

ويعمل الاستبعاد عند قاع المجتمع، شأنه فى ذلك شأن الاستبعاد عند

قمته ، على أن يعيد إنتاج نفسه. ولذلك فإن أى استراتيجية يمكن أن تكسر دائرة الفقر يجب أن نسعى فى إثرها:

> من الأمور ذات الأهمية المطلقة أن نساعد البالغين الذين يفتقرون إلى المهارات الأساسية أو المؤهلات على اكتساب بعض هذه المهارات أو المؤهلات، وأن نساعد أولئك الذين تقادمت مهاراتهم على أن يحدثوها، وأن ندعم ثقة أى شخص انهارت معنوياته كنتيجة تعطله عن العمل لفترة طويلة. إذ نلاحظ أن أولئك الذين يفتقرون إلى مهارات يكونون أكثر عرضة للتعطل بمعدل خمسة أمثال أقرانهم من ذوى المستويات التعليمية الأعلى، فالوظائف فى النهاية تكون من نصيب أولئك الصالحين للعمل[٧].

لقد أصبح التعليم والتدريب بمثابة قدس الأقداس الجديد فى أعين السياسيين الديموقراطيين الاجتماعيين. وقد ذاع عن تونى بلير Blair وصفه الشهير لألوياته الثلاثة الأولى فى الحكم بأنها : "التعليم، التعليم، التعليم". كما يمكن أن نلمس بوضوح الحاجة إلى مهارات تعليمية مطورة وإلى التدريب على المهارات فى غالبية الدول الصناعية، وبخاصة فيما يتعلق بجماعات الفقراء. فمن ذاك الذى يمكن أن ينازع فى أن السكان المتعلمين تعليماً جيداً أمر مرغوب لأى مجتمع؟ إن الاستثمار فى التعليم يعد أمراً ضرورياً لأى حكومة اليوم، وهو أساس لا غنى عنه لعملية إعادة توزيع الامكانيات. ومع ذلك فإن الفكرة القائلة بأن التعليم يمكن أن يقلل من عدم المساواة بطريقة مباشرة يجب أن تؤخذ بقدر من الحذر. فقد أظهر عدد كبير من البحوث المقارنة فى كل من الولايات المتحدة وأوروبا، أن التعليم يميل إلى أن يعكس أشكال عدم المساواة الاقتصادية السائدة فى المجتمع، وأن عدم المساواة الاقتصادية السائدة فى المجتمع، وأن عدم المساواة هذا يجب أن يعالج عند منابعه.

ومن الجلى أن الانخراط فى قوة العمل وليس مجرد العمل فى وظائف تفضى إلى طريق مسدود، يعد أمرا حيويا فى معالجة الاستبعاد المفروض رضا. فللعمل فوائد متعددة: إذ أنه يولد دخلا للفرد، ويعطى إحساسا بالاستقرار وبمسيرة الحياة، ويخلق ثروة المجتمع ككل. ومع ذلك، فإن الاستيعاب يجب أن يمتد لما وراء العمل، ليس فقط لأن هناك العديد من الناس الذين لا يكون بإمكانهم الالتحاق بقوة العمل فى أى لحظة من لحظات حياتهم، ولكن لأن المجتمع الذى تهيمن عليه أخلاقيات العمل بصورة مبالغ فيها سيتحول إلى مكان لا يغرى أحدا بالحياة فيه. إن مجتمع الاستيعاب يجب أن يوفر الاحتياجات الأساسية لافراده الذين لا يستطيعون العمل، وأن يدرك التنوع الواسع فى الأهداف الذى تتيحه الحياة.

ويحتاج الأمر أن نستعيض عن البرامج التقليدية لمواجهة الفقر بتوجهات تركز على دور المجتمع المحلى، التى تسمح بقدر أكبر من المشاركة الديموقراطية، فضلا عن أن تكون أكثر فعالية. وتؤكد عملية بناء المجتمع المحلى على شبكات المساعدة، والعون الذاتى، وتدعيم رأس المال البشرى كوسيلة لتحقيق التجديد الاقتصادى فى الأحياء منخفضة الدخول. وتتطلب محاربة الفقر حقن الموارد الاقتصادية، شريطة أن يتم ذلك لدعم المبادرات المحلية. أما إغراق الناس بأنواع المساعدات والمنافع المختلفة، فإن من شأنه أن يعمل على استبعادهم من المجتمع الكبير. فى حين أن تقليل المساعدات لكى نجبر الأفراد على العمل، فإنه يدفع بهم إلى الالتحاق بسوق العمل ذى الأجور المنخفضة، والذى يفيض سلفا بمن فيه. وتركز مبادرات بناء المجتمع المحلى على المشكلات المتعددة التى يواجهها الأفراد والأسر، بما فى ذلك نوعية الوظائف والصحة ورعاية الطفل والتعليم والنقل[٨].

مجتمع الرفاهية الإيجابية

لم يحدث فى السنوات الأخيرة أن استقطبت قضية كلاً من اليمين واليسار بصورة أكثر عمقاً ووضوحاً مثل قضية دولة الرفاهية، ما بين شجب اليمين لها ودعم اليسار إياها. والواقع أن مصطلح دولة الرفاهية (وهو مصطلح لم يكن ذائع الاستخدام حتى الستينيات، فضلاً عن أن وليم بيفردج Beveridge – مهندس دولة الرفاهية البريطانى – كان يعافه إلى حد بعيد) تقلب تاريخه بين النجاح أحياناً والفشل أحياناً أخرى. فجذور المصطلح بعيدة كل البعد عن المثل العليا لليسار، بل إنه يمكن القول أنه قد وضع – جزئياً – بغرض تفريغ التهديد الاشتراكى من محتواه. إذ نجد أن الجماعات الحاكمة فى ألمانيا الإمبرالية، التى أرست أسس نظام التأمين الاجتماعى، كانت تمج نظام دعه يعمل الاقتصادى بذات القدر الذى كانت تمقت به الاشتراكية. ومع ذلك فإن نموذج بسمارك قد نلقته عن ألمانيا العديد من الدول الأوربية. من هذا زيارة بيفردج ألمانيا عام ١٩٠٧ لكى يدرس هذا النموذج [٩]. وقد بزغت دولة الرفاهية كما توجد بصورتها المعروفة بها فى أوروبا اليوم إبان الحرب العالمية الأولى وبسببها، شأنها فى ذلك شأن العديد من جوانب المواطنة فى الدول القومية الحديثة.

وينظر الباحثون عادة إلى النظام الذى أوجده بسمارك فى ألمانيا باعتباره الشكل الكلاسيكى لدولة الرفاهية. وإن كانت دولة الرفاهية فى ألمانيا –تعرف على الدوام– شبكة من روابط وجماعات القطاع الثالث التى كانت السلطات تعتمد عليها فى وضع سياسات الرفاهية موضع التنفيذ. وكان الهدف الذى تسعى هذه الشبكة إلى تحقيقه هو تمكين سياسات الرفاهية من تحقيق أهدافها الاجتماعية. فكانت هيئات القطاع الثالث تحتكر تقريباً تقديم الخدمات

فى مجال مثل رعاية الطفولة. وكان من شأن هذا أن نما القطاع غير الهادف للربح فى ألمانيا، بدلاً من أن يتقلص بسبب نمو دولة الرفاهية. وتختلف دول الرفاهية فيما بينها من حيث درجة استيعابها للقطاع الثالث أو اعتمادها عليه. ففى هولندا، على سبيل المثال، تلعب المنظمات غير الهادفة للربح الدور الأساسى فى تقديم الخدمات الاجتماعية، فى حين أنه يندر الاعتماد عليها فى السويد. أما فى بلجيكا والنمسا، وفى ألمانيا كذلك، فنجد أن الجماعات غير الهادفة للربح هى التى تنهض بعبء تقديم نصف الخدمات الاجتماعية تقريباً.

ويذهب المتخصص الهولندى فى العلوم السياسية كيس فان كرسبرجن Van Kersbergen إلى القول بأن "أحد الآراء الأساسية التى توصل إليها الحوار الراهن - حول دولة الرفاهية - هو أنه من الخطأ التعامل مع الديموقراطية الاجتماعية باعتبارها مرادفاً لدولة الرفاهية [١٠]. وقد درس بالتفصيل تأثير الديموقراطيين المسيحيين على تطور نظام الرفاهية فى القارة الأوروبية والسوق الاجتماعى. فقد نشأت الأحزاب الديموقراطية المسيحية من رحم الأحزاب الكاثوليكية التى كانت تمثل مكانة عزيزة فى فترة ما بين الحربين العالميتين فى كل من ألمانيا وهولندا والنمسا، وبدرجة أقل فى فرنسا وإيطاليا. فقد اعتبر النقابيون الكاثوليكيون الاشتراكية بمثابة عدو وحاولوا الالتفاف حولها، على أرضها، استناداً إلى مبادئها، بتأكيدهم على المصير المشترك وتحالف الطبقات. ونلاحظ أن رؤية رونالد ريجان التى عبر عنها عام ١٩٨١ القائلة " بأننا سمحنا بإرادتنا للحكومة أن تستحوذ على تلك الأشياء التى كنا نتولاها نحن ذات يوم" كان لها صدى مبكراً فى التقاليد الكاثوليكية الأوروبية. فالكنيسة، والأسرة، والأصدقاء هم المصدر الرئيسى للتضامن الاجتماعى. وعلى الدولة ألا تتدخل إلا عندما تعجز هذه المؤسسات عن الوفاء بالتزاماتها.

إن الإقرار بالطابع الإشكالى لتاريخ دولة الرفاهية يفرض على سياسات الطريق الثالث أن تتقبل بعض الانتقادات التى يوجهها اليمينيين للدولة. فالدولة

غير ديموقراطية بالضرورة، حيث أنها تعتمد فعلياً على نظام يتدرج من أعلى إلى أسفل لتوزيع المنافع. كما أن القوة الدافعة لها هى الحماية والرعاية، ولكنها لا تتيح مساحة كافية للحرية الشخصية. فضلاً عن ذلك، فإن بعض أشكال مؤسسات الرفاهية تتسم بالبيروقراطية وعدم الكفاءة، وتشعر المتعامل معها بالاغتراب، كما أن منافع الرفاهية يمكن أن تخلق نتائج معاكسة من شأنها أن تقوض الأهداف التى أنشئت لتحقيقها. ومع ذلك، فإن سياسات الطريق الثالث ترى أن هذه المشكلات لا تعنى التخلص من دولة الرفاهية، بل تعدها جانباً من الأسباب الداعية إلى إعادة بنائها.

ويمكن القول بأن الصعوبات التى تواجهها دولة الرفاهية مشكلات ذات طبيعة مالية فى جانب منها. ففى معظم الدولة الغربية، ظل النصيب النسبى للإنفاق على نظام الرفاهية ثابتاً إلى حد كبير على مدار السنوات العشر الماضية. ففى المملكة المتحدة، ازداد نصيب دولة الرفاهية من الناتج المحلى الإجمالى بصورة منتظمة خلال معظم فترات هذا القرن وحتى أواخر السبعينيات. ومنذ ذلك الحين، تجمد الإنفاق[11] على الرغم من أن الرقم الإجمالى يخفى وراءه تغيرات فى التوزيع على أوجه الإنفاق ومصادر الموارد. إن قدرة ميزانية الرفاهية على الاستمرار فى المملكة المتحدة تدعو إلى الإعجاب فعلاً، خاصة عندما نأخذ فى الاعتبار إصرار حكومات مارجريت تاتشر المتعاقبة على خفضها.

ولقد انخفضت نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلى الإجمالى من ٦,٧% عام ١٩٧٥ إلى ٥,٢% عام ١٩٩٥. ومع ذلك، فقد ازداد الإنفاق على الخدمات الصحية خلال الفترة ذاتها. ففى عام ١٩٧٥، كان الإنفاق على الخدمات الصحية يبلغ ٣,٨% من الناتج المحلى الإجمالى. وبحلول عام ١٩٩٥، ارتفع نصيبها النسبى إلى ٥,٧% (وهى نسبة أقل من نظيرتها فى معظم البلدان الصناعية). وقد شهد الإنفاق على الإسكان الحكومى أكبر معدلات الخفض، فقد انهار من ٤,٢% من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٧٥

إلى ٢,١% فى عام ١٩٩٥. وكما حدث فى بلدان أخـــرى، حدثــت أعلـــى معدلات الزيادة فى الإنفاق على الضمان الاجتماعى . إذ بلغ نصيبه النســبى عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ حوالى ٨,٢% من الناتج المحلى الإجمالى، فى حيـــن وصل إلى ١١,٤% بحلول عام ١٩٩٥-١٩٩٦. وقد ازداد الإنفاق على هــذا البند - الضمان الاجتماعى - واقعياً بأكثر من ١٠٠% خلال هــذه الفـــترة. وترجع هذه الزيادة إلى عدة عوامل أساسية من بينها: معدل البطالة العـــالى، ونمو أعداد العاملين الفقراء، والتغير فـــى بعـــض الأنمـــاط الديموجرافيـــة وبخاصة زيادة أعداد الأسر ذات العائل الواحد، وكبار السن.

وقد تأثرت كافة نظم الرفاهية بالتطورات ذاتـــــها، نظـــراً لارتباطـــها بالتغيرات البنائية ذات الآثار الحاسمة. وتسبب هـــــذه التغـــيرات مشـــكلات أساسية لدولة الرفاهية الشاملة كتلك التى تعرفها الدول الإسكندنافية. وتتســـم نزعة المساواة فى دول الشمال الأوروبى بأنها ذات جذور تاريخية وثقافيـــة هناك، وليست مجرد نتاج للطابع العام لدولة الرفاهية. فهناك تأييد جمـــاهيرى واسع النطاق لفرض ضرائب عالية، أكثر من أى دولة أوروبيـــة أخـــرى. ولكن نظام المساعدات يعانى من ضغوط متزايدة بمجرد أن يـــزداد معـــدل البطالة، كما حدث فى فنلندا على سبيل المثال، على الرغم مـــن أن الـــدول الشمالية هى صاحبة الريادة فى مجال سياسات سوق العمل الفاعلة. وبـــالنظر إلى حجمها النسبى، تعد دولة الرفاهية الاسكندنافية مستخدماً رئيسياً للنســـاء على وجه الخصوص. إلا أنه قد ترتب على ذلك وجود قدر أكبر من التميـــيز النوعى فى الاستخدام فى الدول الاسكندنافية مقارنة بما هو سائد فى أغلـــب الدول الصناعية الأخرى.

وتمثل الزيادة الكبيرة فى الانفاق على الضمان الاجتماعى أحد المصـــادر الأساسية للهجوم على نظم الرفاهية من جانب الليبراليين الجدد، الذين يرون فيه سبباً للنمو الكبير فى الاعتماد على الرفاهية. ومن المؤكد أنهم على حـــق فـــى استشعار القلق من عدد أولئك الذين يعيشون اعتماداً علـــى المســـاعدات التـــى

تقدمها الدولة، بيد أن هناك طريقة أكثر دقة وعمقاً لتأمل ما يحدث. فوصفات الرفاهية عادة ما تصبح أدنى مما هو مرغـــوب فيـــه، أو تنشـــئ مواقـــف للمخاطرة الأخلاقية.ويشيع استخدام فكرة المخاطرة الأخلاقية فى المناقشـــات المتعلقة بمخاطر التأمين الخاص. وتنشأ المخاطرة الأخلاقية عندما يســـتخدم الناس الحماية التأمينية لتغيير حياتهم وسلوكهم، ومن ثم يعيـــدون تعريـــف المخاطر التى من أجلها أمنوا على أنفسهم. وليس معنى هذا فى الحقيقـــة أن بعض أشكال خدمات الرفاهية تخلق ثقافات اعتماد، بقدر ما يعنى أن النـــاس يستفيدون بشكل رشيد من الفرص المتاحة. فالمساعدات التى يكون مقصـــوداً بها مواجهة البطالة، على سبيل المثال، يمكن أن تفضى فعلاً إلى البطالـــة إذا ما استخدمت بشكل فعال كملاذ لتجنب سوق العمل.

وقد لاحظ الاقتصادى آسار لندبك Lendbeck، فى معرض كتابته عن نظام الرفاهية السويدى، أن هناك أسباباً إنسانية قوية يمكن أن نسوقها كمبرر لتقديم الدعم السخى لأولئك الذين يتعرضون للبطالة أو المرض أو العجز، أو المخاطر الأخرى المعروفة التى تغطيها دولة الرفاهية. والمشكلة هـــى أنـــه كلما ارتفعت قيمة المساعدات كلما تعاظمت فـــرص المخـــاطرة الأخلاقيـــة، فضلاً عن احتمالات الاحتيال. وهو يذهب إلى القول بأن المخاطرة الأخلاقية تتجه إلى التفاقم على المدى الطويل أكثر من تفاقمها على المـــدى القصـــير. ويرجع ذلك إلى أن العادات الاجتماعية التى تحدد مدلول ما هو "طبيعـــى"، لا تتأسس إلا على المدى الطويل. ومن هنا فإن الاعتماد الكبير على المساعدات التى يقدمها نظام الرفاهية تفقد هذا التقييم لها كأمر خطير، وتصبـــح مجـــرد سلوك متوقع. وقد يترتب على ذلك، ميل متزايد لطلب المساعدة الاجتماعيـــة، والغياب المتكرر من العمل لأسباب صحية مختلقة، وفتور فى جهود البحـــث عن وظيفة(١٢).

وبمجرد أن تترسخ هذه المساعدات، تكتسب نوعاً من الاستقلال الذاتـــى، بغض النظر عما إذ كانت تستجيب أو لا تستجيب للأهداف التى صممت مـــن

أجلها فى الأصل. وإذ يحدث هذا تختنق التوقعات، وتترسخ جماعات المصالح (المستفيدة من تلك الأوضاع). وهكذا نجد أن الدول التى حاولت إصلاح نظام المعاشات بها، على سبيل المثال، قد واجهت مقاومة منظمة. ويذهب هؤلاء إلىالقول بأنهم يجب أن يحصلوا على معاشاتهم لأنهم قد بلغوا مرحلة متأخرة من العمر (٦٠ أو ٦٥ سنة)(*)، وأنهم قد سددوا الأقساط المستحقة عليهم (حتى ولو لم تكن تغطى التكاليف)؛ وأن هناك من سبقهم وحصل على معاشه، وأن الجميع يتطلع إلى التقاعد وهكذا دواليك. ومع ذلك فإن مثل هذا الجمود المؤسسى يمثل فى ذاته وبذاته دليلاً على الحاجة إلى الإصلاح، ذلك أن دولة الرفاهية تحتاج إلى أن تكون ديناميه وقادرة على الاستجابة للتوجهات الاجتماعية الأعم، شأنها فى ذلك شأن أى قطاع حكومى آخر.

والحقيقة أن إصلاح دولة الرفاهية ليس بالأمر الذى يمكن تحقيقه بسهولة، والسبب فى ذلك على وجه التحديد هو المصالح المترسخة التى يخلقها نظام الرفاهية. ومع ذلك فإن الملامح الأساسية لمشروع الإصلاح الجذرى لدولة الرفاهية يمكن تحديدها دون أى عناء.

والحقيقة أن دولة الرفاهية تمثل – كما أشرنا آنفاً – تجميعاً للمخاطر لا تجميعاً للموارد. إن الأساس الذى ينهض عليه تماسك السياسة الاجتماعية هو أن "الجماعات المحظوظة – فى مجالات أخرى – قد اكتشفت أن لها مصالح مشتركة فى إعادة توزيع المخاطر مع الجماعات المحرومة"(١٣). ومع ذلك، فإن دولة الرفاهية ليست مزوّدة بالاستعدادات اللازمة لتغطية المخاطر الجديدة، كتلك الناجمة عن التغير التكنولوجى، أو عن الاستبعاد الاجتماعى أو سرعة نمو نسبة الأسر ذات العائل الواحد فى المجتمع. وهناك نوعان من عدم الملاءمة: عندما تكون المخاطر المتضمنة غير متوافقة مع الاحتياجات،

(*) سن الستين هو سن الاحالة إلى التقاعد بالنسبة للنساء فى انجلترا، فى مقابل الخامسة والستين للرجال. (المترجم).

وعندما تتمتع بعض الجماعات بالحماية بغير حق.

وينبغى أن يأخذ إصلاح الرفاهية بعين الاعتبار النقاط التى سبق أن عرضنا لها فى ثنايا هذه المناقشة: إن الإدارة الفعالة للمخاطر (الفردية أو الجماعية) لا تعنى مجرد خفض درجة التعرض للمخاطر أو الحماية منها، ولكنها تعنى أيضاً رعاية الجوانب الإيجابية أو الخلاقة للمخاطرة وتوفير الموارد اللازمة لمواجهة المخاطرة. فركوب المخاطر بشكل فعال يعد جزءاً أساسياً من الأنشطة الاستثمارية، وينطبق الأمر ذاته على قوة العمل. فقرار الذهاب إلى العمل والتخلى عن المساعدات، أو العمل فى وظيفة فى صناعة بعينها، هى أنشطة مشحونة بالمخاطرة، ولكن مثل هذه المخاطرة عادة ما تعود بالفائدة على الفرد وعلى المجتمع بصفة عامة.

وعندما كتب بفريدج تقريره عن الضمان الاجتماعى والخدمات المرتبطة به فى عام ١٩٤٢، كان بمثابة إعلان للحرب الشهيرة على: الحاجة، والمرض، والجهل، والفساد السياسى، والبطالة. بعبارة أخرى، فإن رؤيته كانت على جملتها سلبية تماماً. والأحرى أن نتحدث اليوم عن الرفاهية الإيجابية التى يساهم فيها الأفراد أنفسهم، وكذلك الهيئات الحكومية وغير الحكومية، وهى نوع من الرفاهية يلعب دوراً وظيفياً فى عملية صناعة الثروة. فالرفاهية ليست – فى جوهرها – مفهوماً اقتصاديا، ولكنها مفهوم نفسى، يتعلق فى الحقيقة بالرفاه (أى المعيشة الطيبة). ذلك أن المساعدات أو المزايا الاقتصادية فى ذاتها لا تكفى وحدها مبرراً لوجود نظام الرفاهية. فالرفاهية يمكن أن تتحقق من خلال أطر عديدة وبتأثير عوامل أخرى غير دولة الرفاهية. ومن هنا يتعين على نظم الرفاهية أن تولى اهتمامها لرعاية المساعدات السيكولوجية إلى جانب المزايا الاقتصادية فى نفس الوقت. وهناك العديد من الأمثلة الملموسة التى يمكن أن نسوقها : فتقديم النصح أو المشورة –مثلا– قد يكون فى بعض الأحيان أكثر فائدة من المساعدة الاقتصادية المباشرة.

وعلى الرغم من أن هذه المقترحات قد تبدو بعيدة عن الاهتمامات الواقعية لنظم الرفاهية، إلا أنه لا يوجد مجال واحد من مجالات إصلاح نظم الرفاهية يمكن أن تكون عديمة الدلالة بالنسبة له، أو لا تعين على إلقاء الضوء عليه. والدليل الذى يهدينا فى ذلك هو الاستثمار فى **رأس المال البشرى** كلما كان ذلك ممكناً، وليس توفير الخدمات الاقتصادية بشكل مباشر. معنى ذلك أن علينا أن نبنى **دولة الاستثمار الاجتماعى** بدلاً من دولة الرفاهية، فهذه الدولة الجديدة تعمل فى إطار مجتمع الرفاهية الإيجابية.

إن الأطروحة القائلة بأن **مجتمع الرفاهية** ينبغى أن يحل محل **دولة الرفاهية** قد أصبحت محل إجماع الكافة فى الأدبيات الحديثة حول قضية الرفاهية. وحيثما تكون هيئات القطاع الثالث ضعيفة التأثير، يكون من المتعين تشجيعها على أن تلعب دوراً أكبر فى تقديم خدمات الرفاهية. إن توزيع المساعدات والخدمات من أعلى إلى أسفل يجب الاستعاضة عنه بنظم التوزيع المنبثقة عن الواقع المحلى. وبصفة أكثر عمومية، علينا أن نقر بأن إعادة بناء نظم تقديم خدمات الرفاهية يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع برامج التطوير الفعال للمجتمع المدنى .

استراتيجيات الاستثمار الاجتماعى

حيث أن النظم والخدمات التى تنطوى عادة تحت موضوع دولة الرفاهية بالغة التعدد، فسوف أقصر تعليقى على قضية الضمان الاجتماعى. وأبدأ بالتساؤل عن أهداف دولة الاستثمار الاجتماعى من وراء نظم الضمان الاجتماعى الخاص بها. دعونا نركز على مجالين أساسيين هما: اتخاذ ترتيبات الرعاية عند بلوغ الشيخوخة أو التعرض للبطالة .

بالنسبة لكبار السن، فإن المنظور الراديكالى سوف يذهب إلى ضرورة تجاوز الحدود التى يدور فى إطارها الحوار حول المعاشات عادة. إذ أن سكان أغلب المجتمعات الصناعية يتسمون بالتعمر (أى ارتفاع نسبة كبار السن)، وهو مشكلة هائلة، لأن المعاشات تعد بمثابة قنبلة زمنية .فنجد أن أعباء المعاشات فى بعض البلدان مثل ايطاليا أو ألمانيا أو اليابان قد تجاوزت بكثير ما يمكن أن تتحمله خزائنها، مع أخذنا فى الاعتبار أن تلك البلاد حققت معدلات معقولة من النمو الاقتصادى. وإذا كانت بعض المجتمعات الأخرى، مثل بريطانيا، قد أمكنها أن تتجنب هذه المشكلة إلى حد ما، فإن ذلك يرجع إلى أنها قد خفضت فعلياً أعباء التقاعد التى تتحملها الدولة. وقد تم ذلك فى بريطانيا -مثلا- من خلال ربط المتوسط المستحق للمعاش بمؤشر متوسط الأسعار وليس بمتوسط الأجور.

لا جدال فى أن توفير مستوى مناسب من المعاشات التى تقدمها الدولة يعد أمراً ضرورياً. كما أن هناك أسباباً وجيهة لدعم مشروعات ونظم الادخار الإجبارى. ومن المحتمل - بالنسبة للمملكة المتحدة - أن تؤدى سياسة ربط المعاشات بالأسعار بدلاً من الأجور، دون أن يصاحب ذلك تدابير تشريعية احتياطية إلى إفقار العديد من المتقاعدين فى الحقيقة. فالعامل الذى يبلغ

الخمسين من العمر فى سنة ١٩٩٨، والذى سيترك سوق العمل عند بلوغه الخامسة والستين، سوف يتلقى معاشاً حكومياً يعادل عشرة بالمائة فقط من متوسط أجر العامل الذكر فى ذلك الوقت. والعديد من الناس ليس لديهم لا معاشات مهنية ولا حكومية[١٤]. من أجل هذا تبنت بلدان أخرى استراتيجيات أكثر فعالية. وهناك عدد من الأمثلة التى تجمع بين التمويل العام والخاص للمعاشات، وبعضها قابل للتعميم. فالنظام الفنلندى، على سبيل المثال، يجمع بين ضمان الدولة لحد أدنى من الدخل الأساسى والمعاش المرتبط بالدخول المكتسبة الذى يتولى القطاع الخاص تدبيره.

هذا الاهتمام بقضية المعاشات يمتد، مع ذلك، إلى ما هو أبعد من التساؤل عمن يجب أن يسدد الفاتورة، وعند أى مستوى وبأية وسائل. إذ لابد أن يتزامن ذلك مع عملية إعادة التفكير فى معنى الشيخوخة، وكيف تؤثر التغيرات على نطاق المجتمع ككل فى موقف كبار السن . ويمكن أن ينطبق فى هذا الإطار مفهوم الرفاهية الإيجابية بذات القدر الذى ينطبق به على أى إطار آخر: فليس بكاف أن نفكر فى ضوء المزايا الاقتصادية فقط. وكبر السن ليس سوى أسلوب جديد للمخاطرة متخف فى نمط قديم. فالهرم كان ينظر إليه فى الماضى بطريقة أكثر سلبية: فالجسم الذى أدركته الشيخوخة كان شيئا لا مناص من قبوله. أما فى المجتمع الانعكاسى الأكثر فعالية، فقد أصبح كبر السن عملية أكثر انفتاحاً، على كلا المستويين الفيزيقى والنفسى على السواء. وهكذا أصبح بلوغ الشيخوخة يتيح من الفرص، على الأقل بقدر ما يخلق من مشكلات لكل من الأفراد وللكيان الاجتماعى الكبير.

إن مفهوم المعاش الذى يبدأ مع بلوغ سن التقاعد، ووصمة "أصحاب المعاشات"، هى فى الحقيقة من اختراع دولة الرفاهية. وهذه المفاهيم فوق أنها لا تتسق مع الحقائق الجديدة التى تسم الشيخوخة، فهى تمثل حالة من أبلغ نموذج يمكن أن يعبر عن مدى الاعتماد على نظم الرفاهية. فهذه النظم تفترض العجز فى كبير السن، ولذلك لا نعجب عندما نجد أن التقاعد يؤدى

-عند العديد من الناس - إلى فقدان احترام الذات. وعندما تحدد سن التقاعد ببلوغ الستين أو الخامسة والستين من العمر، كانت أحوال كبار السن مختلفة كلية عما هى علية الآن. ففى عام ١٩٠٠ كان العمر المتوقع للذكر الذى كان فى العشرين من عمره آنذاك فى انجلترا ٦٢ سنة فقط.

من هنا يتعين أن نتحرك باتجاه إلغاء السن المحددة للتقاعد، كما يجب أن ننظر إلى كبار السن باعتبارهم موارد وليسوا مشكلة. عندئذ ستختفى شريحة أصحاب المعاشات من الوجود، لأنها ستصبح منفصلة عن المعاشات ذاتها : فليس هناك أى معنى لحبس أموال المعاشات حتى بلوغ "سن المعاش". فالناس ينبغى أن يكونوا قادرين على استخدام هذه الأموال كما يرغبون - ليس فقط للخروج من قوة العمل فى أى عمر، ولكن أيضاً لكى يمولوا تعليمهم، أو لتقليل ساعات عملهم عندما يكون لديهم أطفال يتعهدونهم بالرعاية[١٥]. ومن المتوقع أن إلغاء تشريعات التقاعد سيكون ذا أثر محايد -من حيث آثاره - على سوق العمل، حيث أنه سيكون بوسع الأفراد أن يكفوا عن العمل فى سن مبكر أو أن يستمروا فيه لفترات أطول. ومثل هذه التدابير لن تسمح بتغطية تكاليف المعاشات فى البلدان التى أفرطت فى التوسع فى التزاماتها المستقبلية، ولست أرى على وجه التحديد ما هى طبيعة التوازن الذى يجب العمل على تحقيقه بين التمويل العام والتمويل الخاص. ومع ذلك استطيع أن أرى بوضوح أن هناك آفاقاً عريضة للتفكير الخلاق فى قضايا المعاشات.

إن المجتمع الذى يعزل كبار السن عن الأغلبية داخل "جيتو" أصحاب المعاشات، لا يمكن أن يوصف بأنه مجتمع استيعابى. وهنا يصدق المنظور الفلسفى المحافظ - كما هو الحال فى مجالات أخرى: فالشيخوخة لا ينبغى النظر إليها باعتبارها مرحلة للاستمتاع بالحقوق دون أن يترتب على ذلك واجبات. وثمة ملاحظة شهيرة لبيرك Burke يقول فيها : "إن المجتمع ليس فقط مشاركة بين الأحياء، بل هو مشاركة بين الأحياء والأموات وأولئك

الذين لم يولدوا بعد"[١٦]. وهذه المشاركة من الأمور المفترضة مسبقاً، في إطارها النسبى الملموس، بواسطة فكرة المعاش الجماعى ذاتها والتى تعمل كرابطة بين الأجيال المتعاقبة. بيد أنه من الجلى أن عقداً بيْن الأجيال يحتاج إلى أن يكون أكثر رسوخاً من ذلك. فالشباب ينبغى أن يكونوا راغبين في أن يتطلعوا إلى الكبار بحثاً عن نماذج تحتذى، كما أن الكبار يجب أن يعتبروا أنفسهم فى خدمة أجيال المستقبل[١٧]. هل تعتبر مثل هذه الأهداف واقعية في مجتمع تباعد عن المبالاة، وحيث أن كبر السن لم يعد دليلاً على الحكمة؟. ثمة عوامل عديدة تشير إلى أنه ربما كان الحال كذلك فعلا. فالشيخوخة اصبح أمدها الآن أطول مما كان فى الماضى. لذلك أصبحنا نجد الآن أعدادا أكبر بكثير من الشيوخ بين السكان. ومن ثم بات وجود الشيوخ أكثر وضوحاً على مسرح الحياة الاجتماعية. وأخيراً، فإن تزايد انخراطهم فى العمل وفى حياة المجتمع المحلى من شأنه أن يربطهم بالأجيال الأصغر بروابط مباشرة.

ويثير موقف العاجزين من كبار السن، الذين يحتاجون بالتالى إلى رعاية متصلة، أسئلة أكثر صعوبة. ففى المملكة المتحدة اليوم يبلغ عدد السكان الذين تجاوزا سن الخامسة والثمانين عشرين ضعف عددهم فى عام ١٩٠٠. كما أن العديد من صغار الكبار قد يكونون فى موقف مختلف تماماً عن أندادهم من ذات الفئة العمرية منذ جيلين ماضيين. إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للطاعنين فى السن، الذين يعانى بعضهم بشدة[١٨]. والتساؤل حول الموارد الجمعية التى يمكن أن تكون متاحة للعاجزين من كبار السن لا يقتصر على مسألة توزيع المؤن أو المعاشات . فهناك قضايا يجب مواجهتها هنا، شاملة فى ذلك أوضاع هذه الفئة التى تواجه عدداً من القضايا، بعضها من طبيعة أخلاقية أساسية تماماً، بيد أن هذه الموضوعات تقع خارج نطاق المناقشة الراهنة.

وماذا عن البطالة؟ هل ما يزال هدف الاستخدام الكامل يعنى شيئاً الآن؟ وهل هناك علاقة تبادلية مباشرة، كما يذهب الليبراليون الجدد، بين الاستخدام

وأسواق العمل غير المنظمة – مقارنة معجزة الوظائف الأمريكية بجمود أسواق العمل الأوروبية. وينبغى أن نلاحظ قبل كل شئ أنه ليس ثمة وجه لعقد مقارنة بسيطة بين أمريكا والنموذج الأوروبى. فكما أوضح الاقتصادى ستيفن نيكل Nickell، فإن الأسواق الأوروبية تتسم بدرجة عالية من التنوع. ففى خلال الفترة من عام ١٩٨٣ وحتى عام ١٩٦٦، كانت هناك تباينات كبيرة فى معدلات البطالة بين دول منظمة الوحدة الاقتصادية الأوربية، تتراوح بين ١,٨% فى سويسرا وما يزيد على ٢٠% فى اسبانيا. وفى ثلاثين بالمائة من دول المنظمة كان متوسط نسبة البطالة خلال تلك الفترة أقل من نظيرتها فى الولايات المتحدة. ولم تكن البلدان ذات معدلات البطالة الأدنى هى ذاتها التى تعرف أكثر أسواق العمل اختلالاً فى التنظيم (كالنمسا، والبرتغال، والنرويج). وقد لوحظ أن صرامة أسواق العمل النابعة أحياناً من تشريعات العمل الحازمة لا تؤثر بوضوح فى مستويات البطالة. فالبطالة المرتفعة ترتبط بالمساعدات (المزايا) السخية التى لا يتوقف صرفها لأصحاب المستويات التعليمية الأكثر تدنياً القابعين فى قاع سوق العمل، ولنتذكر هنا ظاهرة الاستبعاد[١٩].

وينبغى أن يتبنى أصحاب الطريق الثالث موقفاً مؤداه أن عدم التنظيم الفائق للسوق أى (التوسع المفرط فى اخضاع أسواق العمل لآليات السوق) ليس هو الإجابة الصحيحة على هذه المشكلات. فالأنفاق على الرفاهية يجب أن يظل عند المستويات الأوروبية وليس المستويات الأمريكية، ولكن هذا الانفاق ينبغى أن يعاد توجيهه بقدر المستطاع نحو الاستثمار فى رأس المال البشرى. والمهم أن يتم إصلاح نظم المساعدات ومنح المزايا كلما طرأت مواقف يمكن أن تفضى إلى المخاطرة الأخلاقية، وينبغى تشجيع روح المغامرة كلما كان ذلك ممكناً من خلال تقديم الحوافز الدافعة لذلك، مع استخدام التشريع القانونى فى حالات الضرورة للتشجيع على ذلك.

ولعله من المفيد فى هذا المقام أن نعقب على **النموذج الهولندى**، الذى

يشار إليه فى بعض الأحيان باعتباره مثلاً ناجحاً لتوافق الديموقراطية الاجتماعية بشكل ناجح مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية الجديدة. ففى اتفاق تم التوصل إليه فى مدينة فاسنار Wassenaar منذ ستة عشر عاماً، وافقت نقابات العمل الهولندية على خفض الأجور مقابل التخفيض التدريجى لساعات العمل. وكنتيجة لذلك، انخفضت تكلفة عنصر العمل بأكثر من ٣٠% خلال السنوات العشر الأخيرة، فى حين انتعش الاقتصاد. وقد تحقق ذلك فى ظل نسبة بطالة دون الستة بالمائة عام ١٩٩٧.

ولكنا إذا أمعنا النظر فى النموذج الهولندى بمزيد من الدقة، فسوف يبدو أقل مدعاة للإعجاب، على الأقل من حيث قدرته على خلق وظائف جديدة وإصلاح نظم الرفاهية. فهناك أعداد كبيرة، ممن يمكن أن يعدوا فى بلاد أخرى من بين المتعطلين عن العمل، يعيشون على مكافآت العجز. والواقع أن هولندا تتسم بأعداد كبيرة من المسجلين كعاجزين عن العمل تفوق أعداد المسجلين رسمياً كمتعطلين. وتقف نسبة العاملين لكل الوقت عند ٥١% بالنسبة للفئات العمرية ١٥-٦٤ سنة، وهى أقل من نظيرتها عام ١٩٧٠ والتى كانت تبلغ آنذاك ٦٠%. كما أنها تقل كثيراً عن المتوسط الأوروبى فى حينه والبالغ ٦٧%. وتمثل الوظائف لبعض الوقت ٩٠% من إجمالى الوظائف الجديدة التى انشئت خلال السنوات العشر الماضية. وتنفق هولندا أعلى نسبة من دخلها بين الدول الأوربية على الضمان الاجتماعى، كما أن نظام الرفاهية الهولندى يعانى من مصاعب جمة[٢٠].

وتحتاج استراتيجيات خلق الوظائف ومستقبل العمل إلى أن تستند إلى مراعاة الضرورات الاقتصادية الجديدة. فالشركات والمستهلكين أصبحوا يعملون بصورة متزايدة على مستوى عالمى، فيما يخص المعايير المطلوب توافرها فى السلع والخدمات. ولأن عمليات التوزيع تتم الآن على مستوى كونى، فقد اكتسبت محلات البيع للجمهور طابعاً عالمياً، ولذلك كون سلعة ما هى "الأفضل"، لم يعد له أية علاقة أصيلة بمكان إنتاج تلك السلع أو

الخدمات. وسوف تتعاظم الضغوط للارتقاء إلى مستوى هذه المعايير ، وهو ما سينطبق كذلك على قوة العمل باضطراد. ومن المحتمل أن يترتب على ممارسة هذه الضغوط - فى بعض الظروف - تعميق عملية الاستبعاد الاجتماعى. فالتباين لن يقتصر على التمايز بين العمل اليدوى والعمل العقلى، أو بين المهارات العالية والمتدنية، بل إنه سيمتد ليشمل ذوى الرؤى المحلية وأولئك ذوى الرؤى الأكثر كونية (كوزموبوليتانية).

وقد ثبت أن الاستثمار فى الموارد البشرية يعد المصدر الرئيسى لقوة المؤسسات فى قطاعات الاقتصاد الرئيسية. وأشير إلى دراسة أجريت فى الولايات المتحدة قارنت بين سبعمائة شركة ذات أنشطة صناعية مختلفة. وأظهرت النتائج أنه حتى الفارق الهامشى فى مؤشر الاستثمار فى البشر قد أدى إلى زيادة عائدات حاملى الأسهم بما قدره واحد وأربعين ألف دولار[٢١]. وقد حددت باحثة الإدارة روزبث موس كانتر Kanter خمسة مجالات أساسية يمكن للسياسات الحكومية أن تساعد على خلق وظائف جديدة فيها. واشارت إلى أنه ينبغى أن يكون هناك دعم للمبادرات الاستثمارية فى مجال المشروعات الصغيرة الناشئة والتجديد التكنولوجى . والواقع أن العديد من البلدان، وبخاصة فى أوروبا، ما تزال تعتمد اعتماداً فائقاً على المؤسسات الاقتصادية الكبرى، بما فى ذلك القطاع العام، لكى تولد فرص عمل جديدة. وفى عالم "يمكن فيه للمستخدمين أن يتسوقوا - بالمعنى الحرفى للكلمة - عمالهم"، ستختفى المنافسة ما لم نتمسك بالأفكار الجديدة التى تتضمنها النزعة الاستثمارية. هذه النزعة الاستثمارية تعد مصدراً مباشراً لخلق الوظائف الجديدة. كما أنها تدفع إلى التطوير التكنولوجى وتعطى الناس الفرصة لأن يعملوا لحساب أنفسهم فى فترات التحول. ويمكن للسياسة الحكومية أن تقدم دعماً مباشراً لأصحاب الأعمال، من خلال المعاونة فى إتاحة رأس مال مغامر، ومن خلال إعادة هيكلة نظم الرفاهية بغرض تأمين المغامرات الاستثمارية ضد الفشل،من خلال إعطاء الناس حق الاختيار بين

أن يدفعوا الضرائب مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات بدلاً من سدادها سنوياً على سبيل المثال.

وتحتاج الحكومات إلى التأكيد على **التعليم المستمر مدى الحياة**، وتطوير برامج تعليمية تبدأ منذ السنوات الأولى من عمر الفرد وتستمر حتى المراحل المتأخرة من الحياة. وعلى الرغم من أن تلقي التدريب على مهارات بعينها قد يكون ضرورياً فى العديد من حالات تغيير الوظائف، فإن الأمر الأكثر أهمية هو تطوير الكفاءة المعرفية والانفعالية. فبدلاً من الاعتماد على المساعدات غير المشروطة، يجب على السياسات أن تتجه نحو تشجيع الادخار، واستخدام الموارد التعليمية وفرص الاستثمار الشخصى الأخرى.

ويمكن **لمشروعات المشاركة العامة** أن تتيح للمشروع الخاص دوراً كبيراً فى الأنشطة التى كانت تضطلع بها الحكومة فيما سبق، فى ذات الوقت الذى تحافظ فيه على المكانة الأسمى للمصلحة العامة. ومن ثم يقوم القطاع العام بدوره بتوفير الموارد التى يمكن أن تساعد المشروعات على الانتعاش، والتى بدونها قد تتعرض تلك المشروعات للفشل. وتشير موس كانتر إلى أن بعض برامج الرفاهية التى تستهدف توفير فرص العمل فى الولايات المتحدة قد تعثرت فى بعض الأحيان بسبب مشكلة المواصلات. فالشركات التى تقدم فرصا للعمل توجد فى مناطق يتعذر على أولئك الذين يسعون وراء هذه الوظائف الوصول إليها، بسبب عدم توفر وسائل المواصلات المناسبة لهم.

ويمكن للحكومة أن تزيد **القابلية للانتقال**، إما من خلال معايير موحدة فى التعليم، أو من خلال حقوق التقاعد القابلة للنقل. فتحقيق قدر أكبر من التناغم فى الممارسات والمعايير التعليمية، على سبيل المثال، يعد أمراً مرغوباً لتكوين قوة عمل ذات توجه كونى كوزمو - بوليتانى. وقد صاغت بعض الشركات العالمية بالفعل متطلبات مقننة للالتحاق بها، ويجب على الحكومات أن تأخذ الريادة فى هذا المجال. وكما هى الحال فى المجالات

الأخرى، فإن التناغم ليس بالضرورة عدو التنوع التربوى ، بل قد يكون شرطا لاستمراريته.

وأخيراً، فإن الحكومات ينبغى أن تشجع **سياسات أماكن العمل المفيدة للاسرة**، وهو ما يمكن تحقيقه أيضاً من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص. وكما تتباين البلدان فيما بينها تبايناً كبيراً من حيث مستوى رعاية الطفولة الذى تتيحه، كذلك الحال بالنسبة للشركات أيضاً. ويمكن للفرص الأخرى التى يتيحها العمل، وليس فقط رعاية الأطفال، مثل الاتصال عن بعد أو الأجازات المدفوعة الأجر، أن تعاون فى رأب الصدع بين العمل والحياة المنزلية. وكلما ازداد اهتمام الشركات بالموارد البشرية، كلما اشتعلت المنافسة على التوصل إلى أفضل بيئة عمل إفادة للأسرة. والملاحظ أن الحكومات التى تعين على وضع هذه السياسات موضع التنفيذ تجتذب استثمارات إلى داخل بلادها (٢٢).

هل يمكن لهذه الاستراتيجيات أن تعود بنا مرة أخرى إلى الاستخدام الكامل بالمعنى المألوف – أى توفر وظائف كافية ومتاحة لكل من يريد أن يعمل؟ لا أحد يعرف على وجه اليقين، ولكن يبدو أنه أمر غير محتمل. فالنصيب النسبى للوظائف المتاحة لكل الوقت ولفترات زمنية طويلة ينخفض فى الاقتصادات الغربية. والمقارنات بين "اقتصادات الاستخدام الكامل" مثل الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة، والمجتمعات ذات معدلات البطالة العالية، مثل ألمانيا أو فرنسا، تبدو غير قاطعة عندما نقارن بينها، ليس من حيث عدد الوظائف التى تم خلقها، ولكن من حيث عدد ساعات العمل التى يتم إتاحتها. فقد كان المعدل الصافى لخلق وظائف للعمال المهرة – وهى الوظائف المضمونة التى يتلقى صاحبها أجورا عالية – خلال فترة السنوات العشر ١٩٨٦-١٩٩٦ فى ألمانيا مساويا لنظيره فى الولايات المتحدة البالغ ٢,٦% سنويا. وعلى حين ازدادت إنتاجية العمل إلى الضعف فى ألمانيا خلال تلك الفترة، فإنها لم تنم إلا بمعدل ٢٥% فقط فى الولايات المتحدة(٢٣).

وحيث أنه ليس بإمكان أى شخص أن يتنبأ بما إذا كانت الرأسمالية العالمية سوف تكون قادرة فى المستقبل على توفير فرص كافية للعمل أم لا، فإنه يكون من الغباء الاستمرار فى التصرف متظاهرين بأنها سوف تفعل. هل يمكن إعادة توزيع العمل بصورة فعالة ، دون أن تترتب على ذلك نتائج تؤثر سلبياً على الإنتاجية؟ ربما يمكن أن يتم ذلك بعيداً عن فرض حدود على أسبوع العمل المحدد من قبل الحكومة - فالصعوبات التى تجابهها هذه المخططات معروفة جيداً للجميع. ولكن إذا ما نظرنا إلى المسالة فى إطارها الأوسع، فلن تكون بنا حاجة إلى التساؤل عما إذا كان اعادة توزيع العمل أمراً ممكناً أم لا. فهذا يحدث بالفعل على نطاق واسع، والقضية هى أن نعضد جوانبه الإيجابية. وهناك تجربة تمت الإشارة إليها مراراً وتكرراً، كانت قد أجريت فى مصنع هيولت وباكارد فى جرنوبل. وفى تلك التجربة ظل المصنع يعمل ٢٤ ساعة يومياً سبعة أيام فى الأسبوع. وكان العمال يعملون فى المتوسط بواقع أكثر قليلاً من ٣٠ ساعة أسبوعياً، ولكنهم ظلوا يتقاضون نفس الأجور التى كانوا يتلقونها عندما كانوا يعملون سبعاً وثلاثين ونصف الساعة أسبوعياً. والنتيجة أن ازدادت إنتاجية العمل بدرجة كبيرة[٢٤].

وحيث إن إعادة إحياء الثقافة المدنية يمثل أحد الطموحات الرئيسية لسياسات الطريق الثالث، فإن الانخراط النشط للحكومة فى الاقتصاد الاجتماعى يصبح أمراً له دلالته. والواقع أن البعض قد طرحوا هذا الاختيار فى عبارات تحتمل اللبس، استناداً إلى الوضع الاشكالى للاستخدام الكامل: فإما مزيد من المشاركة فى الاقتصاد الاجتماعى أو مواجهة نمو "ثقافات الخروج على القانون". والاحتمالات الواردة فى هذا الصدد متعددة، مثل : نظم دولار الوقت، الذى سبقت الإشارة إليه، والأجور الهامشية، والاعفاءات الضريبية نظير ساعات العمل التى ينفقها الفرد فى الاقتصاد الاجتماعى. وهناك العديد من الدراسات المتنوعة عبر أوروبا التى تظهر "أن أعدادا أكبر

من الناس تجد فى البحث عن أعمال ذات معنى وعن فرص للالتزامات خارج نطاق العمل. فإذا أمكن للمجتمع أن يطور مثل هذه الالتزامات، وأن يكافئ عنها، وأن يساوى بينها وبين الاستخدام بأجر، فإنه بذلك يستطيع أن يسهم فى خلق الهوية الفردية والتماسك الاجتماعى"(٢٥).

باختصار، كيف ستبدو دولة الرفاهية بعد إصلاحها إصلاحاً جذرياً - أى دولة الاستثمار الاجتماعى فى مجتمع الرفاهية الايجابية؟ هنا سيتم توليد الإنفاق على الرفاهية، بمعناها الإيجابى - وتوزيعه ليس من خلال الدولة وحدها، بل من خلال المشاركة بين الدولة والهيئات الأخرى، شاملة فى ذلك مشروعات قطاع الأعمال. إن مجتمع الرفاهية هذا، ليس القومية ذاتها فقط، ولكنه يمتد قبلها وبعدها. فالسيطرة على التلوث البيئى، على سبيل المثال، لا يمكن أبداً أن تكون مسئولية الحكومة القومية وحدها، ولكنها ترتبط بالتأكيد ارتباطاً مباشراً بالرفاهية. وفى مجتمع الرفاهية الايجابية، يحدث تحول فى العقد الاجتماعى بين الفرد والحكومة، لأن استقلالية الذات ونموها - والتى تعد بمثابة الوسيط الذى يوسع نطاق المسئولية الفردية - أصبحت تحتل بؤرة الاهتمام الأساسية. والرفاهية بهذا المعنى الأساسى تهم الأغنياء والفقراء فى آن واحد.

وبذلك فإن من شأن الرفاهية الإيجابية أن تستبدل كل سلبية من السلبيات التى أشار إليها بفريدج بإيجابية تحل محلها : فعوضاً عن الحاجة يكون الاستقلال الذاتى، وبدلاً من المرض نجد الصحة النشطة، ومحل الجهل يحل التعليم كعملية مستمرة على مدار الحياة، وبدلاً من التدهور يحل الرفاه، وبديلاً عن الكسل تكون المبادرة.

* * *

الفصل الخامس

في رحاب العصر الكونى

على الديموقراطيين الاجتماعيين ان يبحثوا عن دور جديد للدولة القومية فى العالم الكوزموبوليتانى. فالنظام الكونى الجديد لا يمكن أن يحافظ على استمراريته بمجرد كونه "سوقاً خالصاً". فنظام السوق يفتت بقدر ما يلعب دوراً موحداً: ذلك أن العالم.المكون من آلاف الدول - المدينة، الذى تنبأ به البعض، سيكون عالماً مضطربا معرضا للأخطار. ومن هنا فإن إعادة التأكيد على دور الدولة القومية المضاد لعملية التفتيت اللامتناهى من شانه أن يلعب دوراً مهماً فى استقرار الأوضاع. ومن الواضح أن الهوية والانتماء يمكن أن يكونا بمثابة أسباب محتملة للانقسام. فإلى أى حد يمكننا أن نفترض واقعياً أن الانتماء للدولة القومية يمكن أن يكون قوة حميدة؟ فى نهاية المطاف، تعد الدولة القومية والنزعة القومية مسألة ذات وجهين، فالدولة القومية تلعب دوراً فى تحقيق التكامل فى ظل المواطنة، ولكن النزعة القومية يمكن أن تصبح ذت طابع تحريضى، فالآمال القومية عملت فى الماضى على تغذية العديد من الصراعات المدمرة عبر القرن ونصف القرن الماضيين.

ولاشك بالطبع، أن الجوانب الانقسامية للقومية لن تختفى. ولكننا نحتاج تحديداً إلى صيغة أكثر كوزموبوليتانية (عالمية) من القومية تستطيع وضع النزعات الانقسامية تحت المنظار. فمثل هذه النزعة الكوزموبوليتانية هى سبب وشرط - فى آن واحد - لإمكانية اختفاء الحروب الواسعة النطاق بين

الدولة القومية . ولقد كان من المألوف فى الماضى اعتبار الدولة القوية هــى تلك المستعدة استعداداً تاماً للحرب. أما اليوم فلابد أن تعنى الدولة القوية شيئاً مختلفاً عن ذلك: دولة واثقة من نفسها بما فيه الكفاية لتقبل الحدود الجديــــدة للسيادة.

الدولة الكوزموبوليتانية

ارتبط ظهور الدول القومية فى البداية عندما استطاعت أن ترسم لنفسها حدوداً واضحة، بدلاً من التخوم المبهمة التى كانت من السمات المميزة للدول التقليدية. فالحدود عبارة عن خطوط دقيقة موقعة على خريطة، تحدد أراضى الدولة، وأى خرق لهذه الحدود يعد اعتداءً على وحدة اراضيــــها. ولأســـباب مختلفة عن تلك التى سادت فى الماضى، بدأت الدول الآن تتحول باتجـــاه أن تصبح ذات تخوم بدلاً من الحدود. فالدول فى مراحلها الأولى كانت تكتفــــى بالتخوم لأنه لم يكن لديها جهاز سياسى قادر وكفوء : فلم يكـــن بمكنتـــها أن تجعل سلطتها محسوسة فى مناطق الأطراف الخارجية التابعـــــة لـــها. أمـــا الحدود الحالية فإنها تتحول إلى تخوم بسبب العلاقات التى تجمعـــــها بأقـــاليم أخرى، وانخراطها فى تجمعات عابرة للقوميات من كافة الأشـــــكال. ويعـــد الاتحاد الأوروبى نموذجاً أولياً لذلك، وأن كان من الملاحظ أن الاســـــترخاء الحدودى يحدث فى أجزاء أخرى من العالم أيضاً.

ولن تستطيع الهوية القومية أن تكون ذات تأثير محمود إلا إذا تسامحت مع حالات غموض الهوية أو الانتماء المتعدد. فالأفراد الذين يعتبرون أنفسهم انجليز وبريطانيين وأوروبيين فى آن واحد، ويكون لديهم قدر من الإحســـاس العام بالمواطنة الكونية، قد يعتبرون أيا من هذه الانتماءات بمثابـــة هويتـــهم

المهيمنة، ولكن هذا لا يمنعهم من تقبل الأخرين أيضاً. وعلى العكس من ذلك تكون النزعة القومية المصحوبة بالخوف من الأجانب: فالقومية - عندهم- "كل غير قابل للانقسام". ويدعى أنصار مذهب الحماية الثقافية حالياً، أن للقومية "قدر محتوم" - وأن الأمة ليست فقط مختلفة عن القوميات الأخرى، ولكنها أرفع مقاماً أيضاً. ولكن الحقيقة أن القوميات ليس لها أقدار، وأن كافة القوميات، دون استثناء، إنما هى "قوميات مهجنة". إن القومية ليست من معطيات الطبيعة، وأيا ما كانت الروابط البعيدة التى قد تربطها ببعض الجماعات السلالية السالفة، فإن القوميات نتاج تكوين تاريخى حديث نسبياً. وقد بنيت جميعها من عناصر ثقافية متنوعة.

ويتصدى الفيلسوف السياسى دافيد ميلر Miller فى مؤلفه حول القومية لمعارضة وجهتى نظر شاع اعتناقهما من قبل اليسار حول الدولة القومية وحول النزعة القومية. أولى وجهتى النظر مؤداها أن القومية فى جوهرها عبارة عن شعور أو عاطفة تخلو من أى مضمون رشيد. وتذهب وجهة النظر الثانية إلى أن القومية هى بالأساس مذهب فى الحقوق السياسية معادٍ للقيم اليسارية. ويعتقد ميلر أن أولئك الذين يتبنون مثل هذه الآراء، يميلون إلى التعامل مع فكرة القومية كما لو كانت شيئاً واحداً، فى حين أنه يمكننا فى الواقع أن نميز بوضوح بين أشكال مختلفة منها. ويستند **مبدأ الجنسية** على عدد من الادعاءات منها: أن الهوية القومية تعد أساساً صحيحاً لتحديد الهوية الشخصية؛ وأن الأفراد الذين يشعرون بأن انتمائهم إلى قومية معينة يمثل عنصراً من العناصر المكونة لهويتهم، ليسوا فى الحقيقة واهمين. من هنا يعد أمراً أخلاقياً من وجهة نظرهم أن يتصدوا لحماية هويتهم ضد القوى التى قد تمثل تهديداً لها. والملاحظ أن القوميات عبارة عن مجتمعات أخلاقية، حيث يدين أولئك الذي ينتمون لها بالتزامات خاصة تجاه أعضائها الآخرين، لا يدينون بها عادة تجاه الأغراب. وتمثل الأمة بؤرة حق تقرير المصير: فالأمة ينبغى أن تطور مختلف أجهزة الدولة التى تسمح للمواطنين أن يقرروا

لأنفسهم الأمور ذات الأهمية العامة.

وتمزج القومية بين هذه العناصر الثلاثة على نحو مقنع بسبب وجود سمات خاصة محددة:

> إن القومية ليست رابطة تطوعية، ولكنها جماعات اجتماعية يولد ويعيش ويموت فيها الأعضاء، بحيث أننا نرتبط ببعضنا البعض مع رفاقنا في مجتمع المصير المشترك، فضلاً عن ذلك فإن هذه الجماعات الاجتماعية ... تعتبر نفسها جماعات ممتدة عبر التاريخ، بحيث أن التزاماتنا لا تقتصر على معاصرينا فقط، بل تمتد لتشمل الأسلاف والأجيال القادمة جميعاً... لذلك يجب علينا أن نتمسك بمبدأ القومية، في ذات الوقت الذى نجاهد فيه لنصوغ هويات قومية قادرة على استيعاب التعددية والطابع المتحول للثقافة المعاصرة[١].

ولكن كيف يتسنى أن يحدث ذلك؟ هل يمكن أن تكون فكرة القومية متوافقة مع التعددية السلالية والثقافية؟ فى معرض الإجابة على هذا السؤال، تذهب النزعة القومية المحافظة إلى القول بأن "الدولة الموحدة" هى التى يجب أن تسود. فالقومية الواحدة هى إرث الماضى، ويجب حمايتها من التلوث الثقافى. إن ثمن المجتمع القومى، كما كتب أحد الكُتّاب اليمينيين هو "التقديس، وعدم التسامح ، والاستبعاد، والإحساس بأن معنى الحياة يعتمد على الانصياع، وعلى الشراسة فى مواجهة العدو"[٢].

وتتبنى النزعة التعددية الثقافية الراديكالية ودعاة الحرية وبعض اليساريين خطأ فكرياً مختلفاً كل الاختلاف عن ذلك، إذ يدعم التعددية الثقافية

أياً كان الثمن الذى يتحمله تماسك المجتمع ككل. فالهوية القومية – من هذا المنظور– لا تتمتع بأية أولوية على الادعاءات الثقافية الأخرى. حقيقة أن الهوية القومية تعد عادة ذات أصول مشكوك فيها، وأنها ذات طبيعة مصطنعة، وأنها تقوم على خدمة مصالح الفئات الحاكمة

التعددية الثقافية

لعله من الواضح الآن أن الانتماء إلى جماعات معينة لا يفضى بالضرورة إلى التعصب ضد الهوية القومية. فالولاءات المتعددة التى يطورها الأفراد والجماعات، مثل تلك التى يحملونها تجاه الحى السكنى أو الدين، لا تتعارض تعارضاً حتمياً مع الانتماء القومى. وتطرح الهويات السلالية، والدينية أحياناً، أكثر المشكلات حدة بسبب طابعها الشمولى. إلا أنه فيما يتعلق بمثل هذه الجماعات، فإن ادعاءات النزعة التعددية الثقافية الراديكالية هى إدعاءات مضللة بحق. فالهويات السلالية تخضع للصياغة الاجتماعية بذات القدر الذى تخضع به الهويات القومية للصياغة الاجتماعية. فكل هوية سلالية هى جزئياً محصلة لاستخدام القوة، كما أنها تنبع من مصادر ثقافية متباينة. ففى المجال السلالى، كما هو الحال فى مجال القومية، لايوجد شئ اسمه سلالة نقية. فضلاً عن ذلك، فإن النزعة التعددية الثقافية الراديكالية تفترض سلفا وجود المجتمع القومى ذاته، الذى تسعى لرفضه. إن هدف سياسات النزعة التعددية الثقافية لهو أمر جدير بالثناء حقاً، وهو الوقوف فى وجه استغلال الجماعات المقهورة. ولكن هذا لا يمكن انجازه دون تأثير واسع من المجتمع القومى ككل، أو دون احساس بالعدالة الاجتماعية التى ينبغى أن تمتد إلى ما وراء ادعاءات أو شكايات جماعة بعينها. "ويتوقف جانب كبير من ذلك

على إحساس الأغلبية بالعدالة أكثر مما يتصور أصحاب نزعة التعددية الثقافية، كما أن هذا الإحساس بالعدل عرضة لأن يتقلص إذا ما كانت الجماعات صاحبة المطالب ترفض الهوية التى ينتمون من خلالها لنفس مجتمع الأغلبية"[٣].

ومن الممكن - بالطبع - القول بأن الاتجاهات الاجتماعية الراهنة تحد من إمكانية بناء دولة كوزموبوليتانية. أليس واقع الأمور أن التفتت المشار إليه آنفاً، يصاحبه تدهور الهوية القومية فى مواجهة القبلية السلالية من ناحية، وتحلل الدول إلى أقاليم من ناحية أخرى؟ ففى أوروبا قسمت كل من يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا إلى دول أصغر. ومن يعرف ما إذا كانت بلجيكا سوف تبقى موحدة متماسكة، وما إذا كان شمال إيطاليا سوف ينفصل عن جنوبها أو أن أبناء شعب الباسك سوف يؤسسون دولة مستقلة؟

ومع ذلك فإن التفتت ليس كل ما فى الأمر . ففى ألمانيا توحدت الدولتان الألمانيتان، ومن المحتمل أن يحدث الشئ ذاته للدولتين الكوريتين فعلاً. كما أن "النزعة القبلية" تتراجع فى بعض المناطق والأطر، ولا تتخذ خط التصاعد وتعد الصراعات السلالية فى أيرلندا الشمالية، على سبيل المثال، استثناء فى أوروبا، وفى وقت كتابة هذا الكتاب، يبدو فى الأفق ثمة امكانية للتوصل إلى مصالحة دستورية قد تفضى إلى القضاء على هذه الصراعات.

إن الدولة الكوزموبوليتانية دولة فاعلة، بيد أن بناء الدولة القومية يجب أن يكتسب الآن معنى جديدا يختلف عما كان يعنيه بالنسبة للأجيال السابقة، حيث كان جزءاً من نسق "واقعى" للعلاقات الدولية. وقد نهضت القوميات فى الماضى مستندة إلى حد بعيد إلى عداء قوميات أخرى، ففى حالة بريطانيا نهضت الدولة القومية كما أوضحت ليندا كولى Colly، من خلال العداء لفرنسا الكاثوليكية[٤]. أما اليوم، فإن الهويات القومية لايمكن أن تستمر الا فى مناخ تعاونى، حيث لن يكون ضرورياً أن تكون بنفس درجة الشمول التى

كانت تتمسك بها فيما مضى، وحيث ستتعايش بعض الولاءات الأخرى إلى جانب الولاء القومي. إن فحوى الأمر، كما هو الحال فى الجوانب الأخرى للمجتمع، هو تأسيس هوية قومية أكثر انفتاحاً وإنعكاسية تجمع كل العناصر والسمات المميزة لقومية ما، ولآمالها، ولكن بطريقة اقل تسليماً بها قياساً على ما كان قائما فى الماضى.

وكلما أصبحت الحدود أقل تحديداً، وادعاءات الاستقلالية الاقليمية (المحلية) أكثر قوة، كلما أصبح من الواجب إعادة النظر فى صياغة بنى الأشكال القديمة للهوية القومية. وسيصبح التساؤل "من نحن؟" أكثر غموضاً - وإلغازاً، ومع ذلك فإنه يلح علينا للبحث عن إجابة متماسكة . وهكذا يمكن القول أن الانتماء إلى بريطانيا ملغزاً وغامضاً بذات القدر الذى يثور عند التساؤل عن الانتماء إلى أية قومية أخرى. وكما يلاحظ المفكر السياسى برنارد كريك Crick "أنا مواطن أنتمى إلى بلد ليس لها اسم دارج متفق عليه"(٥). فالكثيرون يقولون "إنجلترا" وهم يقصدون "بريطانيا"، والعكس بالعكس فى أحيان أخرى. و"بريطانيا" تحديدا ليست هى ذاتها "بريطانيا العظمى" (إنجلترا، واسكتلندا، وويلز أو "المملكة المتحدة" التى تضم بريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية). وسف يفضى توزيع السلطة إلى زيادة حدة الحس القومى فى كل من اسكتلندا وويلز، وقد تطالب اسكتلندا بالاستقلال الكامل بالفعل. وإذا ما أخذت الاتفاقية مع الأيرلنديين طريقها إلى التنفيذ، فإن ايرلندا الشمالية سيكون لها روابط بكل من جمهورية ايرلندا والجزيرة البريطانية. ليس هذا فقط هو كل ما فى الأمر: فبريطانيا بها أقليات سلالية ومهاجرة كبيرة، وهو فى حقيقته جزء من تراثها الإمبريالى فى الماضى. وقد يؤدى عدم التجانس الناتج عن ذلك، إلى تقويض أى محاولة لإعادة صياغة هوية قومية عامة، وإن كان عدم التجانس هذا لا يمثل فى حد ذاته عائقا لها. بل أنه يمكن أن يعد فى الحقيقة جزء ووعاء للمعنى الحقيقى للقومية الكوزموبوليتانية.

وتمثل الهجرة الوافدة أحد القضايا الأساسية التى تواجه العديد من البلدان. فالولايات المتحدة كانت منذ ميلادها مجتمعاً من المهاجرين الوافدين. ومع ذلك، فإن الدول الأوروبية تتسم بأن بنيتها السكانية اليوم أقل تجانساً مما كانت عليه منذ عشرين سنة خلت. فالمانيا ، على سبيل المثال، هى فى الواقع بلد مهاجرين برغم أنها ليست كذلك ظاهرياً. فقد تغير بناءها السكانى فى فترة زمنية بالغة القصر. وفى عام ١٩٩٠، استقبلت ألمانيا أربعة أمثال عدد المهاجرين الذي استقبلتهم فرنسا، وثمانية أمثال أولئك الذين توجهوا إلى إنجلترا. وفى عام ١٩٩٥، استوعبت ألمانيا ١.١ مليون مهاجر، بينما بلغ عدد المهاجرين إلى الولايات المتحدة فى نفس العام ٧٢٠ ألف مهاجر[٦].

وقد كانت الهجرة الوافدة تهيئ أرضا خصبة للعنصرية منذ زمن طويل، رغم أن الدراسات التى أجريت فى شتى أنحاء العالم قد أوضحت فى الواقع أن الهجرة الوافدة عادة ما تكون مفيدة للبلاد المستقبلة. فالمهاجرون الوافدون يسعون بطبيعة الحال إلى العمل، وهم غالباً أكثر جدية واجتهاداً من السكان الوطنيين. وهم يبحثون عن الثراء والازدهار، ومن خلال سعيهم نحو تحقيق ذلك يصبحون مستهلكين، ومن ثم يخلقون وظائف جديدة، وليسوا مغتصبين للوظائف المتاحة. وقد تؤدى الفروق الثقافية بينهم وبين السكان القدامى إلى إثارة النفور منهم أو الكراهية لهم، وهى كلها ظروف يمكن أن تمثل عملية شحذ لقوى المجتمع يمتد تأثيرها إلى كل عناصره.

وتدعو الدول التى وقعت على اتفاقية شنجن Schengen عام ١٩٨٥ وهى الاتفاقية التى قضت بفتح الحدود بين الدول الموقعة، تدعو دول الاتحاد الأوروبى الأعضاء الذين لهم حدود خارجية إلى مراقبة تلك الحدود بقدر أكبر من التشدد. وفى يونيو ١٩٩٨ أرسلت فرنسا تعزيزات من الشرطة لمنطقة حدودها مع إيطاليا لتمنع اللاجئين الأكراد من الدخول. وطالبت ألمانيا بإقامة نقاط تفتيش على الطرق الرئيسية فى إيطاليا، كما عززت من الرقابة على الحدود مع بولندا. ومع ذلك، استمرت اتفاقية شنجن بالرغم من تدفق الهاربين

من يوغوسلافيا ثم من البانيا فى فترة لاحقة.

وتلتقى النزعتان الكوزموبوليتانية والتعددية الثقافية عند قضية الهجرة الوافدة. فالنظرة الكوزموبوليتانية شرط ضرورى لمجتمع التعددية الثقافية فى ظل النظام الكونى. وتمثل القومية الكوزموبوليتانية الشكل الوحيد للهوية القومية المتوافقة مع هذا النظام. وقد وجدت ألمانيا نفسها مضطرة ربما أكثر من أى بلد آخر إلى فحص هويتها القومية وتأملها من جديد. فلقد كانت المانيا هى المجتمع الوحيد المنقسم إلى مجتمعين فعلاً إبان العصر الثنائى القطبين. ثم أصبح على هذا البلد أن يصوغ هوية جديدة، شأنه شأن بلاد أخرى فى أوروبا، فى ذات الوقت الذى كان عليه أن يتنازل عن قدر من الاستقلال الاقتصادى والثقافى للاتحاد الأوروبى – والذى تأتى ألمانيا فيه فى المرتبة الأولى بين أنداد.

وتعد ألمانيا بمثابة نموذج اختبار للقومية الكوزموبوليتانية فى الإطار الأوروبى ، ذلك أن البلد ينكر رسمياً أن به تعددية ثقافية. فاكتساب الجنسية الألمانية حالياً يستند إلى الأصول، وليس إلى محل الميلاد. وما تزال أجيال من أبناء المهاجرين الوافدين، الذين ولدوا فى ألمانيا، يعدون أجانب، فى حين أن ذوى الأصول الألمانية المولودين فى بلاد اخرى لهم الحق فى طلب الجنسية الألمانية. ولكى تلعب دور الريادة فى مجال الهوية الكوزموبوليتانية، تحتاج قوانين المواطنة إلى تغيير كما يحتاج الأمر إلى إحداث تحولات ثقافية أساسية. فالدولة الكوزموبوليتانية بحاجة إلى قيم يلتزم بها المجتمع، وهوية يرتاح إليها المواطنون، بيد أنها يجب أيضاً أن تتقبل الغموض والتنوع الثقافى.

هل القومية الكوزموبوليتانية الحميدة ممكنة فعلاً؟ وهى شأنها شأن الأفكار الأخرى التى عرضنا لها سلفاً، تمثل وضعاً مثالياً، ولكنها بحكم الطبيعة المتغيرة للنظام الكونى، ليست شديدة البعد عن الواقع، فالحديث عن

بريطانيا الهادئة فى المملكة المتحدة، وعن تجديد السمات المميزة لبريطانيا، وإن كان يتردد بحذر وعلى استحياء الا أنه يمثل إقراراً بأن الهوية القومية تحتاج إلى مشاركة فاعلة فى صياغتها، فى ظل حوار مع الهويات الأخرى.

وطبقاً للنظرية "الواقعية" فإن القوميات وتكتلات القوى التى تسعى وراء مصالحها بشكل أنانى، هى المتصرفة فى القوة على الصعيد العالمى. ومن الواضح، على أى حال، أن هذه نظرية تعرف نفسها بنفسها. فزعماء الدول الذين يفكرون بهذه الطريقة سوف يتصرفون بهذه الطريقة. لقد ادت نهاية عصر العالم الثنائى القطبيين، وما صاحبها من تأثير للعولمة، إلى أحداث تغيير جذرى فى سيادة الدولة. وينبغى التأكيد على أن العولمة ليست هى ذاتها التدويل. فهى ليست مجرد روابط أوثق بين الدول، وإنما هى تتعلق بعمليات معينة مثل نشأة المجتمع المدنى العالمى، الذى يتجاوز الحدود بين الدول. ولم تعد الدول التى تواجه المخاطر والأخطار، وليس الأعداء ، لم تعد بحاجة للنظر إلى العالم بطريقة واقعية - "فالواقعية" هى التعبير الخطأ هنا، إذ أن المعتقدات التى يشير إليها أصبحت بالية بالفعل.

الديمقراطية الكوزموبوليتانية

ترتبط الدولة الديموقراطية الجديدة والقومية الكوزموبوليتانية بمجال سياسى فائق الاتساع إلى حد أنه لم يعد بالإمكان أن نتعامل معه باعتباره مجرد شئ "خارجى". وتنطوى القومية الكوزموبوليتانية على الديموقراطية الكوزموبوليتانية التى تعمل على صعيد يكتسب أبعاداً أكثر دفعاً نحو العولمة(٧). والملاحظ الآن أن مثل هذه القضايا عادة ما يتم تناولها بمعزل عن المناقشات المتعلقة بالسياسات القومية أو حتى الإقليمية. إذ يقال فى هذا

الصدد، أن بقية العالم بعيد عنا، وأن لدينا ما يكفى من المشكلات فى بلدنا، فى حين أن الأفكار المتعلقة بالديموقراطية فيما هو أبعد من مستوى الدول القومية ما هى إلا يوتوبيا. وفى الخطاب الأكاديمى، كان هذا الفصل يتخذ منذ زمن بعيد شكلاً رسمياً يتمثل فى تخصص "العلاقات الدولية" الذى يقصر ميدان دراسته على "المجال الخارجى" فقط. غير أنه فى ظل النظام السائر باضطراد نحو العولمة، يصبح مثل هذا التميز غير ذى معنى.

ويذهب البعض إلى القول بأن العالم يتراجع عن الحكم الكونى، وأنه لا يتحرك باتجاهه، فانهيار النظام الثنائى القطبين قد ولّد الفوضى، بدلاً من أن يزيد من الاعتماد المتبادل. وعلى الرغم من أن الصحفى روبرت هارفى Harvey يقر بأنه : "من الممكن تجنب الفوضى الكونية تماماً، فإنه يذهب إلى القول بأننا نشهد " مع نهاية القرن العشرين، عملية بذور اللانظام ، بل بذور الفوضى"[٨]. وقد تحدث المفكر الفرنسى آلان مينك Minc بالمثل عن عودة قرون وسطى جديدة تتسم بتفشى الصراعات، والعداوات، ووجود مناطق رمادية خالية من السلطة[٩].

ومع ذلك، فبدلاً من أن تضطلع مثل هذه التفسيرات بوصف العالم كما هو، وهو الأمر الذى يبدو واضحاً أنها لا تفعله ، فإنها ليست سوى تصوير لبعض المواقف الافتراضية السيئة ، أو الجانب المظلم للاحتمالات الإيجابية القائمة. خذ على سبيل المثال ، أثر الحرب . لقد سقط فى ميادين القتال خلال المائة سنة الأخيرة عدد من القتلى أكبر بكثير من كل من ماتوا فى أى قرن سابق . وإذا ما أخذنا فى الاعتبار الضحايا من المدنيين ، فإن نسبة من ماتوا من سكان العالم فى الحروب تفوق نسبة من ماتوا فى أى فترة سابقة . فقد مات حوالى عشرة ملايين شخص تقريباً فى الحرب العظمى الأولى ؛ كما مات ملايين آخرون بسبب الحرب بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد خلفت الحرب العالمية الثانية نسبة أكبر بكثير من القتلى المدنيين: فمن بين الخمسين مليوناً الذين ماتوا ، كان أقل من نصفهم من العسكريين . ويقدر عدد من

سقطوا فى صراعات أخرى فى الفترة من عام ١٩٤٥ وحتى اليوم بخمسين مليوناً آخرين . وقد أضافت حمامات الدم التى وقعت مؤخراً فى كل من البوسنة ورواندا حوالى مليوناً آخر من الضحايا [١٠].

ومع ما تثيره حلقات العنف الأخيرة هذه من أهوال، إلا أنها تشير إلى تغير فى نمط الحرب، جعلها تختلف عن الحروب الجيوبوليتيكية، التى كانت تقع بين الدول القومية. فلقد تأكد خلال العصر الثنائى القطبين أن الحروب الواسعة النطاق قد مضى زمانها ، وذلك باستثناء الحوادث العارضة. فقد أفضى اختراع الأسلحة النووية إلى عكس المبدأ النظرى لكارل فون كلاوسفيتز Clausewitz، فبدلاً من كون الحرب الأداة الأخيرة للدبلوماسية، أصبح الهدف الأكبر للدبلوماسية هو تجنب الحرب ، على الأقل بمعنى الصراع النووى . وقد أقر ميخائيل جورباتشوف Gorbachev صراحة بأن زمن الحرب قد انقضى ، عندما اقترح ضرورة وقف سباق التسلح ، وهو ما يعبر عما هو أكثر بكثير من مجرد التعبير عن حسن النوايا من جانبه[١١].

وهناك العديد من الأسباب الأخرى التى تفسر لماذا لم يعد من قبيل الخيال القول بتضاؤل احتمالات حدوث الحروب الكبرى بين الدول فى المستقبل. فالعالم لم يعد مقسماً إلى كتلتين عسكريتين . كما أن الحدود بين الدول وبعضها قد تم تقريباً تحديدها فى كافة أنحاء العالم وتم التصديق عليها بالإجماع الدولى . وفي عصر المعلومات ، لم تعد الحدود تهم الدولة القومية بذات القدر الذى كانت عليه الأمور فيما مضى . فالمعرفة والقدرات التنافسية باتت أكثر أهمية من الموارد الطبيعية ، كما أن السيادة أصبحت أقل وضوحاً وأصبحت متعددة الأشكال . فضلاً عن ذلك ، فإن الديموقراطية تزداد انتشاراً، والواقع أن الفكرة القائلة بأن الديموقراطيات لا تحارب بعضها البعض فكرة صادقة . وأخيراً ، فإن العالم قد أضحى أكثر ترابطاً مما كان عليه فى أى وقت مضى ، بما فى ذلك الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر.

وفى ضوء هذه الخلفية لم يعد ضرباً من اليوتوبيا أن نربط ما بين قضايا الحكم القومى والعالمى ، ذلك أنها مرتبطة بالفعل ارتباطاً وثيقاً فى الممارسة . فوراء عدم استقرار الأسواق، والقوة الدافعة للتجديد التكنولوجى نلمس نمواً هائلاً فى عدد المنظمات التعاونية العاملة على المستوى الكونى . فعلى أعتاب القرن العشرين ، على سبيل المثال ، كان هناك حوالى عشرين منظمة حكومية دولية ، و ١٨٠ منظمة غير حكومية عابرة للقارات . واليوم، يوجد ما يربو على ثلاثمائة منظمة حكومية دولية ، وحوالى خمسة آلاف منظمة غير حكومية عابرة للقارات. معنى هذا أن هناك بالفعل حكم كونى ، وأن هناك بالفعل مجتمع مدنى كونى (١٢).

وهناك أشكال رئيسية من الكوزموبوليتانية ترجع جذورها إلى القواعد الجماهيرية . فجماعات مثل السلام الأخضر ،أو منظمة العفو الدولية تسعى لتحقيق أهداف مرتبطة بالإنسانية ككل . فمنظمة العفو الدولية ، على سبيل المثال ، تتبع مبدأ " الحياد الصارم والاستقلال " ، وتؤكد على ضرورة ألا ينخرط أعضاؤها فى دراسة حالات فى داخل بلادهم . لقد أخذت المنظمات غير الحكومية زمام المبادرة ، وعقدت عدداً من مؤتمرات القمة المتتابعة ، جذب أكبرها – الذى عقد فى بكين عام ١٩٩٥ – وفوداً بلغ عدد أعضائها خمسين ألفاً .

لقد أدت عمليات التحول نحو العولمة إلى نقل القوة من الدول إلى الحيز الكونى غير المسيس . ومع ذلك فإن هذا الحيز يحتاج إلى تنظيم ، شأنه شأن أى بيئة اجتماعية أخرى ، ولعل الحاجة هنا أشد بسبب أهميته الكونية . ومن أهم عناصر هذا التنظيم إقرار الحقوق والواجبات :" فحيثما يوجد المجتمع ، يجب أن يكون هناك قانون" (١٣).

ويوجد فى الوقت الحالى انفصال بين الحكم الإقليمى والكونى . فعلى

المستوى الإقليمى، وبخاصة فى شكل الاتحاد الأوروبى والنافتا (*)، والتجمعات الأخرى، يتطور التعاون فى إطار مؤسسات واسعة التأثير. وإلى جانب الاتحاد الأوربى، هناك منظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة الآسيان، وجامعة الدول العربية، وغيرها. كل هذه أمثلة للتعاون الاجتماعى والاقتصادى بين الدول التى كان بينها خلافات وصراعات فى الماضى. أما على المستوى الدولى الحق، من ناحية أخرى، فإن المؤسسات القائمة مازالت العضوية فيها للحكومات فقط. ونظراً لأنها تعتمد على تصريح الدول لها بالعمل، فإن قدرتها على التدخل فى شئون تلك الدول ليست سوى قدرة محدودة. أما الأمم المتحدة فهى على وجه الخصوص رابطة من الدول، كما هو الحال بالنسبة للمنظمات المهتمة بالتجارة والتبادل الاقتصادى، مثل: منظمة التجارة العالمية، والجات (اتفاقية التعرفة والتجارة)، وصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى.

الاتحاد الأوروبى

ظهر الاتحاد الأوروبى إلى حيز الوجود كجزء من النظام الثنائى القطبين ،ولكنه يجب أن يفهم اليوم باعتباره استجابة للعولمة. وليس المهم فيه أنه يجسد كياناً معيناً، هو أوروبا، وإنما المهم أنه طور نظماً اجتماعية واقتصادية وسياسية تمتد لتشمل ما هو أعم من الدولة القومية، وتتغلغل إلى أدنى المستويات حتى تصل إلى الفرد. ومع أن الاتحاد الأوروبى أنشئ كنتيجة للتعاون بين حكومات الدول، إلا أنه فى الحقيقة أكثر من مجرد رابطة إقليمية للدول. ومن الطبيعى أن يعانى الاتحاد الأوروبى من مشكلات،

(*) منظمة التجارة لدول أمريكا الشمالية .(المترجم)

فقد ذهب البعض إلى القول بأنه إذا ما تقدم الاتحاد الأوروبى بطلب للالتحاق بعضوية الاتحاد ، فإن طلبه سيرفض ، لأنه ليس ديموقراطياً بما فيه الكفاية. ومع ذلك ، فإنه حتى بصيغته الحالية ، يقدم نموذجاً قابلاً للتطبيق على نطاق أوسع ، ويمكن أن يلعب دوراً مباشراً فى التمهيد لمثل هذا التطبيق . وقد اكتسب الاتحاد الأوروبى أهمية متزايدة فى حياة مواطنيه فى ذات الوقت الذى يخسر فيه التأييد الشعبى. فالاتحاد مسئول عما يزيد عن ٧٥% من التشريعات الاقتصادية فى الدول الأعضاء ، وعن ٥٠% من كافة التشريعات المحلية . ومع ذلك ، تدل الدراسات المسحية فى أغلب البلدان الأعضاء أنه يسودها قدر من التحمس للاتحاد الأوروبى يقل عما كان سائداً من قبل . وإن كنا نجد مجتمعين أو ثلاثة تأخذ الأمور فيها اتجاهاً معاكساً . أما الأسباب التى تساق عادة لتفسير ذلك ، فهى: غياب الديموقراطية ، وبعده عن اهتمامات عامة الناس . ولكن إذا ما نظرنا إلى الاتحاد فى ضوء العولمة، وجعلناه أكثر استجابة للاهتمامات اليومية للمواطنين ، فإن الاتحاد الأوروبى يصبح بالنسبة لدوره السياسى على ذات القدر من الأهمية مقارناً بدوره الاقتصادى. ومبرر ذلك أنه فى هذا المقام يحوز على قصب السبق على بقية العالم . وهو يدعى أشكالاً رائدة للحكم لا تتواءم مع أى شكل تقليدى . فالدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى لديها دافع قوى للتصرف كدول كوزموبوليتانية خارج الإطار الأوروبى وداخله أيضاً .

ويقول جوزيف دى بوس De Beus ، الذى صاغ البرنامج الانتخابى لحزب العمال الهولندى فى انتخابات عام ١٩٩٤ ، أن هناك ثلاثة فخاخ يجب على الديموقراطيين الاجتماعيين أن يتجنبوا الوقوع فيها عند تقويمهم لمستقبل الاتحاد الأوروبى :

• تفكير الخضوع للضغوط : فالعولمة تعنى أن الاتحاد الأوروبى يجب أن يستسلم للضغوط المفروضة من العالم الخارجى ، لا أن يسعى للتأثير فيها

بصورة مستقلة .

• تفكير التمنى: أن السوق الواحد ، والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، والبنك المركزى الأوروبى سوف يؤدون بطريقة أوتوماتيكية إلى رواج مُثل الديموقراطية الاجتماعية.

• التفكير القدرى : أن الاتحاد الأوروبى عدو للديموقراطية الاجتماعية ،ومن ثم فإن هدف الديموقراطيين الاجتماعيين يجب أن يكون السعى لإعادة القوة لكل دولة على حدة [١٤].

والواقع أن دى بوس محق فى قوله بأن مستقبل الاتحاد الأوروبى مفتوح لكل الاحتمالات. فقد لوحظ خلال فترة الحرب الباردة، أن جوانب القصور فى الممارسة الديموقراطية للاتحاد الأوروبى لم تكن تمثل عائقاً مهماً لتطوره. فالقرارات التى كان يتم الاتفاق عليها من قبل حكومات الدول فى " بروكسل "، كان يتم قبولها من جانب الناخبين . ولم يعد الأمر كذلك فى التسعينات . ويكمن جانب من الإجابة ،كما يقترح البعض ، فى ضرورة أن يقترن تعاظم قوة البرلمان الأوروبى ، بتنظيم حزبى كفء عابر للقوميات والأرجح أن الاتحاد الفيدرالى الحزبى العابر للقوميات سوف يكتسب مزيداً من القوة . ونلاحظ فى الوقت الراهن أن المعارك الانتخابية للبرلمان الأوروبى تعامل على أنها " مسابقة قومية من الدرجة الثانية "، وليست "انتخابات أوروبية ". وتشير الشواهد المستمدة من الاستطلاعات فى مختلف دول الاتحاد الأوروبى إلى أن الافتقار الواضح لانتخابات البرلمان الأوربى للأهمية، يفضى بالناس إلى عدم التوجه إلى صناديق الاقتراع أصلاً.

ومن الواضح أن الالتحاق الوشيك لبعض بلاد وسط وشرق أوروبا بالاتحاد الأوروبى يمثل تحدياً أساسياً . وتضم قائمة البلدان التى تقدمت بطلبات مبكرة للالتحاق بالاتحاد كلاً من جمهورية التشيك ، وإستونيا ،

والمجر ، وبولندا ، وسلوفينيا . وقد تم تخصيص موارد لخمسة بلاد أخرى هى : بلغارية ، ورومانيا ، وسلوفاكيا ، ولاتفيا ، وليتوانيا ، لكى تعينها على الإعداد للالتحاق بالاتحاد . وأغلب هذه البلاد يبلغ ناتجها المحلى الإجمالى ما قيمته ثلث أو أقل من ثلث المتوسط السائد فى دول الاتحاد الأوروبى . فضلا عن ذلك ، نجد أنها جميعاً ،و دون استثناء تقريباً ، تتاضل من أجل إعمال المؤسسات الديموقراطية الليبرالية ومبادئ السوق. وحتى تلك الدول التى بدت وكأنها تمر بعملية التحول بسهولة أكبر ، مثل جمهورية التشيك ، وبولندا ، نجدها تواجه مشكلات على كلا الصعيدين السياسى والاقتصادى .

ومن الممكن أن تؤدى الضغوط التى ستتولد حتماً نتيجة للتوسع إلى انهيار المشروع الأوروبى برمته . غير أن التوسع قد يساعد الاتحاد الأوروبى عن طريق إضافة قوة لعملية إعادة البناء . ففى نهاية المطاف ، وكما ذكرنا فيما سبق ، هناك ما هو أكثر من مجرد مفارقة ساخرة أن تفرض منظمة غير ديموقراطية معايير الديموقراطية على الآخرين. ويمكن أن يكون استيعاب مجتمعات وسط وشرق أوروبا بمثابة حافز لتحقيق مزيد من الديموقراطية وإعادة صياغة مؤسسات الاتحاد الأوروبى " فإذا ما كان للتوسع أن ينجح ، فإن الاتحاد الأوروبى يجب أن يعالج القضايا المعقدة والشائكة المتعلقة بالهوية الاجتماعية والثقافية ، ورسالة الاتحاد وشرعيته ، والشكوك والمخاوف التى تثيرها هذه القضايا فى شتى أنحاء أوروبا .(١٥)

الحكم الكونى

لا نعرف على وجه التحديد مـــا إذا كـــانت الترتيبـــات الأساســـية لمؤسسات الاتحاد الأوروبى سوف تتغير بشكل كبير خلال السنوات القليلـــة القادمة أم لا. فقد يحتاج الفصل بين القوى فى الاتحاد إلى إعادة هيكلته فـــى ضوء القضايا التى فرغنا من الإشارة إليها تواً . بيد أنه من الممكن أيضـــاً أن يتبنى نظام (جديد) أكثر شمولاً للحكم الكونى نفس النظام الرسمى الـــذى يعمل وفقاً له الاتحاد الأوروبى فعلاً : جهاز نيابى (البرلمان) ؛ وجـــهاز إدارى (المفوضية) ؛ ورابطة عبر حكومية (المجلس) ومحكمـــة قضائيـــة فيدرالية (محكمة العدل) ، مثل هذا الحشد من المؤسسات علـــى المســـتوى الكونى، سوف يختلف ، بالطبع ، من حيث الدور والوظيفة عـــن الأجـــهزة القائمة حالياً. إلا أنه ليس من العسير ، من حيث المبدأ ، أن نستشف كيـــف يمكن تحقيق الإصلاح فى هذا الاتجاه . فمنظمة التجارة العالمية ، وصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى ، على سبيل المثال ، يمكن أن تدمج فى جـــهاز واحد، فى حين أن ما نطلق عليه الآن الأمم المتحدة ، يمكن أن تقسم إلـــى البرلمان والمجلس. ويمكن للمنظمة الأوربية للتعاون والتنميـــة أن تكـــون بمثابة رأس جسر لنظام كونى أرحب وأكثر اتساعاً ، إذا ما تمثلت تجربـــة الاتحاد الأوروبى ، وَوسعت من نطاق القوة التى يمارسها الاتحاد الأوروبى الآن فعلاً على الأعضاء الآخرين . وقد يكون هذا بمثابة تحـــرك إيجـــابى بالنسبة لبلدان الجنوب ، لأن الاتحاد الأوروبى لن يظل بعـــد ذلـــك نادياً خاصاً، بل جماعة تتاح عضويتها لكل من تنطبق عليه الشروط.

ولقد نوقشت على نطاق واسع خلال السنوات القليلة الماضية فكـــرة تأسيس جمعية عامة جديدة ، أو برلمان ، فى إطار علاقة ارتباطية مع الأمم

المتحدة . [١٦] فالبرلمان الأوروبى يمكن أن يكون نموذجاً لكيفية تكوين مثل هذا التجمع البرلمانى . ويمكن أن يؤسس مبدئياً كجهاز تابع للجمعية العامة، وفقاً للمادة ٢٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وفى هذا المقام ، سـوف ترسـل برلمانات الدول الأعضاء أولاً وقبل كل شئ ممثليـن عنـها سـيضطلعون بعملية وضع مقترحات لتأسيس جمعية عامة عن طريق الانتخاب المباشر . وسيكون النظام الانتخابى شبيهاً بنظام البرلمان الأوروبى ، بحيـث يكـون عدد الأعضاء عن كل بلد موازياً لنصيبه النسبى من السكان ، مـع وجـود آلية تصحيحية بالنسبة للبلدان الصغيرة العدد .[١٧]

وسيكون إنشاء محكمة عدل فعالة خطوة حاسمة مصاحبة لتأسـيس الجمعية العالمية . وستستمر محكمة العدل الدولية تعكس مفهوم القانون على المستوى الحكومى ، على الرغم من واقع أن محاكم نورنبرج ، وطوكيو قد أسست مبدأ الولاية القضائية على الأفراد ودولهم . وتتمتع المحكمـة التـى أنشئت لتحرى ومقاضاة مرتكبى جرائم خرق القانون الدولى لحقوق الإنسان فى يوغوسلافيا السابقة بصلاحيات مماثلة. ومن الممكن لها ، بـل ويجـب عليها، أن تشكل حلقة وصل فى الإطار المرجعى للقانون الكوزموبوليتانى ، والموضوع الرئيسى له هو أن الولاية القضائية للمحكمة يجـب أن يتسـع نطاقها ليشمل العلاقات بين الأفراد ودولهم . وواقع أن معظم الدول قد أيدت بحلول عام ١٩٩٨ تكوين محكمة جنائية دولية يمثل شاهداً علـى الإجمـاع المتصاعد حول هذه الحاجات .

هل مثل هذه المقترحات ممكنـة وقابلـة للتنفيـذ؟ هـل سـتواجه الديموقراطية الكونية، ذات الجمعيات العامة (البرلمانات) المنتخبـة نفـس مشكلات اللامبالاة أو العداء التى تواجهها على المستوى القومى؟ فيما يتعلق بالسؤال الثانى ، فمن الضرورى أن نؤكد مرة ثانية الطريق الثنائى لانتشـار القوة . فالديموقراطية الكونية لا تنتظم فقط حول حركة الحكم على المستوى العالمى ، بل إنها تتعلق بتغلغله إلى أدنى عند مستوى الأقـاليم المحليـة .

وعلى أولئك الذين يتشككون فى مثل هذه الاحتمـــالات أن يــأخذوا بعيــن الاعتبار ما تم إنجازه فى إطار الاتحاد الأوروبى . فمنذ نصف قرن فقـــط كانت أوروبا منهكة وتتعافى من حرب ناجمة عن توترات تاريخية بعيـــدة الأمد بين الدول الأوروبية . ومع ذلك ، فقد تعاونت هذه الدول نفسها لكـــى تخلق نظاماً جديداً عابراً للقوميات ويتناوب القوة ، ويضم جوانب من سـيادة كل منها ، وأقام محاكم قضائية فعالة. وفضلاً عن ذلك فعلت هذه الدول مـــا فعلته ، ليس بدافع المثالية، ولكن بدافع من المصالح الذاتية . وهناك اليـــوم مصالح مماثلة فى الأخذ بنظام الحكم الكونى تهم كل دول العالم [١٨] .

إن توسيع نطاق الديموقراطية الكونية يعد شـــرطاً للتنظيـــم الفعـــال للاقتصاد العالمى ، ومعالجة مظاهر عدم المساواة الاقتصادية على المستوى الكونى والتمكين من السيطرة على المخاطر البيئية . فليس هناك معنـــى أن نعارض النزعة الأصولية فى الإيمان بنظام السوق على المستوى المحلـــى ، فى حين نطلق لها الحبل على الغارب على المستوى الكونى :

> يمثل مبدأ الحرية الاقتصادية على المستوى الكونى لحظة فى تاريخ الاقتصاد العالمى الناشئ ، وليس نهاية المطـــاف فـــى تطوره ... والأمر الذى لا يمكن أن يتطرق إليـــه أى شـــك جدى هو أن تنظيم الاقتصاد العالمى كسوق حر كونى واحـــد إنما يحض على عدم الاستقرار . فهو يجبر العمال علـــى أن يتحملوا تكلفة التكنولوجيا الجديدة ، والتجـــارة الحـــرة غـــير المقيدة. وهو لا ينطوى على أية وسائل يمكن بواسطتها الحـــد من الأنشطة التى تعرض التوازن البيئى للخطر ... وهو فـــى الواقع يرهن مستقبل الأرض استناداً إلى الافتراض بأن هـــذه الأخطار الداهمة سوف تزول كنتائج غير مقصودة للسعى اللا متناهى للربح . ومن العسير أن نفكر فى مقامرة أشد رعونـــة من ذلك .[١٩]

الأصولية السوقية على الصعيد العالمى

أجبرت الأصولية السوقية على التراجع فى مجال السياسات المحلية بسبب طبيعتها المحدودة والمتناقضة . ومع ذلك ، فإنها ما تزال تهيمن على المستوى الكونى ، بالرغم من أن ذات المشكلات تتبدى على هذا المستوى كما لو كانت ذات طابع أكثر محلية . ويبدو إضفاء طابع السيطرة المطلقة على الأسواق العالمية أمراً منطقياً فى إطار الليبرالية الجديدة التقليدية ، وذلك لأنها – مثل كافة الأسواق – تعد وسائل لحل المشكلات وتتجه بطبيعتها إلى التوازن . فالتقلبات التى تبدو غير رشيدة ، هى فى الواقع أنشطة مكثفة لحل المشكلات ، سرعان ما ترتد إلى حالة التكيف المتوازن من جديد . ومع ذلك، فإن تفسيراً أكثر إقناعاً لديناميات الأسواق العالمية يفترض أن توقعات تغيرات الأسعار – وليس الأسعار ذاتها – هى التى تؤثر على القرارات ، كما أن التوقعات عادة ما تتأثر بظواهر نفسية وليس بظواهر اقتصادية خالصة. إن الأزمات والتقلبات غير المتوقعة ، والانتقال المفاجئ لرأس المال من – أو إلى– بلدان أو أقاليم بعينها ؛ كل هذه ليست ملامح هامشية بل هى سمات جوهرية للأسواق غير المستأنسة.

وفى أعقاب الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٤ ، والمتاعب التى تلتها فى جنوب شرق آسيا، اعتبرت قضية تنظيم الأسواق المالية أهم القضايا إلحاحاً فى الاقتصاد العالمى . إذ أن عدم التنظيم هنا ، كما هى الحال فى مواضع أخرى، ليس مرادفاً للحرية ، كما أن الالتزام العالمى بحرية التجارة يعتمد على التنظيم الفعال لا على استبعاد الحاجة إليه . ومن اليسير تحديد أهداف هذه التدخلات، ولكن أية سياسات ينبغى إتباعها ، وكيف يمكن وضعها

موضع التنفيذ ، تلك أمور يبدو بوضوح أنها أكثر إشكالية . وتحتاج الأسواق إلى : تهدئة التغيرات العنيفة فى أسعار العملات ، والسيطرة على التجاوزات، والتمييز بين المضاربات القصيرة الأجل والاستثمار ، وخلق قدر أكبر من الإحساس بالمسئولية داخل دوائر المنظمات العابرة للقوميات العاملة فى إدارة الاقتصاد العالمى ، فضلاً عن إعادة هيكلتها .

ويبلغ النصيب النسبى للتجارة والتعاملات الاقتصادية الرئيسية الأخرى خمسة بالمائة فقط ، من إجمالى ما قيمته ألف مليار (تريليون) دولار أمريكى التى يتم تبادلها كل يوم . أما الخمسة والتسعون بالمائة الباقية فيتم تداولها فى المضاربات وعمليات تجارة العملة السريعة (*) ، حيث يبحث التجار الذين يحوزون كميات هائلة من النقود عن الأرباح السريعة من وراء التغيرات فى أسعار العملات . وتفضى هذه الأنشطة إلى تشويه الإشارات التى تصدرها الأسواق للسندات طويلة الأجل وللتجارة. وتتسم حوافظ الأوراق المالية بدرجة هائلة من الحراك ، حيث يمكن لمئات البلايين من **الأموال الساخنة** (الإيداعات النقدية القصيرة الأجل) أن تهجر سوقاً أو بلداً ما خلال يوم واحد . ولا تملك البنوك المركزية احتياطيات نقدية كافية لمواجهة الضغوط الجماعية لمقامرات المضاربين على انخفاض أسعار العملات الأكثر ضعفاً.

وقد كتب العديدون فى أعقاب الأزمة المكسيكية عن الحاجة إلى خلق آليات أكثر كفاءة للتحكم المالى ، ولكن الذى حدث فعلاً أن تغيرات جوهرية محدودة فقط هى التى تم تنفيذها. ثم وقع الاختلال الذى عانت منه النمور الاقتصادية الآسيوية، والذى جعل الحاجة إلى أنماط تنظيمية جديدة أشد

(*)Arbitrages عمليات تقوم فيها البنوك – أو الأفراد – بشراء الأوراق الأجنبية موضوع الصرف من الجهات التى هبطت فيها أثمانها وبيعها ، فى الوقت نفسه تقريباً ، فى الجهات التى ارتفع فيها السعر . (المترجم)

وضوحاً . ففى النهاية تحولت الدول الآسيوية – بين عشية وضحاها – من نماذج للنجاح الصناعى إلى اقتصاديات تجاهد من أجل البقاء . وقبل هذه الأحداث ، لم يكن من الجلى أن تحركات رأس المال يمكن أن تولد الأزمات بهذه السرعة . ففى عام ١٩٩٦ ، دخل إلى إندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند والفلبين ثلاثة وتسعون مليار دولار . وفجأة فى عام ١٩٩٧، انقلب الحال ، وبلغت جملة الأموال المهاجرة إلى الخارج ١٢ مليار دولار.[٢٠]

وما زال موقف الليبرالية الجديدة يدعو إلى مزيد من تحرير أسواق رأس المال ، وهى ليست سوى وصفة لاختلالات أشد وطأة من تلك التى شهدناها خلال السنوات القليلة السابقة . والواقع أن الفكرة القائلة بأن السيطرة على حرية انتقال رأس المال تفضى إلى فقدان الفعالية ، لا تأخذ فى الحسبان الأعباء الاجتماعية والاقتصادية التى تسببها هذه الأزمات . فضمان عودة رأس المال تعنى عادة رفع معدل الفائدة وبيع الأصول المحلية. فضلاً عن ذلك، فإن أقل ما يقال عن الادعاءات التى تساق عادة عن فوائد حرية انتقال رأس المال هى أنها محل تساؤل . ولقد شهدت كل من الصين واليابان ودول أخرى عديدة، معدلات نمو عالية بدون حساب قابلية رأس المال للتحويل . وفى أوروبا ، حدث الشئ ذاته فى أيرلندا والبرتغال ، التى لم تتحرك فى هذا الاتجاه كلية حتى بداية التسعينيات .

ولكن كيف يمكن تنظيم الأسواق المالية ؟ تمثل المضاربات على العملة أحد المفاتيح الأساسية لتنظيم الأسواق . فبزوغ اليورو (العملة الأوربية الموحدة) إلى الوجود يعنى أنه سوف يكون هناك ثلاث عملات ، مع وضع الين موضع التساؤل . ويمكن لهذا الوضع أن يفضى إلى صراع بين تكتلات العملات ، ولكنه ينطوى أيضاً على تنامى التنسيق فى الاقتصاد العالمى على نحو يمكن أن يتحول إلى تعاون نشط . وقد اقترح رجل المال جورج سوروس Soros إمكانية ربط اليورو والدولار رسمياً معاً بحيث

يصبحان بمثابة آلية تثبيت للأسواق المالية .

والمفروض أن تعود المعدلات الثابتة للتبادل بالفائدة على المؤسسات المالية ، والشركات ، والمستثمرين ، والحكومات على حد سواء . فالاستقرار من شأنه أن يشجع الاستثمارات الطويلة الأجل ، و عمليات الإقراض . كما أن التكلفة بالنسبة للمصدرين والمستوردين ستقل ، لأن الحاجة للتأمين ضد تقلبات معدلات التبادل ستزول . فضلاً عن ذلك ، فإن الدول الصناعية والنامية على حد سواء سوف تجنى مكاسب مؤكدة ، حيث أن كلاً منهما تتطلع إلى استقلالية الحكومة ، والتدخل الفعال لبنوكها المركزية.

وتمثل ضريبة توبين Tobin Tax ، التى اقترحت منذ أكثر من ربع قرن مضى ، وأثارت مناقشات واسعة ، بديلاً لنظام معدل التبادل الثابت[٢١]. وسوف تتحدد هذه الضريبة عند مستوى يكون من شأنه عدم تشجيع المضاربات المالية الخالصة، فى حين أنه لا يقف فى وجه تبادل العملة الضرورى لتمويل التجارة والاستثمار المباشر. فلو أنه كان قد تم فرض ضريبة قدرها نصف بالمائة على الصعيد العالمى فى عام ١٩٩٦، لجمعت حصيلة قدرها مائة وخمسين مليار دولار . ويدعى نقاد هذه الضريبة أنها غير قابلة للتنفيذ ، لأن التجار سوف يجدون طريقة ما للتهرب منها . ومع ذلك ، فإن العائق الرئيسى، لا يتعلق بمشكلة التهرب ، أو تنفيذ عملية تحصيل الضريبة بصفة عامة ، بل بفقدان الإرادة السياسية حتى الآن. وعلى المستوى الأكثر محلية ، جذب نظام الاحتياطى فى شيلى قدراً ملحوظاً من اهتمام المراقبين . فأولئك الذين يرغبون فى الاستثمار فى شيلى، عليهم أن يقبلوا بإيداع مبلغ ضخم لدى البنك المركزى لمدة عام بمعدل فائدة صفر بالمائة ، وذلك بغرض التمييز بين الاستثمارات الجادة والمعاملات الهادفة إلى المضاربة المالية.

لقد أنشئ البنك الدولى وصندوق النقد واتفاقية الجات بغرض مواجهة مظاهر الاختلال التى شهدها العالم فى عشرينات وثلاثينات هـــذا القـــرن ، وليس تلك الاختلالات التى شهدها اليوم .وقد صيغ نظام بريتـــون وودز – الجات Bretton Woods - GATT ؛ لتجنب الصعوبات التى نجمت عـــن الحرب العالمية الأولى ، بما فى ذلك السياسات المقيدة للتجـــارة والكســـاد العظيم ، وهى الفترة المعروفة باسم "عصر الكارثة " . وكان الـــهدف هـــو تشجيع التعاون الاقتصادى الدولى من خلال اقتصاد عالمى نـــام ومنفتـــح. ويمكن القول بأن هذه الأهداف قد تحققت إلى حد بعيد . فالنزعة الاقتصادية القومية المتشددة لم تعاود الظهور ثانية ،ولم تقع حروب رئيسية بين بلـــدان مركز النظام . و هذا النجاح ذاته هو الذى أفضى جزئياً إلى توليد طائفـــة جديدة تماماً من المشكلات.

وينبغى أن نولى اهتماماً جاداً لإنشاء مجلس للأمن الاقتصادى فـــى إطار الأمم المتحدة . وسيكون إنجاز هذا الأمر على ذات القدر من صعوبـــة الإصلاحات الأخرى ، وربما أكثر صعوبة منها ، ولكن سيكون من العســـير المنازعة فى أهميته . وسوف يتطلب ذلك تغييراً فى ميثاق الأمم المتحـــدة ، "وإرادة سياسية على مستوى بطولى " [٢٢] . ويمكن للدول الثمانية الكبـــار أن تواصل أداء دورها الحالى فى تنسيق الأطـــر العامـــة لسياســـات الـــدول الصناعية. وهناك العديد من القضايا ، مثل السيطرة على أسواق العملـــة ، والاستجابة للمخاطر البيئية ، التى لا يمكن أن تحـــل دون عمـــل جمـــاعى تساهم فيه العديد من الدول والجماعات . فحتى أكثر الاقتصاديات القوميـــة ليبرالية لا يعمل بدون تنسيق على المستوى الاقتصادى الأكبر (المـــاكرو)، وليس هناك مبرر معقول لافتراض أن الاقتصاد العالمى يختلف عن ذلك .

وتتداخل قضية الإدارة البيئية على المستوى العالمى بدرجة كبيرة مـــع هذا الانقسام الاقتصادى العميق للمجتمع الدولى . وهناك تناظر حقيقى بيـــن الاستبعاد فى داخل الأمة والأقاليم ، والاستبعاد علـــى الصعيـــد العـــالمى .

فالرخاء الذى يتمتع به البعض يترك الآخرين مكبلين ومهمشين . فلقد شهدت العشرون بلداً الأكثر غناً فى العالم تقدماً مستمراً فى مستويات الرخاء منذ عام ١٩٨٠ . ويعيش فى هذه البلاد حوالى ربع سكان العالم . فى حين وسم الركود الاقتصادى ، بل والتدهور المطلق ، العديد من المجتمعات الأكثر فقراً . ويعيش حوالى ٣٠% من سكان العالم عند خط فقر يتحدد بدخل يومى مقداره دولار واحد . وتمثل إفريقيا جنوب الصحراء ، باستثناء جنوب أفريقيا جزئياً ، قارة كاملة من المستبعدين .وحتى بين البلدان الفقيرة نجد نوعاً من الاستبعاد عند القمة أيضاً . فجماعات الصفوة الصغيرة الحجم ، والتى تبلغ أحياناً مستوى عالياً من الثراء بأى معيار ، تعيش فى عزلة ثقافية وفيزيقية عن الأغلبية العظمى . وفى أغلب الأحيان، تكسب هذه الصفوات دخولها من عمليات غسيل الأموال ، وتجارة السلاح ، وتهريب المخدرات .

إن المشكلات التى ينطوى عليها التقليل من عدم المساواة فى العالم، هى مشكلات مخيفة حقاً. ومع ذلك ، فإنه لا يبدو محتملاً ، إحداث تقدم مؤثر فى مواجهة هذه المشكلات دون إحداث تقدم نحو مزيد من الحكم الكونى. وينطبق الشئ ذاته على المخاطر البيئية . والسؤال لا يتعلق بالكيفية التى يمكن بها احتواء التهديدات البيئية ، بل بتأثير النمو الاقتصادى للبلاد الأشد فقراً، بافتراض أنه سيحدث. إن التحديث البيئى كما نفهمه الآن ، لا يقدم لنا استراتيجيات للتحول من مجتمع زراعى إلى اقتصاد صناعى. ولن تكون إدارة البيئة على المستوى العالمى أمراً يسيراً، فى حدها الأدنى، ليس فقط بسبب الضغوط الناجمة عن النمو الاقتصادى المدمر للبيئة، ولكن لأن المخاطر البيئية، وبصفة أعم، تلك المقترنة بالتغير التكنولوجى، هى بطبعها مسائل خلافية.

إن الاتهامات بنشر الأخبار المروعة بين الناس دونما ضرورة ، لا تأتى من اليمين فقط ، ويركن العديد من الناس إلى الاعتقاد بأن " المسائل سوف تحل فى النهاية " . وحيث أنه ليس بإمكان أحد على الإطلاق أن

يحسب المخاطر ، كما أنه مـــن المســـتحيل التنبــؤ بـــالتغير التكنولوجـــى المستقبلى، فإنه ليس فى الإمكان رسم سيناريوهات مقنعة تماماً .فالمشـكلات الكونية تستجيب للمبادرات المحلية ، ولكنها تتطلب إلى جانب ذلك حلـــــولاً كونية أيضاً. ولا يمكننا أن نترك مثل هـــذه المشـــكلات للتقلبـــات الشـــاذة للأسواق العالمية والمؤسسات الدولية الضعيفة نسبياً ، إذا ما كـــان لنـــا أن نخلق عالماً يمزج بين كل من الاستقرار ، والمساواة والرخاء .

* * *

خاتمــة

في مطلع التسعينات ، تحدث المشاركون في مناقشة حول مستقبل الديموقراطية الاجتماعية عن مناخ الإحباط الذى أحاط بعملية التجديد الديموقراطى الاجتماعى (١) . فلقد فقد الديموقراطيون الاجتماعيون في شتى أنحاء أوروبا ، وفى مناطق أخرى من العالم أيضاً ، الثقة فى مواجهة تقدم فلسفة السوق الحر وانهيار " الاشتراكيات القائمة فعلاً " فى بلاد شرق أوروبا. ففى الولايات المتحدة ، صعد رونالد ريجان وجورج بوش إلى كرسى الرئاسة، فى حين واجه حزبان من أبرز أحزاب الديموقراطيين الاجتماعيين، فى كل من بريطانيا وألمانيا ، فترات طويلة من البقاء فى المعارضة . وعلى الرغم من الأداء الجيد للديموقراطيين الاجتماعيين فى جنوب أوروبا ، سياسيا ونظريا ، " فقد سقطت الديموقراطية الاجتماعية فى حالة من الإحباط"(٢).

وقد عملت على قلب هذه الموازين مجموعة من الأحداث الأساسية ، كان من بينها انتخاب بيل كلينتون لرئاسة الولايات المتحدة عام ١٩٩٢. وتولى ويم كوك Kok رئاسة الوزارة فى هولندا ، وصعد إلى رئاسة الوزارة ليونيل جوسبان فى فرنسا ، ورومانو برودى فى إيطاليا . واعتبرت كثير من البلاد أن انتصار حزب العمال فى المملكة المتحدة يمثل بداية جديدة . و"أخيرا جاء تونى !" ،حسبما أعلن مؤلفو كتاب صدر عن حالة الديموقراطية الاجتماعية فى أوروبا فى عام ١٩٩٨ ، مضيفين أن تونى بلير استطاع أن يهزم " رمز أزمة الديموقراطية الاجتماعية فى الثمانينيات ذاته ألا وهى : النزعة المحافظة التاتشرية (٣).

ومع ذلك فإن العديدين ممن امتدحوا حجم الانتصار الذى تحقق يعتبرون أن المشروع الجديد لحزب العمال مجرد خواء . فالأغلبية الحاسمة التى حققها حزب العمال الجديد لم تكن سوى ثمرة لحملة بالغة النشاط ، وذات حرفية عالية ، استخدمت فيها أساليب الإعلام الجماهيرى التى تم تطويرها فى الولايات المتحدة . من هنا ينظرون إلى حزب العمال الجديد باعتباره يعتمد على سياسات موجهة نحو الإعلام ، وأنه يخلق " اشتراكية يتم تفصيلها حسب الطلب ". " فالصورة الشخصية ، والأداء الرمزى ، والمعارك اللفظية والخدع البصرية" ، تلعب فى هذه الحملة دوراً أكثر أهمية من : " القضايا ، والحوارات ، والمشروعات وتقويم الوعود الانتخابية [٤].

ومع ذلك، فمن المفهوم فى الإعلان الناجح ، أن الصورة وحدها لا تكفى لخلق واقع جديد . إذ يجب أن تكون هناك حقائق صلبة وراء الصورة، وإلا فإن العامة سينفذون بنظرهم إلى ما وراء الواجهة بسرعة فائقة . فإذا كان أقصى ما يستطيع حزب العمال الجديد أن يقدمه هو ترويج إعلامى ، فإن عمره على المسرح السياسى سيكون قصيراً ، كما أن إسهامه فى إعادة بعث الديموقراطية الاجتماعية سيكون محدوداً . وآمل ألا يكون هذا هو الحال . وقد حاولت أن أوضح فى هذا الكتاب أن هناك برنامجاً موضوعياً يتشكل من خلال الحوار بين الديموقراطيين الاجتماعيين ، وهو برنامج يمكن للمملكة المتحدة أن تسهم فيه بالكثير . وكلما اتخذت هذه الحوارات طابعاً عالمياً كلما كان ذلك أفضل . فحتى داخل أوروبا ، لم نشهد قدراً من التفاعل الدولى بالاتساع والشمول الذى كان ينبغى أن يحدث . ولكن حوار يسار الوسط يجب أن يتسع مداه إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير، كما يتطلب فى الواقع توجهاً عالمياً .



المقدمة

1.David Marquand : "The Blair paradox", *Prospect*, May 1998 , p.20 .

الفصل الأول : الاشتراكية وما بعدها

1. Tony Blair, interview, *Guardian*, 7 February 1998.

2. E.F.M. Durbin : *Problems of Économic Planning*. London: Routledge, 1949, P.41.

3. Fritz W. Scharpf; 'Flexible integration', in Ian Christie; *Euro Visions*. London; Demos, 1998

4. David Green : *Reinventing Civil Society*. London : Institute of Economic Affairs, 1993, p. Viii.

5. John Gray: *Enlightenment's Wake*. London: Routledge, 1997, P. 103.

6. David Marsland : *Welfare or Welfare State?* Basingstoke: Macmillan, 1996, p. 212.

7. Marsland : *Welfare or Welfare State?* p. 197.

8. Egon Matzner and Wolfgang Streeck: *Beyond Keynesianism.* Aldershot: Elgar, 1991, pp. 3-4.

9. Herbert Kitschelt: *The Transformation of European Social Democracy.* Cambridge : Cambridge University Press,1994, p. 33.

10. Knut Heidar : 'The Norwegian labour party', in Richard Gillespie and William E. Paterson; *Rethinking Social Democracy in Europe.* London ; Cass, 1993, p. 62.

11. Quoted in Stephen Padgett: 'The German Social Democrats', in Gillespie and Paterson : *Rethinking Social Democracy,* pp. 27 and 29.

12. Ulrich Beck : 'The reinvention of politics', in Ulrich Beck, Anthony Giddens and Scott Lash: *Reflexive Modernization.* Cambridge : Polity Press,1994.

13. Inglehart's work has generated numerous critiques and evaluations. For a useful summary, see Clive Bean and

Elim Papadakis; 'Polarised priorities ,or flexible alternatives ? ; *International Journal of Public Opinion Research*, vol. 6, No. 3, 1997.

14. John Blundell and Brian Gosschalk: *Beyond Left and Right*. London :Institute of Econòmic Affairs, 1997.

15. Robert Worcester: 'Introduction', in Blundell and Gosschalk: *Beyond Left and Right*, p.3.

16. Kitschelt: *Transformation of European Social Democracy*, p.33.

17. Kurt Sontheimer, quoted in Padgett: 'German social democrats', p. 38. For the recent discussion in the UK, see the interesting contributions to the Nexus 'virtual think-tank', reprinted in book form as David Halpern and David Mikosz: *The Third Way*. London : Nexus, 1998.

الفصل الثاني : خمس معضلات

1. Pervenche Beres: 'The 'social democratic response to globalisation', in René Cuperus and Johannes Kandel; *Euopean Social Democracy : Transformation in Progress*. Amsterdam : Friedrich Ebert Stiftung, 1998.

2. Kenichi Ohmae: *The End of the Nation State: The Rise of*

Regional Economies. London : Harper Collins, 1995.

3. Paul Hirst and Graham Thompson : *Globalization in Question.* Cambridge: Polity Press, 1996, P.1.

4. David Held; 'Democracy and globalization', in Daniele Archibugti, David Held and Martin Kohler : *Re-Imagining Political Community.* Cambridge : Polity Press, 1998.

5. Jeffrey R. Gates : *The Ownership Solution.* New York : Basic Books, 1998, pp. 2 and 36.

6. Helen Wilkinson and Geoff Mulgan: *Freedom's Children.* London : Demos, 1995.

7. Ulrich Beck: 'The cosmopolitan manifesto', *New Statesman, 20* March 1998.

8. Zeev Sternhell: *Ni droit ni gauche.* Paris: Seuil, 1983.

9. Quoted in Donald Sassoon: *One Hundred Years of Socialism.* London : Tauris, 1996, p. 776.

10. Norberto Bobbio : *Left and Right.* Cambridge: Polity Press, 1996.

11. Bobbio : *Left and Right,* p. 16.

12. Bobbio; 'Reply to the critics', in [illegible] p. 133.

13. Joseph Raz: *The Morality of Freedom.* Oxford: Clarendon Press, 1986, p.86.

14.Anthony Giddens: *Beyond Left and Right.* Cambridge: Polity Press, 1994.

15. J.K. Galbraith: *The Culture of Contentment.* London Sinclair-Stevenson, 1992.

16.Ulrich Beck: *The Risk Society.* London: Sage, 1992.

17. Shell: *Profits and Principles.* London; Shell, 1998.

18.Ulrich Beck: 'The reinvention of politics',in Ulrich Beck, Anthony Giddens and Scott Lash. *Reflexive Modernization.* Cambridge: Polity Press, 1994, pp.17-19.

19. Quoted in Beck: 'The reinvention of politics', p. 22.

20. University of Washington Graduate School of Public Affairs: Trust in Government Project. Seattle, 1998.

21. Joseph Nye; 'In government we don't trust', *Foreign Policy,* Fall 1997.

22. Ferdinand Müller-Rommel: 'The new challengers: greens and right-wing populist parties in Western Europe', *European Review,* vol. 6, 1998, p. 201.

23. Andrei Markovits and Philip Gorski; *The German Left.* Cambridge: Polity Press, 1993; New York: Oxford University Press, 1993, p. 269.

24. Julian L. Simon and Herman Kahn: *The Resourceful Earth.* Oxford; Blackwell, 1984.

25. World commission on Environment and Development : *Our common Future.* Oxford : Oxford University Press, 1987, p. 8.

26. Maarten A.Hajer: *The Politics of Environmental Discourse.* Oxfored : Clarendon Press, 1995.

27. John Dryzed: *The Politics of the Earth.* Oxford: Oxford University Press, 1997, p. 145.

28. Beck: 'The reinvention of politics', p.29.

29. Julian Le Grand: ' Knights, knaves or pawns', *Journal of Social Policy,* vol. 26, part 2, April 1997.

الفصل الثالث : الدولة والمجتمع المدنى

1. Joseph Nye: 'In government we don't trust' *Foreign Policy, Fall 1997.*

2. E.J. Dionne: *They Only Look Dead.* New York. Simon

and Schuster, 1996, p. 290.

3. David Osborne and Ted Gaebler : *Reinventing Government.* Reading : Addision-Wesley, 1992.

4. Will Hutton : *The State We're In.* London: Cape, 1995, p. 293.

5. Robert Wuthnow: *Sharing the Journey.* New York : Free Press, 1994, p. 12.

6. Peter Hall: 'Social capital in Britain'. Mimeo, Center for European Studies, Harvard University, 1997.

7. Anne Power: *Estates on the Edge.* London: Macmillan, 1997.

8. Judith Tendler: *Good Government in the Tropics.* Baltimore Johns Hopkins University Press, 1997.

9.Emile Durkheim, in Anthony Giddens: *Durkheim on Politics and the State.* Cambridge: Polity Press, 1986, p. 57.

10. George L. Kelling and Catherine M. Coles; *Fixing Broken Windows.* New York : Simon and Schuster,1997, p.20.

11. Stephen L. Carter: *Civility*. New York: Basic Books, 1998.

12. Keling and Coles : *Fixing Broken Windows,* pp. 234-5.

13. Judith Stacey: 'Transatltantic traffic in the politics of family values'. Mimeo, University of California, 1997, p.4.

14. Sara McLanahan and Gary Sandefur: *Growing Up with a Single Parent.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1994, p.1.

15.Adrienne Burgess: *Fatherhood Reclaimed.* London Vermilion, 1997, pp. 214-17.

16. Adrienne Burgess: *A Complete Parent.* London : IPPR, 1998.

17. W.J. Doherty : 'The best of times and the worst of times', in A.J. Hawkins and D.C. Dollahite: *Generative Fathering*. London; Sage, 1997.

18. Daniel Callahan: *Setting Limits* .New York ; Simon and Schuster, 1987.

1.Robert H. Frank and Philip J. Cook: *The Winner-Take-All Society*. New York : Free Press, 1995.

2.Christopher Lasch; *The Revolt of the Elites*. New York: Norton, 1995.

3. Anne Power : *Estates on the Edge*. London: Macmillan, 1997.

4. Mickey Kaus : *The End of Equality*. New York: Basic Books, 1992.

5.Alan Wolfe : *One Nation, After All*. New York : Viking, 1998, p. 237.

6. Wolfe : *One Nation, After All*. p. 248.

7.*Report of the Social Justic Commission*. London: Vintage, 1994, p. 175.

8. John Walsh: *Stories of Renewal : Community Building and the Future of Urban America*. Report to the Rockefeller foundation, 1996.

9. Nicholas Timmins : *The Five Giants*. London: Fontana, 1996. p. 12.

10. Kees van Kersbergen : *Social Capitalism*. London : Routledge, 1995, p. 7.

11. Howard Glennerster and John Hills : *The State of Welfare*. 2nd edition. Oxford . Oxford University Press, 1998.

12. Assar Lindbeck: 'The end of the middle way?', *American Economic Review*, vol. 85, 1995.

13. Peter Baldwin: *The Politics of Social Solidarity*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990,p. 292.

14. Stuart Fleming: 'What we'll earn when we're 64', *New Statesman*, 5 June 1998.

15. Will Hutton :*The State* We're In. London: Cape, 1995.

16. Edmund Burke: *Reflections on the Revolution in France*. London: Dent, 1910, pp. 93-4.

17.Daniel Callahan: *Setting Limits*. New York : Simon and Schuster, 1987, p.46.

18. Callahan: *Setting Limits*, p.20.

19. Stephen Nickell: 'Unemployment and labour market rigidities', *Journal of Ecomomic Perspectives*, vol. 11, 1997.

20. Dominic Vidal; 'Miracle or mirage in the Netherlands?', *Le Monde Diplomatique*, July 1997.

21. Rosabeth Moss Kante: 'Keynote address', Centre for Economic Performance: Employability and Exclusion. London : CEP, May 1998.

22. Moss Kanter: 'Keynote address', pp. 65-8.

23.Ulrich Beck: 'Capitalism without work', *Dissent*, Winter 1997, p. 102.

24. Jeremy Rifkin: *The End of Work.* New York: Putnam's, 1995, p. 225.

25. Beck: 'Capitalism without work', p. 106.

الفصل الخامس : فى رحاب العصر الكونى

1. David Miller: *On Nationalism.* Oxford: Clarendon Press, 1995, pp. 416 and 420.

2. Roger Scruton 'In defence of the nation', in *The philosopher an Dover Beach.* Manchester: Carcanet, 1990, p. 310.

3. Miller: *On Nationalism,* p.140.

4. Linda Colley : *Britons*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1992.

5. Bernard Crick; 'The English and the British', in *National Identities*. Oxford : Blackwell, 1991,p. 90.

6.Hermann Strasser : "The German debate over Multicultural society" , *Canadian Journal of Sociology*, vol. 22, 1997.

7.For the development of the idea of cosmopolitan democracy I am greatly indebted to the writings of David Held, its main pioneer. See in particular *Democracy and the Global Order*. Cambridge: Polity Press, 1995.

8. Robert Harvey: *The Return of the Strong*. London: Macmillan, 1995, p. xv.

9. Alain Minc: *Le nouveau moyen âge*. Paris: Gallimard, 1993.

10.John Keegan: *War and Our World*. London : Hutchinson, 1998, p. 3.

11. Mike McGwire: *Perestroika and Soviet National Security*. New York : Bookings,1991.

12.David Held et al.: *Global Transformations: Politics, Economy and Culture*. Cambridge: Polity Press,forthcoming.

13.Alberto Tita: 'Globalisation: a new political and economic space, requiring supranational governance', Mimeo, Universita Cattolica del Sacro Cuore, 1998, p.2.

14.Jos de Beus: 'Modernised social democracy and the fundamental democratisation of Europe', in René Cuperus and Johannes Kandel : *European Social Democracy: Transformation in Progress.*Amsterdam : Friedrich Ebert Stiftung,1998.

15. Mark Leonard : *Rediscovering Europe*. London: Demos, 1998.

16. Daniele Archibugi, David Held and Martin Kohler; *Re imagining Political Community*. Cambridge: Polity Press, 1998, p. 141.

17. E. Childers and B. Urquhart, *Renewing the United Nation System*. Uppsala: Dag Hammarskj?ld Foundation, 1994, p.297.

18. Fred Halliday: 'Global governance - prospecıs and problems', *Citizenship Studies,* vol.4, No. 1, forthcoming.

19. John Gray: False Dawn. London : Granta, 1998, pp. 199-200.

20. Jagdish Bhagwati: 'The capital myth', ***Foreign Affairs,*** vol. 77, 1998.

21.Mahhub ul Haq et al. : *The Tobin Tax.* Oxford, Oxford University Press, 1996.

22. Mahbub ul Haq : 'The case for an economic security council in the United Nations', in Albert J. Paolini et al.: *Between Sovereignty and Global Covernance.* London Mascmillan, 1998, p. 229.

الخاتمة

1. Richard Gillespe: 'A programme for social democratic revival?, in Richard Gillespie and William E. Paterson: *Rethinking Social Democracy in Western Europe.* London: Cass, 1993.

2. René Cuperus and Johannes Kandel: 'The magical return of social democracy', in *European Social Democracy Transformation in Progreess.* Amsterdam : Friedrich Ebert Stiftung, 1998, p. 13.

3. Cuperus and Kandel: 'The magical return of social democracy', pp. 13 and 15.

4. Thomas Meyer : 'Basic values, communication and party organisation', in Cuperus and Kandel : *European Social Democracy,* p.259.

قائمة بأهم المصطلحات الإنجليزية الواردة فى الكتاب مترجمة إلى العربية (*)

(1) Achievement	إنجاز
(2) Affiliation	انتماء
(3)Affluent Majority	الأغلبية المترفة
(4) Ageing	الشيخوخة
(5) Agency	الفعل
(6) Anarchy	الفوضى
(7) Animal Rights	حقوق الحيوان
(8) Aspiration	طموح
(9) Attitude	اتجاه
(10) Authoritarian	تسلطى
(11) Authoritarianism	النزعة التسلطية

(*) القائمة من إعداد محمد الجوهرى .

(12) Authority	السلطة
(13) Benefit Systems	نظم المساعدات
(14) Benefits	المساعدات ، المزايا ، المنافع
(15) Blue - Collar Work	عمل الطبقة العاملة (الكادحة)
(16) Borders	حدود (محددة بدقة)
(17) Capitalism	الرأسمالية
(18) Centre - left	يسار الوسط
(19)Challenger Parties	أحزاب التحدى
(20) Citizenship	المواطنة
(21) Civic Culture	الثقافة المدنية
(22) Civic Liberalism	الليبرالية المدنية (أى إعادة الاستحواذ على المجال العام)
(23) Civil Order	النظام المدنى
(24) Civil Society	المجتمع المدنى
(25) Class- Bloc	كتلة طبقية
(26) Classless Society	المجتمع اللاطبقى
(27) Clusters	عناقيد ، مجموعات
(28) Coalition	إئتلاف

(29) Collective Security	الضمان الجمعى
(30) Collectivism	النزعة الجمعية ، الجماعية
(31) Communism	الشيوعية
(32) Community	المجتمع المحلى ، الجماعة
(33) Comprehensive Welfare System	نظام الرفاهية الشاملة
(34) Conflict	الصراع
(35) Consciousness	وعى
(36) Consensus	إجماع
(37) Consensus - Building	بناء الإجماع
(38) Conservatism	النزعة المحافظة
(39) Conservative	محافظ
(40	حقوق المستهلكين
(41) Continuity	الاستمرارية
(42) Contrasts	تناقضات
(43) Corporatism	النزعة المؤسسية ، نزعة الاشتراك
(44) Cosmopolitan Nation	الدولة الكوزموبوليتانية (العالمية)
(45) Crime	الجريمة
(46) Customs	العادات (الاجتماعية)

(47) Decision - Making	اتخاذ القرار
(48) Democracy	الديموقراطية
(49) Depoliticization	الابتعاد عن السياسة ، فقدان الطابع السياسى
(50) Despotic Power	القوة الاستبدادية
(51) Development	تنمية
(52) Devolution	تفويض السلطة (تنازل الحكومة المركزية عن بعض سلطاتها للمحليات)
(53) Dichotomy	ثنائية
(54) Dilemma	معضلة
(55) Divorce	الطلاق
(56) Doctrine	مذهب
(57) Dogma	مبدأ قطعى ، أو عقيدى (دوجما)
(58) Drugs	المخدرات
(59) Dystopias	الصور الكئيبة لمستقبل المجتمع (عكس الصورة اليوتوبية أو الطوباوية)
(60) Ecological Balance	التوزان البيئى
(61)Ecological Modernization	التحديث البيئى

(62) Ecology	الإيكولوجيا (البيئة)
(63) Egalitarianism	نزعة المساواة
(64) Elites	الصفوة ، جماعات الصفوة
(65) Elitist State	دولة تحكمها جماعات الصفوة
(66) Emancipation	تحرر
(67) Entrepreneurship	تنظيم المشروعات
(68) Employment	توظف ، عمالة ، تشغيل
(69) Environment	البيئة
(70)Environmental Movements	الحركات البيئية
(71) Equality	المساواة
(72) Ethos	روح
(73) Exclusion	الاستبعاد
(74) Family	الأسرة
(75) Foreign Investment	الاستثمار الأجنبى
(76) Frontiers	تخوم (حدود غير محددة بدقة)
(77) Fundamentalism	النزعة الأصولية
(78) Global	كونى ، عالمى
(79) Global Capitalism	الرأسمالية العالمية

(80) Global Civil Society	المجتمع المدنى الكونى
(81) Global Outlook	النظرة (الرؤية) الكونية
(82) Global Warming	الاحتباس الحرارى
(83) Globalization	العولمة
(84) Globalizing Forces	قوى العولمة
(85) Globalizing Theory	نظرية العولمة
(86) Governance	الحكم
(87) Green Capitalism	الرأسمالية الخضراء (عندما يبدى النظام الرأسمالى ميلاً إلى مبـــادئ الخضر أى دعاة البيئة)
(88) Green Movement	حركة الخضر
(89) (The) Greens	الخضر ، أحزاب الخضر ، دعاة البيئة
(90) Hostility	عداوة
(91) Human Capital	رأس المال البشرى
(92) Human Rights	حقوق الانسان
(93) Hypothesis	فرض
(94) Idealism	النزعة المثالية
(95) Identity	الهوية

(96) Immigrants	المهاجرون الوافدون
(97) Immigration	الوفود، الهجرة الوافدة
(98) Inclusion	الاستيعاب
(99) Inclusive Society	مجتمع الاستيعاب (يحرص علـــى استيعاب - إدماج - أفراده)
(100) Individualism	النزعة الفردية
(101) Individuality	الفردية
(102) Industrial Society	المجتمع الصناعى
(103) Inequality	عدم المساواة
(104) Innovation	تجديد
(105) Insurance	التأمين
(106) Interests	المصالح
(107) Internationalism	النزعة الدولية
(108) Internationalization	تدويل
(109) Involuntary Exclusion	الاستبعاد المفروض
(110) Isolation	عزلة
(111) Labour Market	سوق العمل
(112) Labour Productivity	إنتاجية العمل

(113) Laissez-faire Economics	الاقتصاد الحر
(114) Left	اليسار
(115) Liberalization Policy	سياسة التحرير
(116) Libertarianism	مذهب الحرية ، التحرر
(117) Libertarians	أنصار التحرر ، دعاة الحرية
(118) Life - Cycle	دورة الحياة
(119) Life - Long Education	التعليم مدى الحياة
(120) Lifestyle	أسلوب المعيشة
(121) Market Economy	اقتصاد السوق
(122) Market Fundamentalism	الأصولية السوقية (النزعة المتطرفة فى الإيمان بنظام السوق)
(123) Market Socialism	اشتراكية السوق
(124) Meritocracy	نظام الجدارة (نظام الحكم لأهل الكفاءة)
(125) Mixed Economy	الاقتصاد المختلط
(126) Model	نموذج
(127) Modern	حديث ، حداثى (ذو نزعة تحديثية)
(128) Modernization	تحديث
(129) Money Laundering	غسيل الأموال

(130) Moral Decay	الانحلال (التدهور) الأخلاقى
(131) Moral Hazard	المخاطرة الأخلاقية ، المأزق الأخلاقى
(132) Multiculturalism	التعددية الثقافية
(133) Mutuality	التبادلية
(134) Nation	دولة ، أمة
(135) Nation - State	الدولة الأمة
(136) Nationalism	القومية
(137) Nationality	الجنسية
(138) Naturalization	التجنس ، اكتساب الجنسية
(139) Neoliberalism	الليبرالية الجديدة
(140) NGO (Non - Governmental Organizations)	المنظمات غير الحكومية
(141) Outlaw Cultures	ثقافات الخروج على القانون
(142) Parenthood	الوالدية
(143) Participation	المشاركة
(144) Participatory Policies	سياسات المشاركة
(145) Pension	معاش
(146) Pluralism	التعددية

(147) Polarization	استقطاب
(148) Policy	السياسة
(149) Policy-Making	صنع السياسة
(150) Political Activism	الفاعلية السياسية
(151) Political Agency	الفعل السياسى
(152) Political Engagement	الالتزام السياسى
(153) Political Support	الدعم السياسى
(154) Poll	استطلاع رأى ، اقتراع
(155) Pollution	تلوث
(156) Positive Welfare	الرفاهية الإيجابية
(157) Post - Materialism	ما بعد المادية
(158) Poverty Cycle	دورة الفقر
(159) Poverty Programmes	برامج مواجهة الفقر
(160) Power	القوة
(161) Privatization Policy	سياسة الخصخصة
(162) Process	عملية
(163) Productivity	الإنتاجية
(164) Progressive	تقدمى

(165) Protectionism	مذهب الحماية
(166) Prototype	نموذج أولى ، مثال
(167) Public Goods	سلع عامة أو جماعية
(168)Public Project Partnership	مشروعات المشاركة العامة
(169) Public Space	المجال العام
(170) Quality of Life	نوعية الحياة
(171) Radical	جذرى ، أصلى
(172) Realism	الواقعية
(173) Reproduction	إعادة الإنتاج
(174) Right	اليمين
(175 Right - Wing	الجناح اليمينى
(176) Rights	حقوق
(177) Risk	المخاطرة
(178) Safety Net	شبكة أمان
(179) Scarcity Values	قيم الندرة
(180) Self-Reproduction	إعادة الإنتاج الذاتى
(181) Shadow Wages	الأجور الهامشية
(182) Single Parent	العائل الواحد

(183) Single-Parent Household	الأسرة ذات العائل الواحد
(184) Small - Group Movement	حركة الجماعات الصغيرة
(185) Social Capital	رأس المال الاجتماعى
(186) Social Cohesion	التماسك الاجتماعى
(187) Social Decay	التحلل الاجتماعى
(188) Social Democracy	الديموقراطية الاجتماعية
(189) Social Economy	الاقتصاد الاجتماعى
(190) Social Engineering	الهندسة الاجتماعية
(191) Social Inequality	اللامساواة الاجتماعية
(192) Social Insurance	الضمان الاجتماعى
(193) Social Movements	الحركات الاجتماعية
(194) Social Order	النظام الاجتماعى
(195) Social Organization	التنظيم الاجتماعى
(196) Social Rights	الحقوق الاجتماعية
(197) Social Services	الخدمات الاجتماعية
(198) Social Survey	المسح الاجتماعى
(199) Social Trends	الاتجاهات الاجتماعية
(200) Socialism	الاشتراكية

(201) Solidarity	تضامن
(202) Sovereignty	السيادة
(203) Stability	الاستقرار
(204) Stasis	الجمود ، الركود
(205) State	الدولة
(206) State Intervention	تدخل الدولة
(207) State Interventionism	نزعة تدخل الدولة
(208)State Involvement	تدخل الدولة
(209) Strategy	الاستراتيجية
(210) Structure	بناء
(211) Support Networks	شبكات المساعدة
(212) Sustainable Development	التنمية المستدامة
(213) System	نسق ، نظام
(214) Tax Breaks	الاعفاءات الضريبية
(215) Third Sector	القطاع الثالث (المنظمات التى لا تهدف إلى الربح ، أو القطاع الأهلى)
(216) Third Way	الطريق الثالث
(217) Time Dollars	دولارات لأجل

(218) Tradition, Traditions	تراث ، تقاليد
(219) Traditionalist	تقليدى (ذو نزعة تقليدية)
(220)Transnational Corporations	الشركات عابرة القوميات
(221) Tribalism	النزعة القبلية
(222) Unions	النقابات
(223) Values	القيم
(224) Violence	العنف
(225) Voluntary Associations	الروابط الطوعية
(226) Voluntary Exclusion	الاستبعاد الاختيارى (الطوعى)
(227) Voting	تصويت
(228) Welfare	الرفاهية
(229) Welfare Society	مجتمع الرفاهية
(230) Welfare State	دولة الرفاهية
(231) Welfare to Work	تلطيف ظروف العمل
(232) Well - Being	الرفاه (أى المعيشة الطيبة)
(233) Working Class	الطبقة العاملة
(234) Xenophopia	الخوف من الأجانب وكراهيتهم

محتويات الكتاب

منافذ بيع مكتبة الأسـرة
الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم

١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق

مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة - ت : ٢٥٧٧٥٣٦٧

مكتبة ساقية

عبد المنعم الصاوى

الزمالك - نهاية ش ٢٦ يوليو

من أبو الفدا - القاهرة

مكتبة مركز الكتاب الدولى

٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة المبتديان

١٣ش المبتديان - السيدة زينب

أمام دار الهلال - القاهرة

مكتبة ٢٦ يوليو

١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة ١٥ مايو

مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز

ت : ٢٥٥٠٦٨٨٨

مكتبة شريف

٣٦ ش شريف - القاهرة

ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة الجيزة

١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة

ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة عرابى

٥ ميدان عرابى - التوفيقية - القاهرة

ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة جامعة القاهرة

بجوار كلية الإعلام - بالحرم الجامعى -

الجيزة

مكتبة الحسين

مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة

ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة رادوبيس

ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة

مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون

ش جمال الدين الأفغانى من شارع

محطة المساحة - الهرم

مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة

ت : ٣٥٨٥٠٢٩١

مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية

ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦

مدخل (أ) - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -

الجامعة الجديدة - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة

ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان

السوق السياحى - أسوان

ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط

ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا

١٦ ش بن خصيب - المنيا

ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الآداب -جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما أمير - طنطا

ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد

عمارة الضرائب سابقًا

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتبة المنصورة

٥ ش الثورة - المنصورة

ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية

جامعة منوف



تذكرت بمناسبة مرور عشرين عامًا على بدء مشروع القراءة للجميع عام ١٩٩٠، حكاية تقول إن الفيلسوف اليوناني "أرسطو" كان معلمًا للإسكندر المقدونى، وإنه استطاع أن يشحن وجدان الإسكندر، ويشحذ رغبته ولعًا بكل أشكال التعليم والقراءة، حتى إن الإسكندر لم يكن يظهر إلا وفى يده كتاب، لكن حدث خلال إحدى رحلاته إلى آسيا أن عانى قلة الكتب، فإذ به يأمر أحد قادة جيوشه أن يحضر له بعض ما يقرؤه وكأن هذه الحكاية قد جاء تذكرها بمثابة حساب للنفس عما أنجزناه حتى لا يعانى أحد قلة الكتب وجودًا وثمنًا، فتجلت مكتبة الأسرة، التى بدأت عام ١٩٩٤، هى المصالحة الواقعية التى تجاوزنا بها تلك المشكلة، تحقيقًا للإتاحة العامة للكتاب، وذلك بالربط بين اتساع إصداراتها المتنوعة فى شتى مجالات المعرفة، والدعم المادى الذى تتمتع به أسعار تلك الإصدارات، فتجعلها فى متناول الجميع. وقد تلازم نشاط مكتبة الأسرة لسنوات عدة مع فعاليات مشروع القراءة للجميع، لكننا أخيرًا أكدنا ضرورة استمرار إصدارات مكتبة الأسرة طوال العام، انطلاقًا من حكمة قديمة مازالت تعاصرنا، وهى أن من يستطيع القراءة، يستطيع رؤية ضعف مايراه الآخرون.

سوزان مبارك






ISBN # 9789774217361
6 221149 019362



٤ جنيهات